

أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق

وفقاً لأحكام القانونين المصري والليبي
دراسة مقارنة

محمد علي النائب

أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق
« وفقا لأحكام القانونين المصري والليبي »

إصدارات
مجلس الثقافة العام

الإشراف العام
أ. د. سليمان صالح الغويل

لجنة الإعداد والإشراف
ناصر الدعيسي
علي الفلاح
هليل البييجو
جابر نور سلطان
محمد عبدالله الترهوني
سالم أحمد الأوجلي

أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق

« وفقاً لأحكام القانونين المصري والليبي »

(دراسة مقارنة)

محمد علي التائب

الناشر

مجلس الثقافة العام

اسم الكتاب	أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق « وفقاً لأحكام القانونين المصري والليبي »
اسم المؤلف	محمد علي التائب
سنة النشر	2008 م
رقم الإيداع	145 : 2008 م (دار الكتب الوطنية)
الترقيم الدولي	4 - 812 - 38 - 9959 - 978
تصميم الغلاف	علي العباني
تصويرة الغلاف	نجوى بن شتوان
التنسيق الفني	دار قسباء الحديثة - القاهرة

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيس - مجمع المؤتمرات - سرت

هاتف 002185468622 - بريد محلي 002185473161

فرع طرابلس - عمارة الواحات - شارع عمر المختار

هاتف 00218214449894 - بريد محلي 00218213335388

ص ب 2764 طرابلس

فرع بنغازي - الفرويات الغربية - الطريق الدائري الثاني

هاتف 00218612241577 - 00218612241578

بريد محلي 00218612241576 - ص ب 9351 بنغازي

بريد إلكتروني - LCC2_2005@yahoo.ca

(حقوق الطبع والترجمة محفوظة)

الاهداء

- إلى أرواح أبنائي الأعزاء الذين فقدتهم وأنا في مسيرتي الأولى .
- إلى رمز الوفاء وروح العطاء ، إلى من سهرت الليالي وضحت بكل رخيص وغالٍ في سبيل راحتي وتعليمي إليها من سجلت في التضحية أروع وأرود الأمثال وتركت في سجل الأمومة أزهى الضروب إلى سمو الأم الحبيبة أطال الله عمرها .
- إلى أبي وأخوتي سدد الله خطاهم .
- إلى من ساندتني فكانت نعم السند زوجتي .
- إلى ابنتي الزهراء بارك الله لي فيها .
- إلى أساتذتي الأفاضل من علموني وأناروا أمامي دروب العلم والمعرفة .
- إلى أصدقائي من سجلت معهم أجمل الذكريات .
- إلى هؤلاء جميعاً ... أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

شكر وتقدير

لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فالحمد لله والشكر لله الذي أنعم على هذه الرسالة بأن كانت تحت إشراف عَلم من أعلام القانون الجنائي. الأستاذة الفاضلة الدكتورة / سلوى توفيق بكير أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة حلوان، التي أحاطتني برعايتها، وأمدتني بتوجيهاتها، وأسدت لي من كريم نصحتها، وأعطتني من وقتها الكثير، ما كان له بالغ الأثر في تذليل الصعاب أمام مسيرتي العلمية، فكانت نعم الناصح والأمين الذي يعطي دون كلل أو ملل طيلة إشرافها على الرسالة، وكان من دماثة أخلاقها، ونبيل صفاتها، وغزارة معلوماتها ما شجعني على البحث وإتمام الرسالة، فلها مني موفور الشكر وعظيم الامتنان، متمنياً من الله عزّ وجل أن يمدّها بالصحة والعافية وطول العمر.

والشكر موصول إلى الأستاذ الفاضل الدكتور / محمد عيد الغريب أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة، وذلك لتفضله رغم مشاغله الكثيرة بالمشاركة في لجنة الحكم على هذه الرسالة، شاكرًا لهما جميعاً حضورهما لترداد الدراسة تنقيحاً وتدقيقاً بإبداء ملاحظتهما القيمة وتوجيهاتهما السديدة، والتي أدعو الله عزّ وجل أن يوفقني للعمل بها، والأخذ بمضمونها، وأن ينفعنا بعلمهما؛ فجزاهما الله عني خير الجزاء، ومتعهما بدوام الصحة والعافية، وأن يمدّهما بطول العمر وحسن العمل.

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله نحمده وهو المستعان للحمد والثناء، نستعين به في السراء والضراء ونستهديه لما يقربنا إليه، ونؤمن به ونتوكل عليه في جميع أمورنا، ونصلي ونسلم على أفضل مبعوث للعالمين، وأول مشفع في يوم العرض والحساب سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبع هديه وصلى عليه إلى يوم الدين، اللهم يا أرحم الراحمين ويا جار المستجيرين ويا أمان الخائفين، نسألك التوفيق والسداد فيما نحن مقدمين عليه .

أما بعد

أولاً: موضوع الكتاب :

مما لا يختلف عليه أن الهدف الأساسي للقوانين الجنائية هو مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين وتقديمهم للمحاكمة لتوقيع العقاب عليهم، بعد توافر الأدلة والقرائن التي تدلهم، ولعل من أساسيات الإجراءات التي تتبع في سبيل ذلك التحقيق، ولما كانت وسائله منذ حصول الواقعة تملكها الدولة دون سواها بدءاً من لحظة الاتهام وحتى الإدانة، ولكون امتلاكها لتلك الوسائل قد يلحق بالغ الأثر بالمتهم، متى ما انعدمت الضمانات والمصدقية في الإجراءات القانوني المتخذ حياله ؛ لذا كان من المهم للعدل والإنصاف سماع أقوال المتهم فيما يسند إليه من تهم، كما من العدل والإنصاف أيضاً إعطاؤه فرصة الرد والدفاع.

لهذا كان استجواب المتهم من أهم إجراءات التحقيق الابتدائي إن لم يكن

أخطرها وأكثرها فعالية، لأن الهدف منه ليس مجرد البحث عن أدلة الإدانة ؛ بل يعد إجراء هدفه للوصول للحقيقة، من خلال ما يتحصل عليه من أدلة وقرائن تخص التهم، علاوة على أنه يسهل للمتهم فرصة إبداء دفاعه ورد ما ينسب إليه من تهم في أسنى صورة للعدالة الجنائية وسعيها للحفاظ على حرية الإنسان وكرامته، خاصة أنه يجوز اللجوء إليه في أي وقت، وكانت أيضاً ضمانات المتهم أثناء الاستجواب من أهم الأمور التي تتعلق بحقوق الإنسان .

فإذا كانت القاعدة أن المتهم هو الأجير بالدفاع عن نفسه وأخذ حقه لأنه أعلم به، غير أنه في حالة الدفاع قد يقصر المرء في حق نفسه، مهما كانت قوة حجته ومهما بلغت درايته بأحكام القانون، فيكفي أن يوضع موضع الاتهام لتهتز حجته وتضن عليه قريحة الكلام، ومهما بلغ جموده وصلابته ؛ فإن طعنة الاتهام تصيب الفكر والنفس معاً، لا سيما إذا كانت الظروف والملابسات ضده.

لذلك أجاز القانون للمتهم حق الاستعانة بمحام يتولى مهمة الدفاع عنه، يؤازره ويدعم مركزه، واستتبع ذلك حقه وحق محاميه في الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب، لكون الأخير إجراء بالغ التأثير على وضعية المتهم، مما يستلزم خلاله مراعاة أن يكون المتهم بمأمن من كل تأثير يمس حرية، فإكراه المتهم من أجل انتزاع اعترافه وعلى نحو يعدم إرادته أو يشوبها بغي عند استجوابه، يجعل من الاستجواب باطلاً لا يمكن الاستناد إلى ما جاء به، واستتبع ذلك بطلان كل الأدلة المستمدة منه .

لهذا يعد إجراء الاستجواب ذا خطورة كبيرة، فجاءت النداءات تطالب بتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات للمتهم بما يحفظ عليه حرية ويصون حقوقه .

ثانياً: أهمية موضوع الكتاب :

يعد الاستجواب من أهم وأخطر إجراءات التحقيق الابتدائي، لما ينطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، ولارتباطه بجمع عناصر الإثبات لتسهيل مهمة التحقيق، وبالنظر لما تتمتع به سلطة التحقيق من صلاحيات عند استجواب المتهم تتطلب من الأخير الامتثال لها، ولكون سلطة التحقيق قد تبالغ في ممارسة ذلك الحق وبما يؤثر على المركز القانوني للمتهم ويشكل اعتداءً صارخاً على حقوقه وخرقاً لما أقر له من ضمانات عند استجوابه.

لذا كان من الضروري بيان أحكام استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق سبيلاً لإرساء مبدأ العدالة الجنائية، وبما يحفظ حقوق المتهم ويصون حرية أثناء استجوابه تماشياً ومبدأ الأصل في الإنسان البراءة .

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الكتاب :

نظراً لما للاستجواب من أهمية لتأثيره على وضعية المتهم، وذلك من خلال إدانته أو تبرئة ساحته فقد أوقفتني رغبة البحث وذلك لعدة أسباب تكمن فيما يلي :

1. بيان وجهة النظر القانونية في شأن خضوع الشخص للاستجواب وحدود ذلك ؛ نظراً لكونه يمس الحرية الشخصية، وأنه لمن دواعي العدالة إعطاء المتهم فرصة الرد والدفاع وما يمكن أن يقابل ذلك من نقص لكشف حقيقة ارتكاب الجرم من عدمه .
2. حاجة الإنسان الماسة لمنحه فرصة الدفاع عن نفسه، ورد ما يمكن أن يسند إليه من تهم، خاصة وأن الاستجواب يسهل له دحض ما ينسب إليه في ظل ظروف واقعة إجرامية معاقباً عليها في القانون .

3. الحاجة إلى إيضاح أصول أحكام الاستجواب بتفصيل وشرح أشمل، خاصة في ظل القوانين التي تناولت أحكامه بإيجاز، فكان اختيار دراسته لإضفاء الشمولية والإيضاح لما يتعلق به من أحكام يستوجب الأخذ بها بعين الاعتبار.

4. لكون الاستجواب وثيق الصلة بحقوق الإنسان لارتباطه بحقوق المتهم وضمان دفاعه ؛ ولكونه يكشف حقيقة التهمة ويسهم في إثبات الأدلة بشأنها ؛ لهذا يعد بالغ التأثير على وضعية المتهم لما يمثله من أهمية في الدعوة الجنائية.

ولقد رأيت أن أجعل منه محل بحث في دراستي هذه فجاءت هذه الدراسة لتضع مفهوماً قانونياً لصفة المتهم يمكن من خلاله معاملته على ضوءه، ويجعله متمتعاً بالضمانات التي ترعى مصلحته وتصور حقوقه، علاوة على إحاطة الموضوع بإطار قانوني شمولي، يسهم في إمداد المكتبة العربية خاصة في ليبيا بمؤلف يفيد طلاب العلم والمشتغلين بالحقل القانوني.

رابعاً: المنهج المتبع في دراسة الكتاب :

لم يكن هدف الدراسة الاكتفاء بالتعرض لسرد أحكام الاستجواب في القانونين المصري والليبي، وإنما سنعتمد أسلوب المنهج المقارن لتحديد أوجه التقارب والاختلاف فيما بينهما، وسوف أحاول عرض بعض ما صدر عن المحاكم في البلدين من أحكام تخص موضوع البحث سبيلاً لإضفاء الشمولية، ولرصد ما آلت إليه الأوضاع التشريعية حيال التعامل مع المتهم، لعلّي أساهم ولو بجهد متواضع في تسليط الضوء على موضوع لم ينل حقه كما يجب من الدراسة في بلادي ليبيا .

خامساً : خطة الكتاب :

تطلبت دراسة موضوع الكتاب اتباع طريق منطقي يتلاءم مع ترتيب الأفكار وتسلسلها حيث قسمنا هذه الدراسة إلى بابين، تناولنا في الباب الأول: الأحكام العامة للاستجواب مقسمين إياه إلى فصلين بيّنا في الفصل الأول: مدلول الاستجواب من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول: في ماهية الاستجواب وطبيعته القانونية، وفي المبحث الثاني: عرضنا خصائص ومميزات الاستجواب، أما المبحث الثالث: فقد بيّنا فيه قواعد وأصول الاستجواب .

بينما خصصنا للفصل الثاني: لبيان السلطة المختصة بالتحقيق والاستجواب مقسمين إياه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: الجهة المختصة بالتحقيق الابتدائي، وفي المبحث الثاني: الجهة المختصة بالاستجواب.

أما الباب الثاني: فقد تناولنا فيه ضمانات الاستجواب من خلال تقسيمه إلى فصلين أوضحنا في الفصل الأول: ضمانات حرية المتهم أثناء الاستجواب والذي قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: ضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله، وفي المبحث الثاني: ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع، أما الفصل الثاني والأخير: فقد خصصناه لبيان الجزاء الإجرائي المترتب على الإخلال بضمانات الاستجواب .

وفي خاتمة الدراسة عرضنا لجملة من التوصيات تمثل وجهة نظر الباحث بشأن ما يجب مراعاته والأخذ به بعين الاعتبار عند إجراء أي تعديل تقادياً لأي قصور أو نقص تشريعي خاصة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد

الباب الأول

الأحكام العامة للاستجواب

أولى المشرع في كل من مصر وليبيا اهتماماً بالاستجواب باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي الماسة بالحريّة الشخصية للمتهم، إن لم يكن أكثرها خطراً وفاعلية على سير الدعوى الجزائية، واضعين الأحكام العامة له في قانوني الإجراءات الجنائية، ونظراً لما يتسم به هذا الإجراء من خطورة فقد أسندنا الاختصاص بمباشرته إلى سلطة التحقيق دون سواها باعتبارها جهة مؤتمنة يؤنس في جانبها الحياد والنزاهة حماية لحقوق الأفراد وصوناً لحرياتهم، وتحقيق دفاع المتهم في ذات الوقت تحقيقاً للعدالة الجنائية التي تهدف لكشف حقيقة التهمة.

لذا فإننا سنتناول في هذا الباب بيان الأحكام المتعلقة بالاستجواب من خلال فصلين على نحو ما يلي:

الفصل الأول : مدلول الاستجواب .

الفصل الثاني: السلطة المختصة بمباشرة الاستجواب .

الفصل الأول

مدلول الاستجواب

تمهيد وتقسيم :

سبق وأن أشرنا بأن الاستجواب يعد أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي الهادفة للوصول إلى حقيقة التهمة، إذ هو الإجراء الذي يربط بين جميع وقائعها للتأكد من مدى جديتها، ومن ثم إحالة الدعوى للمحكمة للفصل فيها وتوقيع الجزاء على مرتكبها.

وحيث أن الهدف من الاستجواب ليس قاصراً على مجرد أدلة تدلّ المتهم بقدر ما يساعد على كشف حقيقة التهمة، من خلال ما يتحصل عليه من أدلة وقرائن، علاوة على أنه يسهل أمام المتهم فرصة تقديم دفاعه ورد ما ينسب إليه من تهم، في أسمى صورة للعدالة الجنائية وسعيها للحفاظ على حرية الإنسان ؛ لهذا كان من الضروري التعرض لماهية الاستجواب وتحديد طبيعته القانونية، ثم بيان خصائصه التي تميزه عن غيره من إجراءات التحقيق، خاتمين هذا الفصل ببيان قواعد وأصول مباشرته .

وهذا ما سنتناوله في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية الاستجواب وطبيعته القانونية.

المبحث الثاني : خصائص ومميزات الاستجواب.

المبحث الثالث : قواعد وأصول الاستجواب.

المبحث الأول

ماهية الاستجواب وطبيعته القانونية

يعد الاستجواب من أهم وأخطر إجراءات التحقيق الابتدائي، لما له من تأثير بالغ الأهمية على المتهم، ولتحديد ماهيته والوقوف على طبيعته من وجهة النظر القانونية، باعتباره الوسيلة التي تتمكن من خلالها السلطة المختصة بمباشرة من الوصول لحقيقة الواقعة المرتكبة ؛ فإنه يلزم تمييزه عن غيره من الإجراءات من أجل تيسير الوقوف على طبيعته.

وعليه، فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : في ماهية الاستجواب وتمييزه عن غيره.

المطلب الثاني: في الطبيعة القانونية للاستجواب.

المطلب الأول

ماهية الاستجواب وتمييزه عن غيره

– ماهية الاستجواب :

لم تتضمن قوانين الإجراءات الجنائية في كل من مصر وليبيا تعريفاً محدداً للاستجواب، حيث اقتصر على الإشارة إلى أهميته كإجراء من إجراءات التحقيق الهادفة للوصول إلى الحقيقة، ومن ثم خضع تعريفه لآراء الفقهاء التي تعددت في بيان ماهية الاستجواب باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي⁽¹⁾.

فمنهم من عرفه اصطلاحاً بأنه " مناقشة المتهم تفصيلاً في تهمة موجهة إليه بارتكاب جريمة، ودعوته للرد على الأدلة القائمة ضده، إما بتفنيدها أو بالتسليم بها " ⁽²⁾.

وعرفه رأي آخر بأنه " إجراء هام من إجراءات التحقيق بمقتضاه ينتهك المحقق من شخصية المتهم ويناقشه في التهمة المنسوبة إليه، على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونفياً " ⁽³⁾.

(1) عبرت عنه بعض التشريعات العربية بالاستتطاق، منها قانون المسطرة المغربي.

والاستجواب لغة: هو طلب الإجابة عن أمر ما.

(2) د. عوض محمد عوض: للمبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 م، ص 368.

(3) انظر – د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1968 م، ص 7. – عقيد/ أحمد أبو الرؤوس: للمتهم، المكتب الجامعي الحديث، غير موضح سنة النشر، ص 256.

– مستشار/ عدلي خليل: استجواب المتهم فقهاً وقضاء، دار الكتب القانونية، طبعة 1996 م، ص 41.

وعرف بأنه " مناقشة المتهم تفصيلاً في الدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة إليه " (1).

وعرف بأنه " إجراء من إجراءات التحقيق هدفه الوصول للحقيقة من خلال التثبت من شخصية المتهم ومجاوبته ومناقشته مناقشة تفصيلية في التهمة المنسوبة إليه وفي الدلائل القائمة في الدعوى إثباتاً ونفيًا، ودعوته للرد على الأدلة القائمة ضده، إما بتفنيدها إن كان منكرًا للتهمة أو بالتسليم بها والاعتراف، إن كان مذنباً أو كان عاجزاً عن تفنيدها " (2).

وكان لمحكمة النقض المصرية فضل بيان مدلول الاستجواب في أحكام متعددة بالقول بأن الاستجواب هو " مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية في أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجاوبته بما قام عليه من الأدلة ومناقشته في أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التي يكون كاتماً لها " (3).

وبقولها في حكم آخر لها " بأنه من المقرر أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق، هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرًا للتهمة أو يعترف بها إن شاء الاعتراف " (4).

(1) انظر - د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، سنة 1980م، ص 372.

- د. مدحت عبد الحليم رمضان: الوجيز في شرح قانون الإجراءات الاتحادي لدول الإمارات العربية المتحدة، للقاهرة، دار النهضة العربية، سنة 2001م، ص 206 وما بعدها.

(2) انظر - د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2005م، ص 444.

- د. محمد محمد شجاع: الحماية الجنائية لحقوق المتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، سنة 1990م، ص 320.

(3) نقض جنائي مصري 1931/11/25، مجموعة القواعد القانونية، ج3، رقم 168، ص 222.

(4) حيث قضى بأن (الاستجواب إجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق) نقض 21 يونيو 1966م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 17 رقم 162، ص 862.

وهذا ما استقر عليه قضاؤها مؤخراً وما لاقى استحسان غالبية فقهاء القانون الجنائي بجمهورية مصر العربية من خلال ما يواجه به المتهم من أدلة الاتهام المساقة إليه دليلاً دليلاً ليسلم بها أو ينحضرها (1).

أما المحكمة العليا الليبية: فعرفته بأنه " مناقشة المشتكي عليه تفصيلاً في الأدلة القائمة في الدعوى من حيث إثباتها أو نفيها " (2).

وباستقراء ما تقدم من تعريفات للاستجواب، يمكن لنا استخلاص جملة من العناصر تكمن فيما يلي:

1- ضرورة التثبت من شخصية المتهم المستجوب وإثبات جميع بياناته الشخصية من " الاسم، اللقب، الصناعة، محل الإقامة، التهمة المنسوبة إليه، تاريخ الأمر، إمضاء القاضي، الختم الرسمي " خاصة عند إخضاعه للاستجواب لأول مرة في التحقيق (3).

حيث نصت المادة (127) إجراءات مصري تقابلها المادة (108) إجراءات ليبي على أنه " يجب أن يشمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء القاضي والختم الرسمي " (4).

(1) نقض 1972/3/12م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 23، رقم 82، ص 369 .
(2) أ. على محمد شقوف: حقوق الدفاع في مرحلتي جمع الاستدلال والتحقيق الابتدائي في التشريعين الأردني والليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، للجامعة الأردنية، كلية الحقوق، 1996 م، ص 124.

(3) انظر - نقض جنائي مصري 1989/3/23م، مجموعة أحكام النقض س 40 ق 75، ص 439 .
- الطعن رقم 8260 لسنة 1958م قضائية. راجع كذلك المادة 123 إجراءات مصري التي أوجبت على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم عند استجوابه لأول مرة في التحقيق وأن يحيطه علماً بما أسند إليه من تهم ويثبت أقواله في المحضر. كذلك المادة (105) إجراءات ليبي.

(4) د. عوض محمد عوض: المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 435 وما بعدها.

2- تحديد التهم المنسوبة إلى المتهم تحديداً صريحاً مع بيان وصفها القانوني كلما أمكن ذلك، لأنه من الضروري إبلاغ كل من يقبض عليه أو يحتجز فوراً بأسباب القبض عليه أو احتجازه وأن تتلي عليه حقوقه، بما في ذلك حقه بالاستعانة بمحامٍ يتولى الدفاع عنه (1).

3- مجابهة المتهم بالأدلة التي تدينه في التهمة المسندة إليه ومناقشته فيها تفصيلاً.

4- كفل القانون حق المتهم في إيداء دفاعه إما بالنفي أو بالإثبات فيما أسند إليه من تهم سواءً بنفسه أو من قبل محاميه، لأن مقصد الاستجواب ليس إدانته بقدر ما يمكنه منحض ما ينسب إليه من أدلة وقرائن تخص الواقعة الإجرامية.

ويلاحظ على ما سبق أنه رغم تعدد التعريفات التي أوضحت ماهية الاستجواب، إلا أنها لا تخرج عن بلورته في فكرة مؤديها، اعتبار الاستجواب وسيلة تمكين سلطة التحقيق من تضيق الخناق على المتهم المستجوب، ومطاردته مطاردة نفسية تجبره على البوح بأمر التهمة المنسوبة إليه، سواءً كان ذلك باعتراف منه على ارتكابها أو قيامه بدحضها والتكرار لها.

والاستجواب بهذا يعد إجراءً هاماً تباشره سلطة التحقيق في حق المتهم في جريمة محدد ظروفها وملابساتها، مما دفع بعض فقهاء القانون الجنائي بالنظر إليه بعين الريبة حيث نادوا بتحريمه نهائياً في كل مراحل الدعوى، لما

(1) انظر - أ. د. مأمون محمد سلامة: قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقص، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بدون ذكر اسم الناشر، 2005 م، ص 427.
- انظر المادة " 219 " من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م، والمادة " 10 " من مجموعة المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة، والمادة " 2/5 " من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

قد يلحقه من تأثير بالغ الخطورة على نفسية المتهم بشكل يدفعه للاعتراف بجريمة أو البوح بما ليس في صالحه (1).

إلا أن النداءات المتكررة كرستها غالبية القوانين في أحكامها بإقرارها بضرورة الاستجواب كإجراء إلزامي في مرحلة التحقيق الابتدائي، لما يحقّه من نفع للمتهم بإبعاد الشكوك والشبهات في أقواله، وبما يمكنه من إنكار ونفي التهمة المسندة إليه والتي من بينها قانونا الإجراءات الجنائية في مصر وليبيا.

– تمييز الاستجواب عن غيره من الإجراءات :

الاستجواب بالمفهوم السابق بيانه يختلف عن السؤال والاستيضاح وكذلك عن المواجهة وإن تقاربت المصطلحات فيما بينها من ناحية توجيه السؤال وتلقي الأجوبة عنه، لذا فإننا سنوضح طبيعة كل منها وفقاً للآتي:

أولاً: سؤال المتهم :

أباح المشرعان المصري والليبي لمأمور الضبط القضائي حق توجيه السؤال للمتهم وسماع أقواله بعد إحاطته علماً بالتهمة المنسوبة إليه، كإجراء من إجراءات جمع التحريات وقد اعتبراه في بعض الأحيان إجراء إلزامياً يتوجب إجراؤه من قبل مأمور الضبط القضائي، دون أن يتضمن مناقشة تفصيلية لظروف الواقعة وأدلتها (2).

وإذا كان الاستجواب يتضمن مناقشة تفصيلية تتعرض إلى أدق الأمور

(1) انظر – د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1988م، ص 300.

– د. محمود محمود مصطفى: اعتراف المتهم، مجلة الحقوق، جامعة القاهرة، ع 4، س 3، ص 585.

(2) المستشار د. وحيد محمود إبراهيم: حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية ، مكتبة نادي القضاة ، القاهرة ، غير موضح سنة النشر ، ص 156.

وتفاصيل التهمة، فإن السؤال لا يتعدى كونه مجرد استفسار عن التهمة دونما مناقشة فيها ولا مواجهة بالأدلة، وهو إجراء من إجراءات جمع الاستدلال، التي تملكها النيابة العامة ومأمور الضبط القضائي باعتبارهما مختصين بجمع الاستدلال⁽¹⁾.

لهذا ينبغي عدم الخلط بين استجواب المتهم وسؤاله أو سماع أقواله، وإن كان التقارب بين هذه المصطلحات شديداً وقد يرقى لحد الترادف اللغوي، فالسؤال هو الاستفهام والاستجواب هو طلب الإجابة عن أمر ما⁽²⁾.

لهذا يعد الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق، التي لا تملكه غير سلطة التحقيق بحسب الأصل، حيث حرص المشرع على إحاطة الاستجواب بجملة من الضمانات لم يحطها بالسؤال، كما أنه لم يرتب أثراً قانونية على هذا الأخير، كما رتبها بالنسبة للاستجواب، والتي سنتعرض لها بشكل تفصيلي في حينها⁽³⁾.

من هنا يمكن لنا القول بأن ضبط أقوال المتهم من قبل مأمور الضبط القضائي بمحضر جمع الاستدلال، يقف دون تحديد وصف التهمة أو تحديد عناصرها، لأن ذلك مناط بالنيابة العامة، فهي من تتولاه بناء على تكييفها لجملة الوقائع الواردة بالمحضر المذكور⁽⁴⁾.

(1) د. عبد الرؤوف مهدى عبيد: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة نادي القضاة، 2003م، ص 460.

(2) د. أمال عبد الرحيم عثمان: شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، طبعة 1991م، ص 482 وما بعدها.

(3) د. محمد علي جعفر: مبادئ المحاكمات الجزائية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م، بند 292، ص 245.

(4) نصت للمادة "221" من التعليمات العامة للنيابات المصرية على أنه "يجب التفرقة بين سؤال المتهم واستجوابه فسؤال المتهم يكون عند حضوره لأول مرة في التحقيق ويقتصر على إحاطته علماً بالتهمة المسندة إليه وإثبات أقواله في محضر دون أن يستتبع ذلك توجيه أسئلة إليه عكس الاستجواب فهو مواجهة المتهم بأدلة الدعوى ومناقشته فيها".

وقد سائر أغلب الفقه الرأي القائل، بأن السؤال لا يعدو إلا مطالبة المتهم بالإجابة عن التهمة المنسوبة إليه دون مناقشة فيها أو مواجهته بالأدلة القائمة ضده، ولا يجوز بناء على ذلك توقيف المتهم، إلا بناء على استجواب صحيح بمعرفة سلطة التحقيق (1).

(1) أ. فهد إبراهيم السبهان: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، 1990م، ص 63.

ثانياً: الاستيضاح :

الاستيضاح لا يعتبر استجواباً، بل هو عمل تقوم به المحكمة بقصد إيضاح بعض الأمور التي تظهر أثناء سير الدعوى، فقد توجه للمتهم بعض الأسئلة للاستفسار منه على شيء معين سبق للتعرض له بالتحقيق، فمثل هذه الأسئلة لا تعد استجواباً كأن تسأله عن سوابقه الجنائية أو مقر عمله أو عن الشخص الذي كان معه ساعة حدوث الواقعة، دون مناقشة فيها تفصيلاً تاركاً له حرية الإدلاء بأقواله (1).

فذلك الإيضاحات لا تعد استجواباً على نحو ما سبق وأن أوضحنا، لأنها لا صلة لها بأدلة الاتهام، لهذا يعد الاستيضاح عملاً جائزاً في جميع مراحل الدعوى الجزائية، عكس الاستجواب المتمثل في توجيه التهمة ومناقشة المتهم تفصيلاً عنها ومواجهته بالأدلة القائمة ضده (2).

والاستجواب بهذا المعنى له أثره القانوني في حق المتهم، فقد يسوقه إلى الإدلاء بما ليس في صالحه، وهذا ما دفع أغلبية فقهاء القانون إلى القول بعدم لزومية الاستجواب واعتبروه إجراء ممقوتاً له بالغ الأثر في حق المتهم (3).

وقد كان المشرع المصري حريصاً على ذلك بنصه في المادة (274) إجراءات جنائية على أنه " لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض الوقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة، يلفته القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات، وإن امتنع عن تقديم الإيضاح بشأنها أو كانت الأقوال التي أدلى

(1) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 474.

(2) نقض 21 يونيو 1966م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، ص 17 رقم 162 ص 862.

(3) د. أحمد إدريس أحمد: افتراض براءة المتهم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، 1984م، ص 530.

بها في الجلسة تخالف أقواله السابقة في محضر جمع الاستدلال أو التحقيق الابتدائي، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله عليه" (1).

والاستيضاح يختلف عن الاستجواب، من حيث كونه لا صلة له بأدلة الاتهام، عكس الاستجواب المتضمن للمناقشة التفصيلية للمتهم في الواقعة المنسوبة إليه، كما أنه إجراء قاصر على المحكمة فقط، بخلاف الاستجواب الذي يجوز الاشتراك فيه من قبل جميع الخصوم، حيث ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية المصري "بديهي أنه إذا قبل المتهم الاستجواب كان من حق الخصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه، أما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى، فهو غير ممنوع مادام لا تشترك فيه غير المحكمة" (2).

أما المشرع الليبي فلم يضمن قانون الإجراءات الجنائية ما يفيد بيان وجهة النظر القانونية بشأن الاستيضاح، والذي نرى من جانبنا ضرورته لكونه يمثل ضماناً للمتهم تمكنه من الإدلاء بأي أقوال تتعلق بأدق الأمور وتفاصيلها، خاصة عند مواجهته بالتهمة وتمنحه حق إيداء دفاعه متى ما شعر بأن أدلة الاتهام تحوم حوله، وعلى كل حال فإنه لم يحظر على المحكمة استيضاح أقوال المتهم طيلة مراحل الدعوى، وبما يساعد على كشف حقيقة التهمة المنسوبة للمتهم.

(1) وانظر - المستشار علي خليل: الدفوع للجوهرية في المواد الجنائية، دار الكتب القانونية، 1997م، ص 461.

- أ. د. مأمون محمد سلامة: قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه، مرجع سابق، ص 843.

(2) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الجبل للطباعة، بدون ذكر سنة النشر، ص 47.

ثالثاً: المواجهة :

المواجهة كالأستجواب تعد إجراء هاماً من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي إجراؤها (1).

وهي إجراء مكمل للأستجواب، مؤداة الجمع بين متهم ومتهم آخر أو بين المتهم والشاهد، لكي يلى كل منهم بأقواله في مواجهة الآخر (2).

بمعنى أن المواجهة هي وضع المتهم وجهاً لوجه أمام متهم آخر وأمام شاهد أو أكثر يسمع بنفسه ما ألقوا به من أقوال بشأن واقعة معينة ويتولى الرد عليها (3).

والمواجهة بالمعنى السابق تأخذ حكم الأستجواب قانوناً، إذ إنها تتميز بطابع المجادلة والحوار (4).

ولقد جاء بقضاء محكمة النقض المصرية القول " إن المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهتها ببقية المتهمات، هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه " (5).

(1) انظر - نقض جنائي مصري رقم "26014" مجموعة أحكام محكمة النقض لسنة 59 ق جلسة 1991/5/3 م، س 41، ص 689.

- نقض 1995/10/13م رقم "27005" لسنة 62 ق، ص 652. وانظر أحكام ومبادئ النقض في مائة عام في قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، إعداد مركز الأبحاث والدراسات القانونية، مصر، 1998م، ص 219.

(2) د. نبيل مدحت سالم: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط 7، 1993م، بدون اسم الناشر، ص 123.

(3) د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986م، ص 354.

(4) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية الليبي، الجزء الأول، جامعة الإسكندرية، دار المطبوعات، 1999م، ص 357.

(5) طعن جنائي مصري رقم "953" لسنة 43 ق جلسة 1973/11/25م، س 24، ص 1053.

كما قضت في حكم آخر لها بالقول " إن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط بخلوه من مواجهته بباقي المتهمين مردود، بأن المواجهة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي اتخاذها " (1).

يفهم من ذلك حظر الاستجواب والمواجهة على مأمور الضبط القضائي باستثناء حالة الضرورة ، والتي يضبط فيها المتهم متلبساً ويخشى فوات الوقت وضياح الدليل، وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص "بجواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه في حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياح الأدلة " (2).

أما المحكمة العليا الليبية فقد انتهت إلى القول بأنه: "من المقرر أن تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب لها القانون شكلاً خاصاً" (3).

وهي مسألة تقديرية لسلطة التحقيق، كما هو الشأن بالنسبة لإجراء العرض ، وقضى في ذلك " أن القانون لا يلزم النيابة بإجراء العرض للتعرف، بل الأمر متروك لتقديرها فإذا رأت من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ما يغنى عن إجراء عرض ، واكتفت بعرض المتهم وحده على الشاهد، فإن هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون وإن كان الدليل المستمد من مثل هذا العرض، قد يكون أقل قوة من الدليل الناشئ عن عملية عرض كاملة " (4).

(1) نقض جنائي مصري رقم " 237 " لسنة 76 ق، جلسة 1976/12/27م س 27 ص 1012.

(2) انظر - نقض جنائي مصري 1989/11/12م، مجموعة أحكام النقض المصرية، س 40 ق 153، ص 922.

- طعن رقم 823 لسنة 59 ق ، نقض 1988/5/12م مجموعة أحكام النقض المصرية، س 39 ق، ص 106.

(3) انظر - طعن جنائي ليبي 25/253 ق، مجلة المحكمة العليا الليبية، جلسة 1979/2/20م، س 1416 ، ص 206. - طعن جنائي ليبي 28/111 ق، مجلة المحكمة العليا الليبية، جلسة 1983/3/29م، س 20 44 ص 209.

(4) طعن جنائي ليبي 18/70 ق، مجلة المحكمة العليا الليبية، جلسة 1971/6/29م، س 2408 ، ص 105.

والمواجهة في التشريع الليبي إجراء يجد أساسه في نص المادة (95) إجراءات جنائية ليبي، التي حددت كيفية الاستماع إلي أقوال الشهود، وأجازت للقاضي أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالمتهم، وهو إجراء متفق مع الاستجواب في النتيجة المراد تحقيقها، إذا أن مجابهة الشهود ببعضهم أو بالمتهم ومناقشتهم تفصيلاً في أقوالهم للتيقن من صحتها وإزالة الغموض والتناقض أن وجد يفيد في إظهار الحقيقة (1).

ويرى بعض من فقهاء القانون الجنائي أن المواجهة لا تعدو إلا ضرباً من ضروب الاستجواب، لكون الأخير يمثل مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده، والتي تشير إلى وضعه موقع الاتهام، معالين ذلك بقولهم إن المشرع خص لفظ الاستجواب بمواجهة المتهم المستجوب لأول مرة بأمور مستجدة لم تكن قد حدثت عند المواجهة الأولى أو بأقوال تكشف عن نواياه الغير صحيحة، فيما سبق وأن أُلّي به من أقوال (2).

بينما يرى جانب آخر منهم بوجود فارق بين الاستجواب والمواجهة، باعتبار الأخيرة تستلزم وضع المتهم وجهاً لوجه أمام غيره من المتهمين أو الشهود ليسمع أقوالهم بنفسه في أحداث الواقعة المتهم فيها ليتولى الرد عليها خلافاً للاستجواب (3).

ويعتبر هذا الرأي هو الأقرب للصواب في القول بالاختلاف، حيث إننا نرى أن الاستجواب يتضمن مواجهة المتهم بأدلة الثبوت ضده ومناقشته

(1) د. محمد سالم عياد الحلبي: الاستجواب، مجلة نقابة المحامين الأردنية، ع 2، س 4، 1997م، ص 74.

(2) د. عوض محمد عوض ، المبادئ العامة ، مرجع سابق ، ص 417.

(3) د. محمود نجيب حسنى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1988م، ص 679.

فيها، وهو بهذا يشمل المواجهة القولية ، والتي يقصد بها أن يواجه المحقق المتهم بما أدلى به شاهد أو متهم آخر بالتحقيق، فيتميز الاستجواب عن المواجهة، بأنه مواجهة بأدلة أو أقوال أشخاص دون مواجهة بأشخاص، على نقيض المواجهة والتي يقصد بها أن يقوم المحقق بمواجهة المتهم بشخص متهم آخر أو شاهد آخر فيما يتعلق بما أدلى به كل منهم من أقوال، لذلك يطلق عليها المواجهة الشخصية، لأن محلها هو مواجهة الأشخاص بعضهم البعض في وقت واحد ومكان واحد، ويكون ذلك سواء بالنسبة للمتهم في مواجهة متهم آخر (1).

(1) د. محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص 679.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للاستجواب

بعد أن تعرضنا لماهية الاستجواب وأوضحنا ما قد يتقارب معه من مفاهيم تخص السؤال والاستيضاح والمواجهة، آن لنا أن نبين الطبيعة القانونية لهذا الإجراء بوصفه أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي وأكثرها أهمية وفعالية (1).

يرى غالبية الفقهاء بأن للاستجواب طبيعة مختلفة تميزه عن غيره من إجراءات التحقيق، إذ أنه ذو طبيعة مزدوجة تجمع بين كونه إجراء اتهامياً ووسيلة دفاع في آن واحد (2).

فهو إجراء تحقيق يستهدف جمع أدلة الاتهام في جريمة معينة ونسبتها للمتهم، الذي وحده يعرف حقيقة الجريمة وأسبابها وظروفها وكيفية ارتكابها، فالاستجواب ينير طريق المحقق سبيلاً للوصول إلى حقيقة الجرم، ويمكنه من الحصول على اعتراف من المتهم بالتعرف عليه من خلال استجوابه، والاستجواب التفصيلي يتفق وطبيعة النظام التتقبي، الذي يعد الاستجواب إجراء ضرورياً للحصول على اعتراف من المتهم عن طريق إخضاعه للاستجواب (3).

(1) Merle (R) et Vitu, traite de droit criminelcujas, Paris ,1967. p 753

Stefani, (G) Lavasseur, G Bouloc et procedure penale , Dalloz Preis, 1987, P317.

د. محمد الطاهر محمد عبد العزيز: ضوابط الإثبات الجنائي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، طبعة 1993م، ص 16.

(2) د. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1993م، ص 403 وما بعدها.

(3) د. جندى عبد الملك: الموسوعة الجنائية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الجزء الأول، طبعة 1976 م، رقم 19، ص 113.

ولكون الاستجواب وسيلة لاستجلاء الحقيقة للوصول إلى معرفة مرتكب الجريمة، لذا فهو إجراء من إجراءات جمع الأدلة، وهو يعد واجباً على المحقق ينبغي مراعاة ما يلي عند إجرائه :

أولاً: اختيار الوقت المناسب لإجراء الاستجواب، متى ما رأى توافر أدلة وقرائن تدين المتهم.

ثانياً: أن يحترم الضمانات التي أقرها القانون للمتهم عند خضوعه للاستجواب (1).

ويعد الاستجواب أيضاً إجراء دفاع، إذ إنه يساعد على استجلاء الحقيقة، وذلك بإتاحة الفرصة للمتهم لدحض ما أحاط به من الشبهات وإثبات براءته، وبالتالي الوصول إلى الفاعل الحقيقي ، إذ عن طريقه يتاح للمتهم أن يناقش ويدحض الأدلة والشبهات القائمة ضده، وقد يقتنع المحقق بدفاعه، فيقرر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى ضده، في حين أنه إذا لم يستجوب لظلت الأدلة والشبهات قائمة ضده، وأحيل بناء عليها للقضاء (2).

واستناداً إلى طبيعة الاستجواب كوسيلة دفاع، فقد أوجب قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على النيابة العامة " أن تستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه بناء على أمر قبض ولا يجوز أن يحبس بدون استجواب أكثر من أربع وعشرين ساعة، وأنه عند إرسال شخص مقبوض عليه بناء على حالة التلبس بواسطة مأمور الضبط القضائي إلى النيابة العامة، يجب أن تقوم

(1) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 573 وما بعدها.

(2) انظر - د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 516.

- وانظر كذلك من الفقه الفرنسي:

- Bosly (H.D) Elements de droit de la procedure penale , Academia – Bruylant
Maison du droit de Louvain , 1994. p. 20.

هذه الأخيرة باستجوابه خلال أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر بحبسه احتياطياً أو بإطلاق سراحه ⁽¹⁾.

فقد أوجب المشرع استجواب المتهم المقبوض عليه فوراً أو في فترة قصيرة من لحظة القبض عليه ، لعلها مفادها تمكين المتهم خلال استجوابه من دحض الدلائل التي اقتضت القبض عليه ليفرج عنه بعد ذلك، لهذا جاءت نداءات بعض الفقهاء لاقتراح حتمية الاستجواب أثناء التحقيق ⁽²⁾.

ومع التسليم بضرورة الاستجواب، فقد جعله المشرع المصري جوازياً يمكن اللجوء إليه من قبل المحقق، متى ما اتضحت له ضرورته أو ملاءمته.

– النتائج المترتبة على طبيعة الاستجواب :

لما كان إجراء الاستجواب يتميز بطبيعة مزدوجة تميزه عن سائر إجراءات التحقيق الابتدائي، فإن من شأن تلك الطبيعة أن ترتب عدة نتائج وهي تكمن فيما يلي :

1- يعد الاستجواب من إجراءات التحقيق دائماً، وليس من إجراءات جمع التحريات، ولذا فإن هذا الإجراء تختص به سلطة التحقيق دون غيرها بصفة أصلية في التشريعين المصري والليبي، غير أنه استثناء من الأصل يجوز لمأمور الضبط القضائي إجراؤه في أحوال معينة حددها القانون والتي سنتعرض لها في حينها .

2- الاستجواب إجراء يخص المتهم دون سواه، فليس لسلطة التحقيق استجواب غير المتهم، ما لم تكن له علاقة بالجريمة محل التحقيق، ووجود دلائل كافية على احتمال مشاركته فيها .

(1) د. أحمد شوقي أبو خطوة: قانون الإجراءات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مطابع البيان التجارية دبي، الطبعة الثانية، 1993 م، ص 333.

(2) د. محمود نجيب حسنى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق. ص 680.

3- لسلطة التحقيق اللجوء لاستجواب المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى، كما يجوز لها إعادة استجواب المتهم، كلما رأت أن ذلك ضرورياً لاستجلاء الحقيقة .

4- بوصف الاستجواب من إجراءات جمع أدلة النفي للدفاع عن المتهم، يجب على سلطة التحقيق استجوابه في كل تحقيق ابتدائي تجريه طالما كان ذلك ممكناً، وإلا حق لها التصرف في الدعوى كيفما تريد، مع مراعاة الأصول القانونية .

5- يمنع على سلطة التحقيق مباشرة الاستجواب إذا ما أصدرت أمراً بالتصرف في الدعوى، سواء بالإحالة إلى المحكمة المختصة، أو بإصدارها أمراً نهائياً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجزائية .

ولذا فإن للاستجواب طبيعته القانونية التي تكمن في أنه يحقق وظيفتين في آن واحد، فهو نظام إجرائي يهدف إلى جمع الأدلة في الواقعة الإجرامية ونسبتها إلى مرتكبها، إضافة إلى أنه نظام دفاعي يمكن المتهم من إيداء دفاعه عن نفسه فيما ينسب إليه من تهم، ولهذه الطبيعة، فإننا نقر بأهميته في جميع مراحل الدعوى الجزائية، لما له من دور هام في استجلاء الحقيقة للوصول إلى معرفة مرتكب الجريمة، ولما يحققه من توفير لحق المتهم في الدفاع عن نفسه لدحض ما ينسب إليه من اتهامات، في أسمى صورة للعدالة الجنائية وسعيها لحماية حرية الإنسان وكرامته، من خلال توفير الضمانات التي تكفل براءة ساحة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم.

المبحث الثاني

خصائص ومميزات الاستجواب

يعد الاستجواب من أهم إجراءات الدعوى الجنائية، فهو الإجراء الذي يربط بين وقائعها ويبحث في مدى جديتها، لتحقيق هدفها الأول في الوصول إلى الحقيقة وتوقيع العقاب على المذنب.

فقد سبق وأن بينا بأن لهذا الإجراء طبيعته الخاصة، التي تميزه عن باقي إجراءات التحقيق الابتدائي، وعرفنا بأنه لا يعتبر إجراء يبحث عن أدلة بغية الحصول على اعترافات من متهم، بل ينظر إليه أيضاً على أنه وسيلة دفاع، يتمكن من خلاله المتهم من الإحاطة بالاتهامات القائمة ضده والأدلة والقرائن التي تجعل منه محل اتهام، وقد أشرنا بأن الاستجواب يتيح الفرصة أمام المتهم لكي يدحض كل الشبهات ويدلي بما يلزم من إيضاحات سبباً لتبرئة ساحته مما هو منسوب إليه.

وإذا ما استعرضنا الاستجواب نجده يتميز بجملة من الخصائص يشترك فيها مع غيره من إجراءات التحقيق الابتدائي، ولكنه يختلف عنها في البعض الآخر، وفي هذا الشأن سنتناول خصائص الاستجواب بوصفه إجراءً هاماً وخطيراً، وذلك من خلال بيان خاصيتين للاستجواب، نعرضهما في مطلبين وفقاً لما يلي :

المطلب الأول: الاستجواب كإجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي .

المطلب الثاني: الاستجواب إجراء يخص المتهم دون سواه.

المطلب الأول

الاستجواب إجراء تحقيقي

اهتم المشرعان المصري والليبي بالاستجواب، فأحاطاه بعناية خاصة تهدف إلى توفير أقصى قدر ممكن من الضمانات التي تكفل تحقيق دفاع المتهم، وذلك لخطورة ما يترتب عليه من نتائج، ولتغيير الفكرة العالقة بالأذهان، والتمثلة في أن الاستجواب وسيلة إكراه تتخذ ضد المتهم لإجباره على أن يدلى بالحقيقة، التي يحرص على كتمانها أو الإيقاع به من خلال استنراجه إلى ذكر أقوال ليست في صالحه، إذا تعذر الحصول منه على اعتراف بالجريمة المسندة إليه (1).

ولعل ذلك هو السبب الكامن في قصر الاختصاص به على سلطة التحقيق دون سواها، والذي نص عليه المشرع المصري في المادة (2/36) إجراءات من أنه يجب على النيابة العامة أن تستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه، في الوقت الذي حظرت فيه المادة (1/70) إجراءات جنائية مصري جواز انتداب مأمور الضبط القضائي للقيام بهذا الإجراء (2).

ويعد الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق التي تؤدي لضبط الأدلة، وليس من إجراءات جمع التحريات، فما يميز بينهما يكمن في أمرين هما: وقت الإجراء والمقصد من ورائه (3).

(1) د. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 161 وما بعدها.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 47 وما بعدها.

(3) د. حامد راشد: أحكام تفتيش المسكن في التشريعات الجزائرية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م، ص 42.

فالضرورات العملية قد تقتضي الخروج على مبدأ قصر الاختصاص بشأن الاستجواب على سلطة التحقيق دون سواها، وذلك في الحالات التي تستدعي السرعة في اتخاذ الاستجواب دون انتظار لحضور المحقق بنفسه، خوفاً لما قد يترتب التأخير من نتائج لا تتفق مع حسن سير العدالة الجنائية، خلافاً لو حضر المحقق في الوقت المناسب، الأمر الذي من شأنه إعادة الأمور إلى سابق نصابها بتوليه الاستجواب بنفسه، وإذا ما بوشر إجراء الاستجواب من قبل مأمور الضبط القضائي في حالتي التلبس والسرعة خشية فوات الوقت، فلا يلزم بالشكليات والضمانات التي يوجب القانون على المحقق مراعاتها عند قيامه بها (1).

كذلك نجد المشرع الليبي يقصر دور مأمور الضبط القضائي على سؤال المتهم دون استجوابه أو مناقشته مناقشة تفصيلية في أمور التهمة الموجهة إليه، ولتوفير قدر من الضمانة، فلقد حظر ندبه لمباشرة إجراء الاستجواب، ما لم يكن ذلك لضرورة أو استعجال ؛ استناداً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة (55) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي التي قضت أن "للمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق، أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت، متى كان متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة " .

كما سبقتها المادة (54) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي بأن حظرت على قاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق بما فيه استجواب المتهم، ما لم تقم حالة الضرورة اتفاقاً مع ما جاء في فقرتها الثالثة؛

(1) د. حامد راشد؛ المرجع السابق، ص 43.

لذلك يؤكد جانب من الفقه على ضرورة الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، لما يوفره ذلك الفصل من ضمانات للمتهم المستجوب (1).

والاستجواب بوصفه إجراء تحقيقي، يعد وسيلة تقوية لأدلة ثبوت الاتهام، ذلك أن المصلحة من إجراء الاستجواب، قد توصل إلى تحقق اعتراف المتهم بما هو منسوب إليه.

وهذا ما جعل المخاوف تظهر، خاصة عندما يستبيح المحقق المكلف باستجواب المتهم لنفسه ممارسة أساليب الضغط والإكراه على إرادة المتهم أثناء إخضاعه للاستجواب، وذلك بشكل يعدم إرادته نتيجة ما يمارس عليه من إكراه سواء مادياً كان أو معنوياً، على نحو يفقده حرية فيما يدلى به في استجواباته.

يعتبر الاستجواب إجراءً ضرورياً لما يحققه من سهولة في كشف الحقيقة من زاوية، ولما يمثله من ضمان يحقق مصلحة المتهم في أن يدافع عن نفسه بدحض ما يرمي به من تهم ومن زاوية أخرى، خاصة وإن إجراء الاستجواب مناط بسلطة التحقيق دون غيرها، ولا يحق مباشرته من قبل مأموري الضبط القضائي، إذ لا يمكن الاستغناء عن هذا الإجراء، ومن غير

(1) د. هلالى عبد الإله أحمد: ضمانات المتهم في مواجهة القبض بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، للطبعة الأولى، 2000 م، ص 39 وما بعدها.

ـ "كان ينظر للاستجواب في العصور الوسطى، على أنه إجراء تحقيقي قاصر على جمع الأدلة التي تدين المتهم، وظل هذا الاعتقاد يسيطر على الأذهان، إلى أن صدر في فرنسا القانون رقم (8) لسنة 1897 م، الذي غاير فكرة نهج الاستجواب من كونه إجراء تحقيق إلى جعله سلاحاً للدفاع أيضاً ووسيلة لمنع الاعتراف، بما أقر له من ضمانات تكفل عدم الاعتداء على حقوق المتهم، ولما رتبته المشرع من شكليات واجبة الاتباع والإلزام بصفة قانونية من قبل المحقق" انظر ـ د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 12.

المتصور سهولة التضحية به لا شيء، إلا للمخاوف التي قد ترتب إساءة استعماله من قبل متولي التحقيق، بشكل يؤثر على إرادة المتهم المستجوب ويحمله على الاعتراف تحت تأثير الاستجواب ؛ لذا وجب التوفيق فيما بين حق المتهم في الدفاع عن نفسه، وبين مصلحة المحقق في استجلاء وكشف حقيقة التهمة.

وكان من الضروري كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه، مناظرة لما تمارسه سلطة التحقيق من صلاحيات في إجراء الاستجواب، والذي يستلزم مراعاة الشكل القانوني، من خلال إحاطة المتهم بالتهمة المسندة إليه، وضمان حقه في الدفاع عن نفسه أو الاستعانة بمحام، تماشياً وما تقتضيه الضمانات المقررة له في القانون.

المطلب الثاني

الاستجواب إجراء يخص المتهم دون سواء

إذا كان تحديد مفهوم الاستجواب بوصفه إجراء يخص المتهم من الأهمية بمكان كبير في قانون الإجراءات الجنائية، لتجنب الخلط بينه وبين أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الابتدائي من الناحية القانونية، فإن بيان المقصود بحامل صفة المتهم لا يقل في نظرنا أهمية، بل يعد أمراً ضرورياً ومنطقياً لتحديد حامل هذه الصفة، والذي هو موضع الخضوع للاستجواب في كافة النصوص القانونية موضوع بحثنا.

لكون الاستجواب يجري مع المتهم بالجريمة، باعتباره الطرف المهم في الواقعة دون غيره من الأشخاص، ذلك لأن ما عداه ليس طرفاً في الرابطة الجزائية، التي تنشأ بين الدولة والمتهم بمجرد حدوث الواقعة، كما سبق وأن أشرنا عند حديثنا عن أحكام الاستجواب، ولأهمية تحديد ومعرفة حامل هذه الصفة كشرط لصحة الاستجواب وإثبات حضوره، فإن الأمر يستدعي منا بيان حامل صفة المتهم.

أولاً: تعريف المتهم :

المتهم : يعنى وهم بمعنى أوهم فلاناً أي أدخل عليه التهمة وظن به - اتهم بكذا أي أدخل عليه التهمة اتهمه في قول - أي شك في صدقه (1).

وباستقراءنا للنصوص القانونية لاحظنا عدم وضع تعريف محدد للمتهم سواء من قبل المشرع المصري أو الليبي حيث خلا قانون الإجراءات الجنائية في البلدين من نص يعرف المتهم، مما دفع محكمة النقض المصرية إلى القضاء بقولها، بأن القانون لم يعرف المتهم في أي نص من نصوصه، فيعتبر

(1) المنجز في اللغة والإعلام: دار للشروق بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، سنة 1992م، ص 920.

من وجهة نظرها متهم كل من وجه إليه الاتهام من أية جهة بارتكاب جريمة معينة، فلا مانع قانوناً من أن يعتبر الشخص متهماً أثناء قيام رجال الضبط القضائي بمهمة جمع الاستدلالات التي يجرونها، ما دامت قد حامت حوله شبهة بأن له ضلعاً في ارتكاب الجريمة، التي يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها ؛ لهذا يرى الدكتور عبد الحميد الشواربي بحق بأن " المتهم هو من توافرت ضده أدلة وقرائن قوية كافية لتوجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله " (1).

– موقف المشرع :

على الرغم من سكوت المشرع المصري وكذلك الليبي عن وضع تعريف للمتهم، فقد جاءت اجتهادات الفقه والقضاء مسترشدة بأحكام التشريعات الإجرائية، تنادي بأن تعريف المتهم يعد من الأمور الجوهرية، التي تخول سلطة التحقيق إخضاعه للاستجواب، على نحو يكفل له اكتساب حقوقه ويضمن معاملته وفقاً لهذه الصفة (2).

وقد جاء بكتاب الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني أن المتهم هو "كل شخص تثار ضده شبهات ارتكابه فعلاً إجرامياً، فيلتزم بمواجهة الادعاء بمسئوليته عنه، والخضوع للإجراءات التي يحددها القانون، وتستهدف تمحيص هذه الشبهات وتقدير قيمتها، ثم تقرير البراءة أو الإدانة " (3).

وكقاعدة عامة، فإن المشرع المصري تبنى المفهوم الموسع للمتهم، بحيث يحمل الشخص هذه الصفة متى توافرت ضده الأدلة الكافية لنسبة الجريمة إليه، وعلى نحو يجيز القبض عليه وتفتيشه واستجوابه (4).

(1) د. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 163.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 58 وما بعدها.

(3) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 94.

(4) د. حامد راشد: مرجع سابق، ص 93.

أما المشرع الليبي فنجده قد استخدم لفظ المتهم في العديد من النصوص القانونية، قاصداً ذلك الشخص الذي تتوافر ضده أدلة كافية في نسبة الجريمة إليه، ومهما يكن من أمر، فإن الاستجواب محله المتهم دون سواء، إذا هو من يخضع للاستجواب وسماع وضبط أقواله، بصفته من تحوم حوله مجريات الأحداث، التي تؤثر على ارتكابه للفعل المحظور قانوناً.

ولعل ذلك ما جعل المشرع الليبي يحذو حذو المشرع المصري في تبنيه للمفهوم الموسع للمتهم، حيث استخدم تعبير المتهم في المادة (19) إجراءات جنائية ليبي، رغم أن الأمر يتعلق بمرحلة جمع الاستدلالات⁽¹⁾.

ويتأكد موقفه في المادة (24) إجراءات جنائية ليبي، التي قضت بأنه " لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر، الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ". والمادة (25) بقضائها أنه " إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة، جاز لمأمور الضبط القضائي سماع أقوال المتهم المضبوط ".

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن المشرع المصري والليبي لم يميزا بين المتهم والشاهد أو بين المتهم والمشتبه فيه، وإذا كان من السهل تعريف المتهم بالنسبة لمرحلة المحاكمة، بأنه الشخص الذي ينسب إليه ارتكاب جريمة وتجمعت ضده أدلة كافية على ارتكابه لها سواء بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً، فإن الأمر يندرج في مرحلة جمع الاستدلالات، إذ إن هناك من الإجراءات التي تتخذ في هذه المرحلة ما يوجه ضد أشخاص، لم ينسب إليهم بعد ارتكاب أية جريمة مثل إجراءات التوقيف، التي لا يكون فيها ثمة اتهام بارتكاب جريمة بالنسبة للشخص الذي يوجه إليه هذا الإجراء.

(1) فقد نصت على أن " لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ".

– موقف الفقه :

جاءت وجهات نظر الفقه تنادي بالفرقة بين المتهم والمشتبه فيه، فالمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي: هو من تتجمع ضده مجموعة دلائل أو قرائن أو أدلة يفترض أنه قد ساهم في الجريمة دون أن يوجه إليه اتهام بعد من سلطة الاتهام⁽¹⁾.

أما المشتبه فيه: فهو من يقوم ضده اعتقاد يرتكز على عناصر مادية تثير الشبهة والشك، في أن هذا الشخص هو مرتكب الجريمة، لذلك لا يتصور أن يكون في محل الاشتباه، من يقتصر الأمر بالنسبة له على مجرد تقديم بلاغ ضده.

مما تقدم يمكن لنا أن نلمس التفرقة بين المتهم والمشتبه فيه، والتي ترجع في أساسها إلى أهمية الشبهات والقرائن والأدلة القائمة ضد الشخص⁽²⁾.

– موقف القضاء :

عرفت محكمة النقض المصرية المتهم بأنه " كل من وجه إليه الاتهام من أي جهة بارتكاب جريمة معينة، ولو كان ذلك أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات، مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكابها " ⁽³⁾.

يفهم من ذلك، أن المتهم هو من قامت حوله الشبهة في ارتكابه الجريمة، حتى ولو كان ذلك في فترة جمع الاستدلالات.

-
- (1) د. خليفة كلندر عبد الله: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م، ص 13.
- (2) د. خليفة كلندر عبد الله : المرجع السابق، ص 14 .
- (3) نقض جنائي مصري 28 نوفمبر 1966م ، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 17 ، رقم 219 ، ص 1161.

ثانياً: شروط اكتساب الشخص صفة المتهم :

لكي تباشر سلطة التحقيق صلاحياتها، يشترط أن يكون الشخص قد اكتسب صفة المتهم، وذلك بتوافر جملة شروط تكسبه إياها منها ما يلي :

1- وقوع جريمة :

فلكي تلصق صفة المتهم بالشخص، يشترط لذلك وقوع جريمة معاقب عليها قانوناً، إذ يبدأ المحقق بمباشرة إجراءاته بمجرد وقوع الحادثة، لهذا ينبغي عليه قبل كل شي معرفة النص القانوني الذي ينطبق عليها، وذلك من خلال إظهار التكييف القانوني لها، غير أنه في حالة عدم وجود نص يجرمها، له حق إصدار الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى، أو أن يأمر بحفظ الأوراق لعدم الجريمة⁽¹⁾.

2- توافر أدلة اتهام :

يكتسب الشخص صفة المتهم متى توافرت أدلة اتهام تفيد نسبة الجريمة إليه، لأن الغاية من الاستجواب هو مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده، ودعوته للرد عليها إما بتفنيدها أو بالتسليم بها⁽²⁾.

فمن غير المتصور مباشرة الإجراءات ضده، إلا في الحالة التي تتوافر فيها دلائل كافية على اتهامه، وهي العلامات المستفادة من ظاهر الحال دون ضرورة التعمق في تمحيصها، والتي اشترطتها المادة (134) إجراءات جنائية مصري والمادة (115) إجراءات جنائية ليبي وتركنا تقدير توافرها للسلطة التقديرية للمحقق.

(1) راجع: المادة (154) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(2) د. عبد الستار سالم الكبيسي: ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1981م، ص 227.

3- أن يكون المتهم معيناً :

يستلزم لإلصاق صفة الاتهام بالشخص، أن يكون معيناً بذاته تعييناً نافياً للجهالة، وأن تتوافر في حقه أدلة تفيد ارتكابه لجريمة معينة، سواءً باعتباره فاعلاً لها أو شريكاً فيها، ويستوي أن يكون ذلك بتحريضه على ارتكابها أو بمساعدته أو نتيجة مساهمته في إخفاء أشخاص أو أشياء مرتبطة بها (1).

مع الأخذ في الاعتبار، أن شرط التعيين لا يستلزم حضور المتهم ومثوله أمام المحكمة ، حيث أجاز القانون محاكمة المجرم الفار من العدالة غيابياً، إذ يتصور أن يكون المتهم مجهولاً لم يكشف جمع الاستدلال أو التحقيق عن شخصيته بعد، ولو عينت أوصافه دون معرفة اسمه، وهذا ما يوافق هدف الإجراءات الجنائية، التي قوامها البحث والتحري والكشف عن ملبسات الجريمة ومرتكبيها (2).

4- الآدمية :

الإنسان وحده المستهدف بالاستجابة لأهداف المجتمع من تطبيق الإجراءات الجنائية، فلا مسئولية جنائية لغير الآدميين من البشر، كما لا ترفع الدعوى على حيوان ألحق الضرر بغيره، إنما ترفع على مالكه طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية (3).

(1) د. عبد الستار سالم الكبيسي: المرجع السابق، ص 228.

(2) د. فايزة يونس الباشا: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2003-2004م، ص 47.

(3) د. حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، الإسكندرية ، منشأة المعارف، 1981 م، ص 290.

5- الأهلية :

يشترط لرفع الدعوى الجنائية في مواجهة الشخص، أن تتوافر لديه الأهلية الإجرائية، ألا وهي الصلاحية التي بمقتضاها يعتبر المتهم مدعى عليه في الدعوى الجنائية، وبالتالي طرفاً في العلاقة الجزائية التي تنشأ بمجرد وقوع الجريمة⁽¹⁾.

حيث يستلزم تمتع الشخص بالإدراك والشعور وقت تحريك الدعوى ومباشرتها⁽²⁾.

(1) د. جلال ثروت: أصول المحاكمات الجزائية، بيروت، الدار الجامعية 1988م، ص 98.
(2) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م، ص 196.

ثالثاً: حقوق المتهم وواجباته :

لا يخفى على أحد في أن موقف المتهم أمام سلطة التحقيق، يكاد يكون ضعيفاً لما يعانيه من حالات اضطراب وتؤثر عصبي طيلة مدة خضوعه أمام النيابة العامة، التي خولها القانون صلاحيات مباشرة التحقيق في حدود ما أقر لها.

ولا تعتبر النيابة العامة كطرف قوي حرة من أي قيد ، ولا أدل على ذلك من أن خضوع المتهم للنيابة العامة مقيداً بالقانون ، ويتجلى ذلك في وجود حقوق للمتهم تعترف بها التشريعات في مواجهة سلطة التحقيق، والتي من أهمها ما يلي :

1- حق المتهم في الاستعانة بمحام يدافع عنه، وإعلامه بأسباب القبض عليه، إذ جاءت المواد (106 ، 107 ، 112) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، والمادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية المصري تتضمن ذلك الحق.

إذا كان من الواجب على المشرع الليبي، أن يفرد نصاً مستقلاً كما فعل نظيره المشرع المصري، كضمان لحماية حق الإنسان في الدفاع عن نفسه عما ينسب إليه من تهم، وإن كان قد أورد ما يفيد ضمناً بنصه في المادة (61) إجراءات جنائية ليبي، تحت عنوان الأشخاص الذين لهم حضور التحقيق، على أنه " للنيابة العامة وللمتهم وللمجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ".

لذا نتمنى من كل من المشرع المصري والليبي، كفالة ذلك الحق للمتهم حتى في مرحلة جمع الاستدلال، والتي نرى بأنها مرحلة مهمة إذ فيها تخلق الدعوى الجنائية وتترعرع، الأمر المستدعي قيامها على أساس سليم، لا

تلقه أي شائبة ولن يتحقق ذلك المبتغى، إلا من خلال الإقرار للمتهم بحق الاستعانة بمحام يدافع عنه منذ بداية اكتسابه تلك الصفة (1).

2- حق المتهم في استجوابه فور القبض عليه، وإعلامه بأسباب القبض على ألا تزيد مدة الاستجواب عن فترة قصيرة، والتي حددها القانون في المادة (131) إجراءات جنائية مصري والمادة (112) إجراءات جنائية ليبي، وعدم القبض عليه إلا بأمر من سلطة التحقيق وفقاً للمادة (41) إجراءات جنائية مصري والمادة (31) إجراءات جنائية ليبي.

3- حق المتهم في عدم ممارسة الإكراه ضده أو تعذيبه لحمله على الاعتراف، وأن يعامل معاملة إنسانية تليق بالبشر، غير أننا لم نجد أي نص في القانون الليبي ينص صراحة على ذلك، مثلما هو الحال في التشريع المصري الذي ضمنه في المادة (42) من الدستور المصري لسنة 1971م والمادة (40) إجراءات جنائية مصري، وإن جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير تقرر ذلك الحق في المبدأ الثاني بنصها " يحرم المجتمع الجماهيري إلحاق الضرر بشخص السجين مادياً أو معنوياً ويدين المتاجرة أو إجراء التجارب عليه والعقوبة شخصية ".

لذا كان الأولى من وجهة نظرنا أن يضمن قانون الإجراءات الجنائية الليبي بنص يقر ذلك الحق كضمانة من الضمانات التي تحمي المتهم، وإن كان قد نص على عقوبات مغلظة لمن ينتهك الحرية الشخصية للمتهم أو يعذبه لحمله على الاعتراف في المواد من (431 - 435) عقوبات ليبي، وما يقابلها في قانون العقوبات المصري في المواد (126، 280، 282).

(1) د. سعد حماد صالح القبائلي: حق المتهم في الاستعانة بمحام، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 م، ص 28.

4- حق المتهم في أن تسمع أقواله قبل اتخاذ أي إجراء يقيد حريته، وهذا ما تضمنته المواد (132 ، 133) إجراءات جنائية مصري وما يقابلها في المواد (113 ، 114) إجراءات جنائية ليبي.

5- حق المتهم في السماح له بحضور جميع إجراءات التحقيق، ليتمكن من تقديم دفاعه، وعدم منعه إلا لضرورة تستدعي ذلك، شريطة إطلاعه بما يتم مباشرة من إجراءات فور انتهاء تلك الضرورة .

6- حق المتهم في عدم إلزامه بتقديم عبء الإثبات المؤيد لبراءته، تماشياً وقاعدة " المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات " إضافة إلى عدم جواز استجوابه إلا بحضور محاميه (1).

7- الاعتراف للمتهم بحقه في التزام الصمت أثناء استجوابه، دون اعتبار صمته دليل يدينه أو إلزامه بقول الحقيقة إذ لا مسئولية عليه في ذلك (2).

8- حق المتهم في الاستعانة بمرجم أو خبير استشاري، يوضح له ما يتعلق بمشتملات القضية موضع استجوابه (3).

تلك هي أهم ما أقر للمتهم من حقوق أقرتها التشريعات المقارنة إثر اكتسابه تلك الصفة، وهو من جهة أخرى ملزم ببعض الواجبات التي فرضت عليه والتي أهمها :

1- إلزام القانون المتهم في بعض الجرائم بمنعه من التصرف في أمواله أو إدارتها وقيدته بالحجز التحفظي عليها (4).

(1) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص 429.

(2) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 56.

(3) انظر المادة (88) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(4) راجع المادة " 208 / أ " من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

2- إلزام القانون المتهم بوجوب الانصياع لجميع ما تصدره سلطة التحقيق من إجراءات، تخص استدعاءه أو القبض عليه أو اقتياده أو توقيفه أو تفتيشه أو غيرها من الإجراءات (1).

3- إلزام القانون المتهم بضرورة الخضوع لما يترتب من آثار قانونية، على إجراءات التحقيق الصادرة بحقه .

رابعاً: زوال صفة المتهم :

في الغالب تباشر سلطة التحقيق إجراءاتها بمجرد حصول علمها بالواقعة، دون اشتراط أن يكون هناك متهم معين، إذ قد تباشر التحقيق مع جهلها التام بمرتكب الفعل، وقد يستمر تحقيقها إلى أن يصدر أمر بالأوجه لإقامة الدعوى، لأسباب مرجعها عدم معرفة فاعلها، لهذا فالالتزام غير قائم بين تعيين المتهم في الواقعة، وما يباشر ضده من إجراءات تخص الدعوى.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما أسندت صفة المتهم للشخص، فإنها تلازمه طيلة مباشرة سلطة التحقيق لإجراءاتها، غير أن تلك الصفة قد تنتهي بانتهاء ما يتخذ في حقه من إجراءات وذلك في الحالات التالية :

- 1- حالة صدور قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجزائية (2).
- 2- صدور حكم ببراءة المتهم والذي تزول به صفة الاتهام (3).
- 3- انقضاء الدعوى الجزائية بوفاء المتهم أو بالتنازل عن الشكوى وغيرها من الأسباب.

(1) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص 241.

(2) د. عبد الستار الكبيسي: مرجع سابق، ص 225.

(3) د. فايزة يونس باشا: مرجع سابق، ص 51.

ويجدر التنويه إلى أنه متى زالت صفة المتهم بتحقيق أي سبب من الأسباب المذكورة، فإنه لا يجوز إحياء تلك الصفة مجدداً أو الرجوع للدعوى بحجة ظهور أدلة.

غير أنها تظل قابلة لأن تعود رغم زوالها، وذلك في حالات قبول إعادة النظر في الحكم الصادر بإدانة المتهم⁽¹⁾.

وكذلك في حالة إلغاء القرار الصادر عن سلطة التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى بناءً على ظهور أدلة جديدة⁽²⁾.

خلفاً لو صدر حكم بالبراءة في حق المتهم، فإن ذلك يعد سبباً لزوالها مطلقاً⁽³⁾.

(1) راجع نص المادة (441) من قانون الإجراءات الجنائية المصري .

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط ، مرجع سابق، ص 138.

(3) د. علي عبد القادر القهوجي، د. فتوح الشانلي: مبادئ قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، الدار الجامعية، بيروت 1995 م، ص 98.

المبحث الثالث

قواعد وأصول الاستجواب

لم يحدد المشرع المصري ولا الليبي قواعد معينة للاستجواب، مكتفين بما أجمع عليه الفقه والقضاء من إقرارهم بأن أهم ما يميز الاستجواب هو أنه يتضمن مناقشة تفصيلية مع المتهم ومواجهته بالأدلة القائمة ضده في الدعوى (1).

وقد اعتبروا المواجهة كالاستجواب تسرى عليها جميع القواعد الخاصة به، إضافة إلى عدم تحديد شكل معيناً للاستجواب، تاركين ذلك لتقدير المحقق والقضاء واجتهادات الفقهاء.

لذا كان من الضروري أن نتناول في هذا المبحث بيان القواعد الشكالية، التي يستلزم مراعاتها عند مباشرة الاستجواب، مبينين أصوله بوصفه إجراء هاماً من إجراءات التحقيق الابتدائي، وذلك في مطلبين وفقاً لما يلي :

المطلب الأول : قواعد الاستجواب .

المطلب الثاني: أصول الاستجواب .

(1) د. عبد الحميد الشواربي: ضمانات للمتهم، مرجع سابق، ص 163.

المطلب الأول

قواعد الاستجواب

أولاً: الاستجواب الشفوي :

لم يضع المشرعان المصري والليبي شكلاً محدداً لطريقة توجيه الأسئلة وتلقى الأجوبة عنها، تاركين ذلك للسلطة التقديرية لمتولي التحقيق فيما عدا بعض القواعد التي نص عليها صراحة أو ضمناً لمصلحة المتهم والتي منها :

1- الشفوية :

لقد جرت العادة على أن يتم الاستجواب شفاهة، من خلال مجموعة أسئلة يوجهها القائم بالتحقيق للمتهم ويتلقى أجوبة بشأنها من قبل الأخير، ويتفرع عن ذلك عدم جواز توجيه أسئلة مكتوبة للمتهم، وعدم الاكتفاء برده عليها كتابة، لما في ذلك من مخالفة لطبيعة الاستجواب وغايته⁽¹⁾.

حيث لم يشترط القانون قواعد معينة يتم بها الاستجواب، غير أن العرف القضائي جري على أنه عند كتابتها، لا بد أن يتولاها كاتب يدون جميع ما يصدر عن القائم بالتحقيق من أسئلة، وما يدلى به المتهم من أجوبة بشأنها، وأن يتولى القائم بالتحقيق الإملاء على الكاتب للسؤال وكذلك للجواب بلغة المتكلم، ويجب على الكاتب أن يراعى في الكتابة جميع ما يصدر عن المتهم، وأن يكون على مسمع من الأخير، الذي له الحق في التعليق عليها فوراً⁽²⁾.

(1) د. حاتم بكار: حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، منشأة المعارف، الإسكندرية، غير موضح سنة النشر، ص 232.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 73.

2- لغة الاستجواب :

من المتفق عليه فقهاً وقضاء وجوب أن تحرر المحاضر باللغة الرسمية للدولة، حيث أوجب المشرعان المصري والليبي ضرورة كتابة المحاضر باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلدين، وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق، دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها (1).

3- انتداب مترجم :

لقد كفل القانون للمتهم عند استجوابه، الحق في أن يعين له القائم بالتحقيق مترجماً يتولى نقل الاتهامات المنسوبة إليه وأجوبته بشأنها، خاصة في حالة كون المتهم أجنبياً لا يجيد تفهم لغة التحقيق، إذ يصعب عليه تفهم ما يوجه إليه من أسئلة تخص الاستجواب في التهم المنسوبة إليه، لذلك استوجب القانون تعيين مترجماً يتولى مهمة نقل ما يوجه للمتهم من اتهامات، وما يدلي به الأخير من أجوبة بشأنها، مشروطاً تحليف المترجم اليمين القانونية، قبل بداية عمله بترجمة أقوال المتهم المستجوب، على نحو يفيد التزامه بالصدق والأمانة في نقل ما يترجمه، وأن في عدم تعيين المترجم إخلال بحقوق الدفاع (2).

(1) نقض جنائي مصري رقم "517" لسنة 41 ق ، مجموعة أحكام محكمة النقض، جلسة 1971/6/20 م ، س 22 ، ص 487.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 75. إذ أجمعت أغلب القوانين الجنائية على ضرورة الاستعانة بمترجم يناف به بيان ما يتعلق بالاستجواب تيسيراً على المتهم وبما يسهم في إرساء العدالة الجنائية ويضمن حق المتهم في الدفاع عن نفسه، والترجمة في اللغة تفسير الكلام ونقله بلسان آخر .

كما أنه في حالة كون المتهم أصماً أو أبلماً، يلزم المحقق بكتابة الأسئلة للمتهم الأصم بمعرفة كاتب التحقيق وعلى المتهم الإجابة عليها شفاهة، أما كون المستجوب أبلماً فعلى المحقق أن يوجه إليه الأسئلة والاستفسارات والاتهامات شفاهة ويقوم المستجوب بالرد عليها كتابة بمعرفته، وفي الحالة التي يكون فيها المتهم أصماً وابلماً، فهنا على المحقق أن يوجه إليه الأسئلة كتابة ويرد عليها الأخير كتابة، غير أنه متى ما لاحظ المحقق عدم إجابة المتهم الأصم والأبكم للقراءة والكتابة، تعين عليه أن يعين له خبيراً مختصاً يساعده على تفهم الأسئلة وينقل إجاباته بشأنها شفاهة، وعلى كاتب التحقيق تدوينها بالمحضر (1).

(1) د. حاتم بكار: مرجع سابق، ص 233.

ثانياً: الاستجواب المكتوب : (التدوين)

ويقصد به تدوين إجراءات الاستجواب، فلكي يكتسب التحقيق الابتدائي الحجية بصفة رسمية يجب أن يراعى فيه الشكل القانوني، وإلا فقد التصرف صفته بأنه إجراء من إجراءات التحقيق ولو تم بمعرفة سلطة التحقيق نفسها.

ولكي تكون إجراءاته متوافقة مع صحيح القانون، يلزم أن تكون مكتوبة سواء أكانت سلطة التحقيق هي النيابة العامة أم غيرها.

والمقصود بالاستجواب المكتوب: هو تدوين الأسئلة الصادرة عن المحقق والأجوبة والإيضاحات التي يبلي بها المتهم بشأن التهمة التي توجه للأخير، حيث يستلزم ذلك ضرورة تحرير محضر رسمي يطلق عليه اصطلاحاً "محضر التحقيق"، يتكون منه ملف القضية الذي يعرض فيما بعد على القضاء، يتضمن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن الواقعة، ويشمل جميع ما صدر عن سلطة التحقيق من أوامر حسب ترتيبها الزمني، وكذلك يتضمن أقوال المجني عليه والشهود والمتهم، ويحرر من قبل كاتب مختص، على أن يشمل هذا المحضر على بيانات معينة منها: (1)

1- كاتب المحضر :

ويقصد به الكاتب الذي يتولى تدوين محضر الاستجواب، يصطحبه القائم بالتحقيق لتدوين جميع ما يتعلق بالواقعة منذ حصول العلم بها لدى سلطة التحقيق، وحتى إحالة ملف القضية برمته للقضاء للفصل فيه (2).

(1) انظر - د. محمد عيد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، سنة 1996 / 1997م، بند 566، ص 722 وما بعدها.

- د. سليمان عبد الملعم: أصول الإجراءات الجنائية الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، سنة 1997م، ص 52 .

(2) د. محمود عطيفة: محاضرات في الإجراءات الجنائية، المركز القومي للدراسات القضائية، القاهرة، 1989 م، ص 51 .

حيث ألزم المشرع في مصر وليبيا المحقق بضرورة اصطحابه معه لتولي مهمة تدوين كافة الإجراءات التي تخص الواقعة، ويشترط تدوين المحضر من قبل كاتب مختص بعد تحليفه اليمين القانونية، تتطابق به مهمة التدوين تحت إشراف القائم بالتحقيق، الذي يتولى الإملاء عليه فيما يتعلق بما يصدره من أسئلة للمتهم وما يرد به الأخير من الأجوبة والإيضاحات بالمحضر، وأن يوقع الكاتب على كل ورقة من أوراق المحضر إلى جانب المحقق والمتهم المستجوب، ويجب على الكاتب أن يدون الأسئلة والأجوبة بصفة المتكلم على لسان أصحابها، وأن يكون ذلك على مسمع من المتهم، الذي له حق إبداء تعليقه واعتراضه عليها في الحال⁽¹⁾.

ونلاحظ أن المشرع المصري لم ينص على مبدأ تدوين إجراءات التحقيق الابتدائي صراحة، غير أن ذلك يستفاد ضمناً من نص المادة (73) من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تطلبت أن " يصطحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وباقي الأوراق في قلم كتاب المحكمة " كما تناولته المادة (57) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي بما يفيد نفس المضمون.

2- كيفية تحرير محضر الاستجواب :

يجب أن يحرر محضر الاستجواب بخط واضح مع مراعاة عدم الكشط أو الشطب فيه، وأن يكون مسلسلاً بأرقام متتابة في كل صفحة من صفحاته⁽²⁾.

(1) د. علي عبد الباقي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، المطبعة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى 1951م، ص 379.

(2) Col. Mauricej. Fitzgerald, Criminal Investigation, Arcopubli Shing Company, Inc. New York. P. 106.

ونظراً لكون القانون لم ينص على قواعد شكلية معينة، يشترط اتباعها في تحرير محاضر الاستجواب، فإنه بهذا يخضعه للقواعد العامة التي تخضع لها محاضر التحقيق، فيجب أن يدون فيه كل ما يصدر من أسئلة وما يقابلها من أجوبة المتهم فيما يخص الواقعة موضوع الاستجواب.

3- بيانات محضر الاستجواب :

لإضفاء الصبغة القانونية على المحضر كورقة رسمية، يشترط مراعاة تجميعه جملة من البيانات الجوهرية والتي منها ما يلي :

أ - التاريخ :

تاريخ إجراء الاستجواب له أهمية كبيرة بالنسبة لمحضر الاستجواب، ويعد من الأمور الجوهرية التي ينبغي عدم إغفالها، لأنه يمكن من ضبط الوقت الذي بوشر فيه الإجراء ويعد مؤشراً على احتساب مدته، حيث إن إطالة مدة الاستجواب يعد في حكم الإكراه الموجب للبطلان، إذ بالتاريخ يتم حساب مدة التقادم للدعوى الجزائية⁽¹⁾.

ويجب أن يرد التاريخ باليوم والشهر والسنة، ويثبت كذلك ساعة مباشرته، لمعرفة ما إذا كان الاستجواب من الإجراءات السابقة أم اللاحقة لأي إجراء تحقيقي تم في ذات الوقت⁽²⁾.

وعلى نحو يرتب عليه القانون مجموعة من النتائج الخطيرة، لهذا يعد التاريخ بياناً جوهرياً يشترط تجميعه بمحضر الاستجواب⁽³⁾.

(1) د. فاروق الكيلاني: محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأرنني والمقارن، دار المروج بيروت، الطبعة الثالثة، 1995م، ص 140.

(2) د. حسن المرصفاوي: المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 114.

(3) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 82.

ب- التوقيع :

يعد توقيع القائم بالتحقيق وتوقيع كاتب المحضر وتوقيع المتهم المستجوب دليل إثبات بصدور محضر الاستجواب، ويعتبر بياناً جوهرياً يستوجب تضمينه فيه، إذ لا يمكن تكملته بأي إجراء آخر أو بأي طريق من طرق الإثبات، وهو بهذا يعد لا غني عنه حتى في الحالة التي يكون فيها محضر الاستجواب معنوناً باسم المحقق القائم بالتحقيق أو بإقرار الأخير بصدوره عنه دون توقيعه .

حيث إن التوقيع يصبغ المحضر بالصبغة القانونية، والتي بموجبها يعد ورقة رسمية لها حجتها القانونية أمام القضاء، إذ يستلزم أن يرتبط توقيع كاتب المحضر بتوقيع القائم بالتحقيق، ويجب أن يراعي توقيع المتهم المستجوب دون إكراه يمارس عليه، بعد أن تتلى عليه أقواله ويقر بصحتها ويصدقها بتوقيعه، وذلك إبعاداً لأي شبهة (1).

غير أنه في الحالة التي يثبت فيها عدم قدرة المستجوب على إحبار توقيعه على المحضر، عليه أن يضع بصمته بما يفيد صدور أقواله بإقراره وبمحض إرادته، وإن تخلف ذلك بأن كانت يده اليمنى مبتورة أو كلاهما معاً أو أنه عزف عن التوقيع، فيجب ذكر الأسباب بالمحضر، ولا يشترط وضع توقيع محامي المتهم، بل يكفي إثبات حضوره بمحضر الاستجواب، وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون جميع التوقيعات صادرة بأيدي أصحابها، خلافاً للحالات التي يستحيل فيها ذلك، شريطة تضمين المحضر بالأسباب التي حالت دون تضمينها به (2).

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 85 وما بعدها.

(2) د. محمد مصطفى القلبي: أصول قانون تحقيق الجنايات، الطبعة الثالثة، مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، 1945 م، ص 202.

إذا يعد التدوين شرطاً جوهرياً لا مناص منه للتوافق مع صحيح القانون في كل إجراء من إجراءات التحقيق، وهو بهذا يعد مظهر وجودها، وإغفاله ينفي عنها صفة الرسمية ولا يرتب أي آثار بشأنها (1).

ويستوي أن تثبت تلك الإجراءات في محضر رسمي واحد أو عدة محاضر، لأن كل الأوراق التي تتضمن أعمال التحقيق تعتبر من أوراق الدعوى (2).

4- مضمون محضر الاستجواب :

لكي يتمتع محضر الاستجواب بحجيته القانونية كورقة رسمية ترتب آثارها، يستلزم شموله على جميع البيانات الجوهرية، والتي من ضمنها ما أقر من ضمانات للمتهم عند استجوابه، وما فرضه القانون من قواعد تلزم المحقق عند إجراء الاستجواب، فيجب على المحقق إحاطة المتهم بأنه أمام سلطة التحقيق، وأن يطلب إليه الإدلاء ببياناته الشخصية مثل " الاسم، اللقب، مكان الإقامة، محل عمله، تاريخ ومكان ميلاده، رقم إثبات هويته، وجنسيته، ديانته " .

ويشرع بعد ذلك في توجيه أدلة الاتهام، بإسناد التهم للمتهم المستجوب دليلاً دليلاً، ويناقشه فيها مناقشة تفصيلية، ويقوم بمواجهته بأدلة الثبوت المتعلقة بشأنها، والتي كانت سبباً لإخضاعه للاستجواب، وأن يأمر الكاتب بتدوين ما يصدر عنه من أسئلة، وما يدلي به المتهم من أجوبة رداً عليها، بلسان المتكلم دون تغيير أو كشط، وللمحقق في سبيل إثبات ما يتحصل عليه

(1) د. مدحت عبد الحليم رمضان: للوجيز في قانون الإجراءات الجنائية الاتحادي، مرجع سابق، ص 189.

(2) نقض مصري 19 أكتوبر سنة 1961 م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 12، رقم 149، ص 774.

ذكر الحالة الصحية والنفسية، وبيان جميع أوصاف المتهم المستجوب، وليس له أن يطلع على عورات المتهم أثناء استجوابه، بل له الاستعانة بطبيب مختص يظهر له ما يريد استبيانته (1).

وإن تعددت طرق إلقاء أسئلة الاستجواب، فإن أفضلها يكون بطرح السؤال على المتهم وسماع إجابته بشأنه، لما تحققه هذه الطريقة من تسهيل للمحقق لمتابعة الآثار النفسية على شخص المتهم أثناء استجوابه، علاوة على ما تحققه من ضمان لمتابعة كاتب التحقيق .

وتجدر الإشارة إلي وجوب تحرير محضر الاستجواب باللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدول العربية، وأن يكون بخط واضح ومرتب ويذكر به تاريخ وساعة مباشرته، على أن يتضمن اسم النيابة العامة واسم القائم بالتحقيق واسم كاتب المحضر، وكذلك المدة التي استغرقها الاستجواب والتي تعد من البديهيات .

حيث قضت محكمة النقض المصرية بقولها " إن مجرد استطالة زمن التحقيق لاستكمال إجراءاته لا يؤثر على سلامة إرادة المتهم ولا يعيب اعترافه " (2).

كما يشترط أن يتصف المحقق بالحياد أثناء مباشرة استجواب المتهم، وأن يحترم آدميته كإنسان ويحيطه علماً بالضمانات التي قررت له من قبل القانون، إضافة إلى وجوب ترقيم كافة صفحات المحضر بأرقام متتابعة،

(1) انظر - د. عمر السعيد رمضان: مبادئ الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، رقم 229، ص 368 .

- د. محمد زكي أبو عامر: الإجراءات الجنائية، دار للمطبوعات الإسكندرية، 1994م، بند 263، ص 674.

(2) نقض جنائي مصري رقم 54 لسنة 60 ق جلسة 1991/1/15م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 42، ص 67.

على أن تحمل جميع الصفحات توقيعات كل من المحقق والكاتب والمتهم المستجوب والشهود لإضفاء صفة الرسمية عليه⁽¹⁾.

وإن جرت العادة على كتابة محضر الاستجواب بخط اليد، إلا أننا لا نجد مانعاً قانونياً سواء من قبل المشرع المصري أو الليبي يحظر تحريره باستعمال أجهزة الحاسب الآلي، والتي نرى ما تلاقيه من استحسان، لكونها تحقق التنسيق والترتيب الذي يساعد على إمكانية مطالعتها في أي وقت وحفظها تبعاً لذلك، كبديل عن نظام المحفوظات الذي أضحي عقيماً وغير مجد نتيجة لتراكمها بأعداد تفوق الخيال، مما قد يترتب عليه وصول يد العبث إليها، وتعذر إمكانية مطالعتها مستقبلاً نتيجة الإهمال في حفظها، والذي قد يتسبب في فقدان بعض منها .

إضافة إلى إمكانية الاستفادة من جهاز الريبكودر في تسجيل أقوال المتهمين، عند اخضاعهم للاستجواب، لما يحققه من إمكانية مراجعتها، علاوة على أن ذلك يوفر ضماناً إضافياً للمتهم يؤكد صحة أقواله لنقله الصورة حية عما حدث في الاستجواب وبنقطة متناهية.

كما أن استعمال تلك الوسائل لا يشكل أي ضررٍ من شأنه التأثير على إرادة المتهم، لذا فمن غير الجائز حرمان العدالة الجنائية من مواكبة التطور العلمي، والاستفادة من الوسائل العلمية والتكنولوجية التي أضحت محل اهتمام الجميع .

(1) أ. فهد إبراهيم السبهان: مرجع سابق، ص 113.

ثالثاً: ميعاد ومكان الاستجواب :

1- ميعاد الاستجواب :

كقاعدة عامة لم يقيد المشرعان المصري والليبي سلطة التحقيق بإجراء الاستجواب في وقت معين، حيث أجازا لها اللجوء إليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق⁽¹⁾.

إلا أنه استثناء من تلك القاعدة، أوجب ضرورة استجواب المتهم في الحالة التي يعترف فيها بالتهمة المنسوبة إليه عند سؤاله شفويًا، إذ يستحسن في هذه الحالة استجوابه فوراً، قبل الشروع في مباشرة أي إجراء من إجراءات التحقيق ؛ ذلك لأن الاستجواب قد يكون أول إجراء تبأشره سلطة التحقيق لتحريك الدعوى، كما أنه قد يأتي في لحظة تالية لسماع الشهود أو إجراء المعاينة أو التفتيش⁽²⁾.

وإذا كان الأصل عدم تقييد إجراء الاستجواب في وقت معين، فإن المشرع المصري أوجب على سلطة التحقيق إجراءه خلال مدة أربع وعشرين ساعة حالة كون المتهم مقبوضاً عليه، حيث أوجبت المادة (131) إجراءات جنائية مصري على قاضي التحقيق أو النيابة العامة أن تستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين

(1) حيث يلاحظ أن المادة "105" إجراءات ليبي تنص على " أنه عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر " ومن الملاحظ أن هذا الإجراء لا يعد استجواباً لعدم تضمنه مناقشة تفصيلية للمتهم في أمور التهمة المنسوبة إليه وهذا ما لا يمكن التسليم به. انظر د. مأمون محمد سلامة: شرح قانون الإجراءات الجنائية لليبي، الجزء الأول، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1971م، ص 427 .

(2) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص 649.

استجوابه، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه للنيابة العامة وعليها أن تستجوبه فوراً إذا كانت هي التي تباشر التحقيق، وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضي التحقيق، فعليها أن تطلب منه استجوابه في الحال، ولها عند الاقتضاء أن تطلب ذلك من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضٍ آخر يعينه رئيس المحكمة وإلا أمرت بإخلاء سبيله (1).

حيث يربط المشرع في هذا النص بين القبض على المتهم واستجوابه، فيقرر أن غرض القبض هو الاستجواب، ومن ثم يكون استجواب المتهم وجوبياً في حالة القبض عليه، كما يقرر هذا النص ضماناً هاماً للحريات الفردية، إذ يحظر القبض التعسفي على الأفراد، أي يحظر القبض الذي تطول مدته دونما سند في القانون، فالمقبوض عليه يجب أن يتحدد مصيره في خلال أربع وعشرين ساعة، إما بإطلاق سراحه وإما أن يصدر ضده أمراً بالحبس الاحتياطي، إذ يعد الاستجواب هو الوسيلة التي تقرر هذا المصير.

كذلك نجد المشرع الليبي هو الآخر لم يلزم سلطة التحقيق بإجراء الاستجواب في وقت معين، باستثناء ما جاء في المادة (112) إجراءات جنائية ليبي بشأن استجواب المتهم بقولها " يجب على قاضي التحقيق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة، وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه، وعند الاقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو قاضٍ آخر، يعينه رئيس المحكمة وإلا أمرت بإخلاء سبيله " (2).

(1) أ. د. مأمون محمد سلامة: المرجع السابق، ص 428.

(2) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 469 .

مما تقدم يتضح بأن إجراء الاستجواب يستوجب في حالة كون المتهم مقبوضاً عليه، والتي تعد استثناء من القاعدة، وهي الحالة التي يعترف فيها المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وهذا ما نري نحن التسليم به، إذ أنه في غير حالة اعتراف المتهم يظل الاستجواب كإجراء تحقيق واجب الاتباع للوصول إلى معرفة مرتكب الفعل، اللهم إلا في الحالة التي يقطع فيها الشك باليقين، والتي يصرح فيها المتهم باعترافه الشخصي وبمحض إرادته وعن طوعه واختياره، بأنه هو من ارتكب التهم المنسوبة إليه من سلطة التحقيق جراء ما توفر لديها من أدلة اتهام تدينه.

2- مكان الاستجواب :

لا شك في أن انتفاء مكان الاستجواب من قبل المحقق يعد ذا أهمية بمكان؛ إذ يساعده على تحقيق الهدف الذي ينشده أثناء إجراء الاستجواب، واختيار المكان له بالغ الأثر؛ إذ أنه يفسح المجال أمام المتهم لأن يدلي بما لديه من أقوال فيما يسند إليه من تهم، ويجعله مركزاً ومستعيداً للذاكرة على نحو يمكنه من استرجاع جميع ما حدث من وقائع، والتي غالباً لا يستطيع تجاهلها وتكون عن مقربة من ذهنه واستدراكه لأدق الأمور وتفاصيلها (1).

وهذا المكان لابد أن يكون بعيداً عن مقر عمل المتهم المستجوب، وكذلك بعيداً عن أهله وأقاربه وزملائه، لإفساح المجال أمامه لأن يدلي بأجوبته بحرية، لأنه متى ما اطمئن المتهم بعدم وجود الغير، فإنه يكون على استعداد لأن يدلي بما لديه من أقوال دونما خجل أو ارتباك، طالما اطمئن بأن ذلك موضع سر لدى المحقق، ولذا فإن معظم المتهمين يتراجعون في أقوالهم أمام المحكمة، لأنه ليس من السهل عليهم الاعتراف بأفعال في جلسات علنية

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 507 وما بعدها.

على مسمع ومرأى من الناس ، فالبشر غالباً ما يكونون أكثر صراحة وجدية عندما يشعرون ببعدهم عن الآخرين (1).

وقد جرت العادة أن يكون مكان الاستجواب مكتب المحقق، وإن جاز إجراؤه في مكان حدوث الواقعة، وفيما يلي نبين الحالتين :

أ - غرفة الاستجواب :

لقد جرت العادة على أن يجرى الاستجواب بمكتب المحقق، لما يمثله من استقلالية في الحفاظ على الهدوء ولقربه من كاتب التحقيق المناط به تدوين الاستجواب، ولما يحققه من ضمان لاستمرار التحقيق دون انقطاع، وعلى نحو يسهل للمتهم سرد أحداث الواقعة وتفاصيلها في جو من الهدوء والسكينة، ويضمن للمتهم عدم اطلاع الغير على ما يدلي به من أقوال ؛ إذ فيه تحجب الرؤية وينعدم التصنت، إضافة لذلك فإن المكان يعد حصناً متيناً يمنع المتهم من الفرار خوفاً من توقيع الجزاء عليه (2).

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص بأنه " لما كان اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازه، وإذا كانت المحكمة فيما أوربته فيما سلف قد أقصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما يكون طواعية واختياراً ولم يكن نتيجة إكراه أدبي أو مادي واقتنعت بصحته فإن رد الحكم على ما دفع به الدافع في هذا الشأن يكون سائغاً بالأشائبة فيه تشوبه " (3).

(1) د. رياض دويدار، د. عبد الحميد دويدار: التحقيق الجنائي، مطبعة النصر، القاهرة 1940م، ص 115 وما بعدها.

(2) د: محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 507.

(3) نقض جنائي مصري رقم 6823 لسنة 53 ق، جلسة 1984/3/18م، س 35 ، ص 304.

وعليه يستوجب على المحقق منع دخول الغير على المتهم أثناء استجوابه، باستثناء المخولين من الأشخاص ليبقي المتهم بمنأى عن أي تأثير قد ينتابه أثناء الاستجواب، ولما يسهله على المحقق من تركيز، وذلك بأن يكون ذهنه منصّباً على ما يدور بينه وبين المتهم من مناقشات، كما يتوجب عليه التأكد من خلو المتهم من أي أسلحة قد يصطحبها معه أثناء استجوابه، لضمان عدم إلحاق الضرر به ومن معه في مجلس الاستجواب (1).

وهناك من يفضل أن تكون غرفة الاستجواب بعيدة عن الضوضاء، التي قد تقلق المتهم وتساهم في تشتيت أفكاره وتركيزه، وقد تقطع على المحقق أفكاره، فالهدوء والراحة النفسية عوامل مهمة تسهم في إنجاح عملية الاستجواب، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بضرورة أن تكون إضاءة غرفة التحقيق معقولة وليست باهرة على وجه المحقق، تمكيناً للأخير من رصد تعابير وجه المتهم وتصرفاته ومتابعة حركاته التي في الغالب تكون ذات دلالات على أمور معينة ، تساعد المحقق في معرفة ما إذا كان المتهم صادقاً أم كاذباً عند استجوابه (2).

إذا بجلاء يمكن لنا أن نلمس ما يوجدده المكان من مزايا تسهم في إنجاح الاستجواب، طالما تم في مكان تحاط به السرية وروعي فيه عدم خرق الضمانات التي كفلها القانون للمتهم المستجوب.

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 507 .

(1) Fred E. Inbau, John E. Reid. Criminal interrogation and confessions. Williams and Wilkins Company. Baltimore. Second Edition 1967. p. 11_12.

ب- مكان حدوث الواقعة :

فكما يجرى الاستجواب في غرفة مخصصة، من الجائز إجراؤه في مكان ضبط الواقعة، خاصة عندما توجب الظروف ضرورة انتقال المحقق شخصياً برفقة الكاتب الذي يصطحبه لتدوين ما يجريه من استجواب، وذلك في حالة التلبس بالجرم المشهود.

لهذا يستوجب على المحقق أن يكون حريصاً ويحسن التصرف عند إجرائه للاستجواب، وذلك بأن يطلب من جميع المتواجدين بمكان الواقعة ضرورة عدم مغادرته أو الخروج منه إلا بأوامر منه شخصياً، وأن يشرع في مباشرة استجواب المتهم أو المتهمين، ويسمع شهادة الشهود الحاضرين لأحداث الواقعة، لأنه كلما كان الاستجواب في مكان الحادث، كلما كانت النتائج التي يسفر عنها الاستجواب أفضل، لما يحققه المكان من استحضار لتذكير الجاني بفعله، ويجعل أحداث الجريمة ماثلة أمام عينيه كأنه شاهد إثبات عليها، حيث إنه يجد صعوبة في أن يتجاهل الأفعال الصادرة عنه، وكل ذلك دون شك له اعتبار في إنجاح الاستجواب، ويكون دافعاً للمتهم للإفصاح عما يدور في ذهنه تلقائياً⁽¹⁾.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه على المحقق أن يثبت انتقاله في المحضر، وأن يضبط كافة الأدوات التي يجدها في مسرح الجريمة، ويدون بمحضر الاستجواب كامل أوصاف الحاضرين وبياناتهم، لإمكانية الحاجة في الرجوع إليها، متى ما استجدت أمور تخص الواقعة محل الاستجواب.

وباستقراء نصوص قانون الإجراءات الجنائية في كل من مصر وليبيا، نلاحظ عدم اشتراط المشرع ضرورة إجراء الاستجواب في غرفة التحقيق،

(1) د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 506 وما بعدها.

إذ أجازا إجراءه في مكان توقيف المتهمين بمراكز الشرطة ومعتقلات الأجهزة الأمنية، وإن كان الأصل مباشرته في مقر سلطة التحقيق، لما يحقّه من حرية في إبداء أقوال المتهمين.

وإن جرت العادة على ضرورة بيان الأسباب الداعية لمباشرته في مكان غير غرف التحقيق⁽¹⁾.

إلا أنه يلاحظ أن المشرع الليبي أورد نص المادة (113) إجراءات جنائية والخاصة بالقبض على المتهم خارج دائرة محكمة التحقيق والتي جاء نصها " إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجرى التحقيق فيها يرسل إلى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصيته وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه وتدوين أقواله بشأنها ".

بما يُفيد ضمناً أن مكان الاستجواب غير مشروط بغرف التحقيق، فقد يتم بمكان القبض على المتهم، إلا أنه على الرغم من غياب النص الصريح من المشرع الليبي بما يفيد الاستجواب بمكان معين، لا يوجد أي مانع من إجراءه بمكان حدوث الفعل، طالما روعي فيه الشكليات التي تكفل عدم إهدار ما أقره القانون من ضمانات للمتهم.

نري بأن الاستجواب كفيل بتحقيق غرضه، طالما تم فيه مراعاة الضمانات المقررة للمتهم من قبل القانون، دون اشتراط مباشرته في مكان معين، لأن مقصد الاستجواب غير مشروط بصور اعتراف من قبل المتهم، وهو بهذا يحقق الفائدة المرجوة منه ويضمن للمتهم تقديم دفاعه، طالما أنه شعر بأن الشبهات تحوم حوله ولا علاقة له بما حدث.

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 508 وما بعدها.

ونتساءل عن تلك الاشتراطات التي أوجبها البعض بغرف التحقيق، والتي نري عدم ضرورتها، طالما أن المتهم مكفول له حق إيداء دفاعه بعيد عن أي تأثير قد ينتابه من وجود ألوان أو زخارف أو غيرها، لأنه يكون في وضع قلق ومثير للأعصاب، ولا يعيره ما تحتويه غرفة التحقيق من مشتملات، لأن كامل تفكيره منصب على كيفية تجهيز دفاعه فيما ينسب إليه من تهم، وهو بهذا لا يأبه لأي ألوان ولا ينشد أي تأمل، لأن التأمل المثير للانتباه يستوجب هدوء بال وسريته مستقرة، تمكنه من التماس ما يروق له، وهو في هذه الحالة في مناي عن ذلك، لأنه في وضع صعب لا يحسد عليه.

المطلب الثاني

أصول الاستجواب

لصحة إجراء الاستجواب باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي، لا يكفي تحديد المكان الذي يجري فيه، بل علاوة على ذلك يستلزم الأمر عند مباشرته وجوب إجراءاته وفقاً للأصول والقواعد التي تضمن تحقيق هدف مزدوج، يمكن معه تمكين القائم بالتحقيق من الوصول إلى كشف الحقيقة بأيسر الطرق وبأقل جهد ممكن، إضافة إلى ضمان عدم المساس بحرية المتهمين عند استجوابهم، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مراعاة جملة من القواعد التي تضمنتها قوانين الإجراءات الجنائية، أو تلك التي استقر عليها الفقه والقضاء واعتبروها ملزمة الاتباع من قبل سلطة التحقيق، سواء تمثلت في قاضي التحقيق أو عضو النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي، في الأحوال التي خوله القانون صلاحية مباشرة الاستجواب.

وسوف نتناول في هذا المطلب أصول مباشرة الاستجواب وذلك من خلال فرعين وفقاً لما هو آت:

الفرع الأول : في حدود سلطة التحقيق في الاستجواب .

الفرع الثاني : في طريقة الاستجواب .

الفرع الأول

حدود سلطة التحقيق في الاستجواب

سبق وأن أشرنا إلي أن الاستجواب يعد إجراء وجوبياً يلزم المحقق بإجرائه فور حصول العلم لديه بحدوث الواقعة، كما أنه في ذات الوقت حق كفله القانون للمتهم يضمن له تقديم دفاعه لدحض ما يحوم حوله من شبهات في جريمة معينة، وأن مخالفة هذا الواجب من شأنه إهدار حقوق الدفاع، لذا فإن أي تحقيق لا يتضمن استجواب المتهم يقع باطلاً⁽¹⁾.

ويرى جانب من الفقه وجوبية الاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي، دون النظر إلي إرادة المتهم خلافا لمرحلة " المحاكمة "، والتي يشترط فيها لإجراء الاستجواب رضا المتهم⁽²⁾.

وقد أقر المشرع المصري في هذا الخصوص بعدم الجواز للمحكمة أن تقوم باستجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، من خلال نصه في المادة (274) إجراءات جنائية مصري، وهو بهذا كفل تحقيق ضمان الدفاع في أرقى صورة لحماية آدمية الإنسان من الضغط والإكراه، ومن جانبنا نحي هذا النهج القانوني من جانب المشرع المصري لما نلمسه فيه من حرص وضمانة لعدم الاعتداء على حريات الأفراد وإرانتهم.

كما يؤيد البعض الرأي القائل بجوازية الاستجواب وفقاً لما أقره القانون للسلطة التقديرية للمحقق، مستندين في ذلك إلي إياحة المشرع استجواب المتهم في أحوال معينة أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي، والتي تتمثل في استجوابه فور القبض عليه وبعد إحالته لسلطة التحقيق وطيلة مدة توقيفه⁽³⁾.

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 374.

(2) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 513 وما بعدها.

(3) انظر - المواد " 34، 36، 131، 142 " من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

بينما يرى جانب آخر بأن نكر القانون للاستجواب في حالات معينة، لا ينهض دليلاً على تركه في غير تلك الحالات للسلطة التقديرية للمحقق، إذ لا مفر من ضرورة وجوبه في كل مرة تقتضي الحاجة إلى إجراءاته، وهذا خلافاً للحالة التي أعطي القانون للمتهم حق طلبه أثناء مرحلة المحاكمة للإدلاء بأقوال تنفي التهم المنسوبة إليه⁽¹⁾.

يرى الباحث مع احترامه لأصحاب الرأي القائل بجوازية الاستجواب في أي وقت لما فيه من ضمان يكفل تحقيق دفاع المتهم، ووجوب تركه لسلطة التحقيق حسب ظروف كل واقعة، والتي لم نجد نصاً صريحاً سواء من قبل المشرع المصري أو الليبي، يقضي بجوازية إجراءاتها من خلال تركها للسلطة التقديرية للمحقق، غير أنه في الحالة التي يشعر فيها المحقق بوجوب قفل محضر الاستجواب وإعادة مجدها في وقت آخر جاز له تأجيله⁽²⁾، إذ من الجائز إعادة استجواب المتهم أكثر من مرة أثناء التحقيق، لمناقشته في أي أدلة إثبات تستجد بشأن التهمة المنسوبة إليه، بغية مواجهته بها دليلاً دليلاً؛ ذلك أن المشرع منح المحقق حق استجواب المتهم في كل مرة يرى فيها ضرورة استجوابه⁽³⁾.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو في الحالة التي تقتضي الظروف حدوث وقائع في فترات متأخرة من الليل، فهل يجوز للمحقق مباشرة إجراءات الاستجواب؟

لم نجد ما يحظر إجراء الاستجواب ليلاً سواء في التشريع المصري أو الليبي اللذين أجازا إجراءه مراعاة لضرورة أو لسرعة خوفاً من ضياع الأدلة

(1) د. محمد محمد شجاع: الحماية الجنائية لحقوق المتهم، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 322.

(2) د. عبد الحميد الشولبي: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 408.

(3) مستشار عدلي خليل: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 58.

في حالة التلبس بالجريمة ، غير أن ذلك لا يخلو من القول أن الليل يعد سترًا وسكنًا يجعل مباشرة إجراء الاستجواب خلاله أمراً صعباً إن لم يكن مرهقاً، خاصة وأن المراد استجوابهم قد يكونون على قدر من التعب والإرهاق وتتأهبهم غلبات النوم، فمتى ما استجوبوا فإن ذلك يعد نوعاً من الإكراه في حقهم، لأسباب مرجعها عدم مقدرتهم على التركيز كنتيجة لذلك.

لهذا نري حظر الاستجواب ليلاً ضماناً لحريات الأفراد تماشياً وما شرعه الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾⁽¹⁾. صدق الله العظيم.

(1) القرآن الكريم: سورة يونس، آية " 67 " .

الفرع الثاني

طريقة الاستجواب

لم يلزم المشرع المصري ولا الليبي القائم بالتحقيق بضرورة اتباع طريقة محددة لمباشرة الاستجواب، تاركاً ذلك للسلطة التقديرية له، ونظراً لكون الاستجواب يتطلب قدراً كبيراً من الفطنة والذكاء وحسن الإلمام من قبل المحقق بدقائق الأمور التي تخص مهنته، على وجه يمكنه من إظهار مهاراته وإثبات نجاحه، متي كان عمله متوافقاً مع ما أقره القانون من ضمانات للمتهم، ولكون الأخير يحرص دوماً على مراعاة الدقة فيما يدلي به من أقوال ولا يفسر موقفه إلا بحضور محاميه .

الأمر الذي يستلزم من المحقق مراعاة الشكليات الجوهرية أثناء قيامه بمباشرة الاستجواب، خاصة عند إعلام المتهم بحقه في الاستعانة بمحام يدافع عنه، وفي مقابل ذلك يشرع المتهم بالدفاع عن نفسه لنفي التهمة عنه، مما يستوجب على المحقق أن يراعي جملة من القواعد عند قيامه بالاستجواب⁽¹⁾.

وسوف نعرض لهذه القواعد في فقرتين اثنتين، نوضح في الأولى القواعد الملزمة للمحقق قبل الاستجواب، وفي الثانية القواعد المستوجب مراعاتها عند مباشرة الاستجواب باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي :

(1) Jean Pradel , L'instruction preparatoire , cujas, Paris, 1990. P. 394.

أولاً: القواعد الملزمة للمحقق قبل الاستجواب :

يشترط على المحقق قبل شروعه في الاستجواب أن يتقيد بجملة من القواعد تتمثل في الآتي:

1- يجب على المحقق أن يعد خطة متماسكة للاستجواب، فلا يتسرع في توجيه الأسئلة للمتهم جزافاً، بل عليه أن يختار الأسئلة التي تتماشى مع السرد الخاص بأجوبة المتهم وأن تتميز بالوضوح والفهم، إذ له حق مغايرتها تبعاً لما ينلبي به المتهم من معلومات جديدة تخص الواقعة موضع الاستجواب⁽¹⁾.

2- يجب على المحقق اتخاذ الاحتياطات اللازمة، وذلك بتفتيش المتهم قبل استجوابه لاحتمال أن يكون حامل سلاحاً، وذلك بغية الاطمئنان على حياته وحياة من معه في مجلس الاستجواب، إضافة إلى احتمال وجود آثار دم بملابس المتهم أو كدمات بجسمه تشير إلى ارتكابه الفعل محل الاستجواب⁽²⁾.

3- يجب على المحقق الإلمام بجميع ما يخص الواقعة وبشخصية المتهم، وأن يحدد النقاط الجوهرية موضع الاتهام ومواجهة المتهم، كما عليه الاطلاع على فحوى تقارير الخبرة، وكذلك على تقرير الطبيب الشرعي وتقرير البصمة وما شابه ذلك من إجراءات، وعليه الوقوف على النتائج التي تم استخلاصها من عمليات الكشف والمعاينة والتفتيش وسماع شهادة الشهود⁽³⁾.

(1) د. مارسيل لوكاير: الوجيز في الشرطة التقنية، الدار العربية للمؤسسات، بيروت، الطبعة الأولى 1983 م، ص 354.

(2) عقيد. عبد الواحد إمام مرسي: التحقيق الجنائي علم وفن بين النظرية والتطبيق، غير موضح سنة النشر، ص 181 وما بعدها.

(3) عميد د. نبيل عبد المنعم جاد: أسس التحقيق والبحث الجنائي العملي، بدون ذكر اسم الناشر 1994/1995 م، ص 182.

4- يجب على المحقق حالة تعدد المتهمين، أن يراعي الفصل فيما بينهما تحسباً للتشابه في الأقوال، وحرصاً على عدم تسريب ما سيتم من استجوابات تخص الواقعة محل التهم المنسوبة إليهم.

5- يجب على المحقق أن لا يسمح بدخول مكان الاستجواب لغير الأشخاص المسموح لهم قانوناً، لهذا يتوجب الأمر الانفراد بالمتهم أثناء الاستجواب، لما في ذلك من بحث للثقة في نفسه ولما يجلبه من تشجيع للأخير، في أن يدلي بحقائق الأمور دون خوف أو خجل ودونما تلغثم قد يصيبه في كلامه عند إخضاعه للاستجواب (1).

6- يجب على المحقق تبصير المتهم بحق الدفاع، وذلك بأن يوضح له الضمانات التي أقرها له القانون بما فيها حق الاستعانة بمحام يدافع عنه (2).

7- يجب على المحقق معرفة النص القانوني الذي يجرم الواقعة محل الاستجواب، وأن يبحث عن التكييف القانوني الخاص بها قبل الشروع في توجيه الاتهامات.

8- يجب على المحقق احترام الضمانات المقررة لصالح المتهم المستجوب طيلة مدة خضوعه للاستجواب، وأن يتسم بجمال الخلق واحترام الذات وقوة الشخصية، وأن يتحلى بالصبر والمثابرة في الكشف عما يدق أو يغمض من أمور التحقيق (3).

وفي مقابل هذه القواعد التي يلزم المحقق بمراعاتها قبل الشروع في اتخاذ إجراء الاستجواب، فإن هناك ثمة قواعد أخرى يستوجب مراعاتها عند مباشرته، لما تحققه من أهمية كبيرة في إنجاح عملية الاستجواب، وعلى نحو يثمر في الحصول على النتائج المرجوة منه.

(1) د. عريس دياب: الحماية الجنائية لسرية التحقيق وحقوق الدفاع أمام سلطة التحقيق، القاهرة، دار النهضة العربية، ط 1، 1999م، ص 64.

(2) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 356.

(3) د. حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في المحقق الجنائي، مرجع سابق، ص 27.

ثانياً: القواعد المستوجب مراعاتها عند الاستجواب :

1- يجب على المحقق عند الاستجواب أن يستعمل اللغة الرسمية للدولة، وأن يضع أسئلة الاستجواب بعبارات قصيرة وواضحة يسهل إدراكها بسهولة من قبل المتهم، وأن يراعي الابتعاد عن احتمالية تأويلها لمعانٍ أخرى، الأمر الذي يتطلب منه صياغة الأسئلة بعناية فائقة، تمكن المتهم من الرد عليها بأجوبة محددة وواضحة دون إرباها، بإيراد إيضاحات بشأنها تؤدي إلى مغايرة ما ينشده، بحجة عدم إمكانية فهمه للمقصود منها (1).

2- على المحقق أن يظهر بمظهر رجل العدالة الذي ينشد البحث عن الحقيقة، دون أن يكون قصده إظهار الحصول على اعتراف من المتهم، وهذا الأمر يتطلب أن تكون الأسئلة الصادرة عنه مطروحة بطريقة مهذبة تليق وآدمية الإنسان، سعياً لتوليد الثقة وإزالة الشك، الذي قد يتبادر إلى ذهن المتهم نتيجة خوفه واضطرابه.

3- يجب على المحقق أن يستعمل التعابير والمصطلحات العلمية المقبولة كلما أمكن ذلك، غير أنه إذا صانفه أن المتهم لا يجيد القراءة أو الكتابة، فعليه أن يلجأ إلى مخاطبته بذات التعابير التي يفهمها دون أن يضيق عليه ويحرجه (2).

4- يجب على المحقق أن يختار الوقت المناسب لتوجيه الاتهام للمتهم، من خلال نهجه أسئلة تتعلق بصميم الواقعة، وأن يشرع في مواجهة المتهم بالأدلة دليلاً دليلاً ويناقشه فيها مناقشة تفصيلية، تتضمن

(1) Mimin ,(Pierre) Linterroqatoire parle juge dinstruction , recueil sirey, Paris, 1920. p. 221.

(2) Fred. E Inbau John. Reid. Op Cit., p20.

التعرض لدقائق الأمور بشكل شمولي⁽¹⁾.

5- يجب على المحقق استعمال جمل وعبارات ذات دلالة على المعنى، ويشترط أن يكون وقعها على المسمع أقل حده من الناحية النفسية، مما يستوجب معه ابتعاده عن استعمال الألفاظ الفظة، التي تجرح مشاعر المتهم وتغرس في نفسه إظهار الحقد على القائم بالإجراء القانوني⁽²⁾.

6- أن يمنح المحقق المتهم فرصة التعبير عن موقفه بشكل تلقائي دونما مقاطعة، إلا في الحالة المستلزم فيها تصحيح الخطأ، وبالقدر الذي لا يؤثر على المتهم أثناء استجوابه⁽³⁾.

7- لكون المحقق أثناء الاستجواب يمارس دورين، الأول مقصده البحث عن الحقيقة بغية كشف فاعلها، والثاني توجيهه وكسب ثقة المتهم وتوجيهه حتى في الحالة التي يثبت فيها إدانته، فإن الأمر يتوجب عليه الابتعاد بالمتهم ولو لفترة قصيرة عن وقائع الاتهام المنسوبة إليه، مركزاً نصحه بوجوب اهتمام المتهم بحياته الخاصة وإصلاح وضعه، لأن دور المحقق لا يقتصر على كشف الحقيقة، بل يمتد لحد بعيد مغزاه مخاطبة العامل النفسي الذي يحوش بداخل المتهم بغية ترك محطات عميقة في مستقبله سواء انتهت الدعوى بالإدانة أو البراءة في حقه⁽⁴⁾.

8- يجب على المحقق مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده دليلاً دليلاً وأن

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 418.

(2) لسوء د. حسين محمود إبراهيم: أصول التحقيق الجنائي، غير موضح جهة النشر، الطبعة الأولى، 1992 / 1993م، ص 74 وما بعدها.

(3) Jean Pradel. Op cit p3. p 4.

(4) د. أحمد رفعت خفاجي: السلطة القضائية، مرجع سابق، ص 110.

يناقشه فيها، وأن يراعى الترتيب في إحداث الواقعة بدءاً من مرحلة التفكير مروراً بمرحلة التحضير وانتهاءً بمرحلة التنفيذ الفعلي، ويجب عليه التأكد من تحقيق الركن المادي فيها خاتماً استجوابه حتى اللحظة التي تم فيها القبض على المتهم (1).

9- يجب على المحقق أن يحكم السيطرة على أجواء الاستجواب، ولا يجعل من نفسه عرضه للابتزاز والمساومة، وأن لا يترك الفرصة للمتهم المستجوب أن يخاطبه باسمه دونما الصفة، كما يراعى أن يكون جالساً متى ما تم الاستجواب في غرفة التحقيق، حتى لا يكون سبباً في تشتت أفكار المتهم وتركيزه، وأن لا يظهر الاستعجال أثناء الاستجواب، بغية قطع الطريق أمام المتهم في سلك نهج الأجوبة المختصرة.

10- يجب على المحقق متى شعر بأن المتهم المستجوب مريض، أن يتخذ الإجراءات الضرورية لإحالة له للعلاج طبياً في مستشفى أو مركز صحي، وإن ترتب على ذلك التأخير في استجوابه في الموعد المحدد، على أنه لا يحق له استجوابه إلا بعد أخذ استشارة الطبيب المعالج، وتحديد مدى قدرته على الإدلاء بأقوال من عدمه، وتعد استشارة الطبيب في هذه الحالة بمثابة التصريح الرسمي الضامن لإدراكه، لما يصدر عنه من أجوبة من الناحية الطبية، مع مراعاة إثبات انتقال المحقق لمكان تواجد المتهم المريض بمحضر الاستجواب موضحاً ساعته وتاريخه.

11- يجب على المحقق أن يتوخى الدقة والحذر عند استجوابه للمتهم

(1) د. أكرم نشأت إبراهيم: علم النفس الجنائي، مكتبة دار الثقافة، عمان الأردن، طبعة 1998م، ص 35

الحدث، ويحبذ أن يكون استجوابه بحضور ولي أمره، لأن ذلك من شأنه أن يغرس الطمأنينة ويوجد الألفة ويسهل تبادل الحديث فيما بين المحقق والمتهم، الذي يجب أن يوضح له بأن قصد الاستجواب إخراجه مما يعيش فيه من ظروف تتم عن سلوكه السيئ الذي انتهجه في حياته.

والجدير بالذكر في هذا الجانب ضرورة إلحاق القائمين بالاستجواب بدورات تأهيلية تمكنهم من معرفة أسس التعامل مع الأحداث وكذلك الإناث، لأن الحاجة العملية باتت ملحة لضرورة إلمامهم بأصول المعاملة الجنائية خاصة أمام تزايد نسبة الإجرام .

هذا مع ضرورة الانتباه كذلك إلي نوي الاحتياجات الخاصة من الصم والبكم ومن تجمع فيه الفقد للحواس، بأن كان أصماً أو أبكم في أن يناط بالمحققين تلقي دورات تعليمية تمكنهم من فهم لغة الحوار مع تلك الشرائح، وأن يراعي حضور محام يتولى الدفاع عنهم، حيث لا يخفى على أحد أهمية مثل هذه الأمور بالنسبة ليسر الاستجواب وكذلك المتهم .

يضاف إلى ما تقدم تكثيف الجهود لتلقي المحققين دورات تعلم اللغات الناطقة بغير العربية، مثل الإنجليزية والفرنسية لمعرفة لغة التخاطب، متى كان المستجوب أجنبياً لا يحسن لغة الاستجواب .

الفصل الثاني

السلطة المختصة بالاستجواب

تمهيد وتقسيم:

من المتفق عليه أن الاستجواب يعد أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي، والذي لا يمكن مباشرته إلا من قبل السلطة التي خولها القانون تلك الصلاحية بحسب الأصل أو الاستثناء في بعض الأحوال .

وبالنظر لكون التحقيق الابتدائي، يمثل مكانة هامة في كافة مراحل سير الدعوى الجنائية، فقد كان لازماً إسناد تلك المهمة إلي جهة مؤتمنه يؤنس في جانبها الحياد والنزاهة حماية لحقوق الأفراد وصوناً لحرياتهم، وذلك لكون التحقيق الابتدائي يهدف للكشف عن الحقيقة في الدعوى من خلال التنقيب في الأدلة المتوافرة، بقصد تحديد مدى صلاحية الدعوى لإحالتها للقضاء ليصدر حكمه بشأنها .

لذا فإنه من الجائز للمحكمة أن تؤسس حكمها، على ما تسفر عنه التحقيقات الابتدائية التي تباشرها تلك السلطة بوصفها المخولة قانوناً، أو على ما تجريه بنفسها من تحقيقات.

وعلى ضوء ما تقدم فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين وفقاً للآتي:

المبحث الأول : الاختصاص بالتحقيق الابتدائي .

المبحث الثاني : الاختصاص بالاستجواب .

المبحث الأول

الاختصاص بالتحقيق الابتدائي

لقد أناط المشرع بسلطة التحقيق دون غيرها كقاعدة عامة بأن تتولى التحقيق، وذلك لعله مفادها أن التحقيق يجب إسناده إلى جهة مؤتمنة يؤنس في جانبها الحياد والنزاهة، ضماناً لعدم المساس بالحريات الشخصية للمتهمين، ونظراً لكون التحقيق الابتدائي يمثل مرحلة مهمة من مراحل الدعوى الجنائية، فقد اقتضى الأمر أن يناط بجهة يتمتع أعضائها بقدر كافٍ من الدراية بأحكام القانون، وبخبرة تجعل متولي التحقيق يدرك المهمة المناطة بها مباشرة.

لذا كان من الضروري بيان ماهية التحقيق الابتدائي وإيضاح أهميته والمقصود بمن يتولاه، وما يجب أن يتحلى به من صفات، مع بيان السلطة المختصة بمباشرته في مطلبين على نحو ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحقيق الابتدائي.

المطلب الثاني : السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي.

المطلب الأول

مفهوم وأهمية التحقيق الابتدائي

مفهوم التحقيق الابتدائي :

لقد تعددت التعريفات الفقهية التي تناولت بيان ماهية التحقيق الابتدائي، فمنها من عرفه بأنه " مجموعة الإجراءات التي تقوم بها النيابة العامة بالشكل المحدد قانوناً قبل المحاكمة بقصد الوصول إلى الحقيقة عن طريق التثبت من الأدلة القائمة على ارتكاب الجريمة ونسبتها لفاعل معين " (1).

وعرفه البعض بأنه " مجموعة من الإجراءات تستهدف التنقيب عن الأدلة في شأن جريمة ارتكبت وتجميعها ثم تقديرها لتحديد مدى كفايتها لإحالة المتهم إلى المحاكمة " (2).

بينما عرفه جانب آخر من الفقه بأنه " مجموعة الإجراءات التي تبشرها سلطات التحقيق بهدف البحث والتنقيب عن الأدلة التي تفيد في كشف حقيقة جريمة وقعت وتحديد مدى كفايتها عن طريق موازنة الأدلة المقدمة ومدى نسبتها للمتهم بارتكابها " (3).

(1) د. جودة حسين جهاد: الوجيز في شرح الإجراءات الجنائية لدولة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 1994 م، بدون ذكر دار النشر، ص 332 .

(2) د. أحمد عوض بلال: الإجراءات الجنائية للمقارنة والنظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1990 م، ص 280 .

(3) انظر - لواء محمد ماجد ياقوت: التحقيق في المخالفات التأديبية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002 م، ص 322 .

- د. قدرى الشهاوي: مناهج للتحريات والاستدلال والاستخبارات، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1998 م، ص 28. وما بعدها.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي قيلت بشأن التحقيق الابتدائي، إلا أنها تدور حول معنى واحد، حيث يمكن تصنيفها إلى اتجاهين الأول يضيق منه والآخر يتوسع فيه⁽¹⁾.

فالمدلول المضيق لمفهوم التحقيق: ينصرف إلى مجموعة الإجراءات التي تجرى بمعرفة سلطات التحقيق المختلفة بشأن جمع الأدلة والتصرف فيها، خلافاً للمدلول الموسع والذي يضم بالإضافة لذلك ما يتخذ من إجراءات لجمع التحريات، كونها قد تلازمه أو قد تسبقه، إذ يمثل التحقيق الابتدائي المرحلة التالية لمرحلة التحقيق الأولى وتتضمنها مرحلة تحريك الدعوى الجنائية، التي تبدأ من أول إجراء تقوم به سلطة التحقيق بعد علمها بوقوع الجريمة، وتنتهي بانتهاء التحقيق والتصرف في الأوراق، لذلك فقد وصف بأنه تحقيق ابتدائي⁽²⁾.

لأنه ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة تهدف إلى التمهيد لمرحلة إحالة الدعوى للمحكمة للفصل فيها⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري والليبي لم يحددا المقصود بالتحقيق، تاركين ذلك لاجتهادات الفقه لبيان تعريفه، مكتفين بالإشارة إلى عبارة إجراءات التحقيق في أكثر من موضع، لأن المشرع عادة ما يترك التعريفات للفقه والقضاء ليعطي للنص بعداً أكبر، فوضع التعريفات ليس من مهمة المشرع .

(1) Bouloc. Lact Dinstruction These, Paris, 1965. No 43. p.26 et 27.

(2) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مرجع سابق، ص 283.

(3) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 501.

ويعد التحقيق الابتدائي مرحلة تمهيد وإعداد لمرحلة المحاكمة، يتم خلالها جمع الأدلة سواء كانت أدلة إثبات أم أدلة نفي، فسلطة التحقيق في هذه المرحلة يجب أن تتصف بالحياد كسلطة الحكم تماماً، فالمحقق يستهدف الوصول إلى الحقيقة، ولذلك يجب عليه أن يهتم بالكشف عن أدلة النفي اهتمامه بأدلة الإثبات، ثم يوازن بينهما بتجرد ويكون رأياً مبدئياً حيالها، فإن ترجحت لديه أدلة الإثبات قرر إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، وإن ترجحت لديه أدلة النفي وصارت أدلة الإثبات غير كافية، أصدر قراره بمنع المحاكمة أو إسقاط الدعوى العامة (قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية).

وتأسيساً على ذلك لا تعد جميع الإجراءات التي تباشرها سلطة التحقيق من إجراءات التحقيق، فكل إجراء لا يباشر بهدف تمحيص الأدلة ونسبة التهمة إلى المتهم لا يعتبر من إجراءات التحقيق، مثال ذلك أمر الإفراج بناءً على طلب الإفراج المقدم من المتهم والأمر برد الأشياء المضبوطة، وأمر التصرف في التحقيق .

ويمتاز التحقيق الابتدائي عن مرحلة التحقيق الأولى (جمع الاستدلالات) بأنه ذو طبيعة قضائية، أما الثاني فهو ذو طبيعة إدارية، ولا يكتسب التحقيق الابتدائي هذه الميزة من صفة الشخص الذي يباشره فحسب، بل من توافر صفات أخرى فيه إضافة إلى هذه الصفة، فالذي يباشر التحقيق الابتدائي يجب أن يتصف بالحيادة بين الاتهام والدفاع، وأن يمحس الأدلة تمحيصاً كافياً لإظهار الحقيقة، وأن يقيم الأدلة تقييماً سليماً موافقاً للواقع.

أهمية التحقيق الابتدائي :

لعل من البديهي القول بأنه كلما ازدادت أهمية شيء ما، اقتضت الحكمة زيادة الإلمام به لضمان حسن استخدامه فيما أعد له .

والتحقيق الابتدائي بوصفه عملاً إجرائياً يضم في ثناياه مجموعة إجراءات متعددة تهدف لكشف الحقيقة بشأن جريمة معينة، بغية معاقبة مرتكبها وإحالة للمحكمة لنيل عقابه، متى ما ترجح توافر أدلة إدانة في حقه، فإنه يحظى بأهمية بالغة تتمثل فيما يلي :

1- يعد التحقيق الابتدائي ضماناً للمجتمع والمتهم في آن واحد، إذ إنه يتيح الفرصة أمام المحقق لأن يضع خطته بقصد البحث عن الحقيقة عند استجوابه للمتهم، كما أنه يزود المتهم بإمكانيات تقديم تبريراته، ويمكنه من إعداد دفاعه لنفي ما نسب إليه من تهم، فهو إذاً وسيلة تحقيق ودفاع على السواء (1).

2- تبدو أهمية التحقيق الابتدائي في أنه يحقق التوازن بين حق الدولة في العقاب، وحق المتهم في الحرية الفردية الذي يقتضي إحاطة ما يتعرض له من إجراءات بضمانات لكفالة عدم المساس بحريته وحقه في الدفاع، لذا فقد عهد بمباشرة التحقيق إلى جهة يؤنس فيها جانب الحيطة والنزاهة، وهي القضاء مع ضمان سرعة التحقيق (2).

3- أنه يؤدي إلى تحضير الدعوى الجنائية، ويحدد مدى قابليتها للنظر أمام القضاء ليقول كلمته فيها، إذ أنه يتخذ في أغلب الأحوال على أثر وقوع الجريمة، فتكون إجراءاته أدعي إلى الاطمئنان من إجراءات

(1) Marle, et Vitu , traite de droit Criminal et procedure penale 1979 , tom2 , p.408.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 459 .

التحقيق، التي تأتي بعد فترة طويلة، مما قد يورد احتمال امتداد يد العبث إليها، وتشويه صورة الحقيقة⁽¹⁾.

4- يهدف التحقيق الابتدائي إلى ضمان عدم انشغال القضاء بالنظر في الدعاوى الكيدية، إذ أنه يقتصر على إحالة القضايا التي تتوفر فيها أدلة إثبات كافية للإدانة دونما سواها، فهو ضمان لحماية الأبرياء باستبعاد الأدلة الضعيفة، إذ ليس من الضروري أن تنتهي مرحلة التحقيق إلى إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة، فسلطة التحقيق هي سلطة محايدة وموضوعية، غايتها ليست إلا تمحيص الأدلة ومحاولة الكشف عن حقيقة الجريمة الواقعة، ومدى صحة نسبتها إلى المتهم، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع من أن توقف سير الدعوى الجنائية وتصدر قراراً بمنع المحاكمة، إذا ما ارتأت أن الأدلة التي بين يديها، وما توافر لها من حقائق بناء على ما اتخذته من إجراءات، لا يؤكدان ثبوت التهمة في مواجهة المتهم⁽²⁾.

5- لخطورة الجنايات - فقد اشترط القانون ضرورة إجراء تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى إلى محكمة الجنايات، إذ يترتب على إغفاله عدم قبول الدعوى وبطلانها⁽³⁾.

6- يمثل التحقيق الابتدائي الحلقة الوسطي من ثلاثية سير الدعوى الجنائية، فهو مرحلة تعقب مرحلة جمع الاستدلال، وتسبق مرحلة المحاكمة التي يضطلع بها قضاء الحكم⁽⁴⁾.

(1) د. محمد عيد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، بند 566، ص 722.

(2) د. أمال عبد الرحيم عثمان: الإشراف على التحقيق، الآفاق الحديثة لتنظيم العدالة الجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مشروع معرفة الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية"، 4-5 مايو، 1970 م، ص 120 .

(3) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 460 .

(4) د. عبد العزيز حمدي: البحث الفني في مجال الجريمة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1973 م، ص 51.

7- يمكن التحقيق الابتدائي المحقق من معرفة التكييف القانوني السليم للوقائع المعروضة أمامه .

8- يسهم التحقيق الابتدائي في معرفة كافة الوقائع التي تخص الجريمة محل التحقيق، إذ يساعد المحقق في معرفة مرتكب الجريمة وشركائه، كما يساعد الأبرياء في بيان موقفهم، لذا فقد قرر بعض رجال الشرطة البريطانية أن إضاعة ساعتين مع المتهم للحصول على اعتراف أو تبرير للجريمة توفر على قضاء الحكم خمسة أيام من وقتها (1).

بعد أن بينا ماهية التحقيق الابتدائي وأوضحنا أهميته بوصفه يهدف إلى الكشف عن الحقيقة وتمحيص الأدلة بغية تحقيق العدالة، والتي تعد أحد صفات الله عز وجل؛ فإنه تجدر الإشارة إلى ضرورة أن يتحلى المحقق بجملة من الصفات تتصل بالمهمة المكلف بها، وعلى نحو يكفل حسن سير العدالة الجنائية .

وفيما يلي وقبل بيان تلك الصفات كان لازماً علينا بيان المقصود بالمحقق الجنائي والذي يهمنا في هذا الموضع كونه من يتولى مباشرة إجراءات التحقيق .

(1) د. سدران محمد خلف: سلطة التحقيق الابتدائي في التشريع الجنائي الكويتي والمقارن، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية للشرطة، كلية الدراسات العربية، القاهرة، 1985 م، ص 39.

أولاً: المقصود بالمحقق الجنائي :

تعددت التعريفات التي ساقها الفقه في بيان المقصود بالمحقق الجنائي فمنها من عرفه بأنه " هو من يقوم بمباشرة التحقيق بمعناه القانوني " قاصدين بذلك أعضاء النيابة العامة أو قضاة التحقيق، فلا يتصرف هذا اللفظ إلى مأموري الضبط القضائي الذين يباشرون جمع الاستدلالات (1).

ومنهم من عرفه بأنه " هو كل شخص يعهد إليه بتحري الحقيقة في الحوادث الجنائية وكشف غموضها، وجمع الأدلة وتحقيقها ضد الجاني بغية محاكمته " (2).

وهو ما أكد عليه البعض بقوله إن المحقق الجنائي هو القائم بأعمال التحقيق (3).

ثانياً: الصفات الواجب توافرها في المحقق الجنائي :

يجب أن تتوفر جملة من الصفات في المحقق لتولي مباشرة أعمال التحقيق، والتي يعد من الواجب عليه مراعاتها وتلك الصفات تتمثل فيما يلي:

1- إيمان المحقق برسالة التحقيق :

بمعنى أن يكون المحقق مؤمناً بأنه يؤدي رسالة سامية قاصداً كشف الحقيقة والسعي لتحقيق العدالة، والتي تعد أسمى ما في الوجود من قيم باتخاذ كافة الوسائل الكاشفة عنها، وأن يعتقد أن الوصول إليها هو الهدف

(1) د. أحمد رفعت خفاجي: خصائص المحقق الجنائي وعلاقته بغيره، مجلة المحاماة، العدد 64 مارس وإبريل، 1984م، ص 19.

(2) المستشار محمد أنور عاشور: التحقيق الجنائي، بدون ذكر سنة النشر، ص 15.

(3) عقيد عبد الواحد أمام مرسى: التحقيق الجنائي علم وفن، مرجع سابق، ص 23.

الأساسي، والغاية المنشودة من عمله، وذلك بأن يجرد نفسه من كل تأثير، وأن يمارس التحقيق على أساس أنه خالي الذهن من أي علم سابق بشأن ما يحققه من وقائع .

فليس للمحقق أن يسمع من الغير عن مجريات الأحداث التي تخص الواقعة، بل يجب عليه أن يحقق فيها ويسعى لجمع كل المعلومات التي تتعلق بملابسات الحادث موضوع التحقيق .

فإيمان المحقق بأنه يؤدي رسالة التحقيق، يخلق لديه اعتقاداً جازماً يبعده عن الانحياز لأي طرف، إذ أنه متى ما شعر بأنه يملك نفسه ويؤمن برسالته، فإن ذلك يبعده ويجعله ملتزماً بعدم الإخلال بما أنيط به من مهام، مهما تعرض له من عراقيل وصعوبات أثناء تأدية أي عمل من أعمال التحقيق، كما يستوجب عليه عدم التأثر بما تنشره وسائل الإعلام المختلفة، وما يتناقله العامة من أقوال تخص الواقعة خارج مجلس التحقيق .

إذا يجب عليه التحري والتثبت من كل دليل يتعلق بالحادثة بأن يجمع الأدلة ويمحصها ويربط بين وقائعها، لأنه متى تحقق إيمان المحقق بذلك، فإن هذا الاعتقاد يجعله حريصاً على الالتزام والانضباط لكونه صاحب رسالة تستدعي ذلك، لا بوصفها مهنة يسترزق منها ومتى تحقق ذلك، فإن أعمال التحقيق ستكون في منأى عن أي تأثير من شأنه طمس الحقيقة⁽¹⁾.

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: للمرصفاوي في المحقق الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، 1990م، ص 27.

2- أن يتمتع المحقق بقوة الذاكرة والبديهة :

لا يكفي أن يكون المحقق مؤمناً برسالته، بل علاوة على ذلك يجب أن يتمتع بقوة الذاكرة وسرعة البديهة، من خلال متابعتها لما يجريه من تحقيقات؛ إذ يستلزم أن يستغل كامل حواسه في تتبع مجريات التحقيق، إلى أن يصل لثبوت الأدلة وإظهار الحقيقة التي ينشدها، وهذا الأمر يستدعي أن يركز كامل انتباهه، ولا يفوت أي أمور مهما كانت بسيطة، إلا ويقف عندها ويتفحصها ويفهم مجرياتها، على نحو يجعل حبل أفكاره مدركاً لها .

إذ قد تدل علامات معينة لا تستدعي الاهتمام إلى الوصول إلى نتائج هامة في التحقيق، كأن يستدل من أثر الجروح على المتهم، أو على علامات في جسمه، أو أن يستعلم على أماكن كان قد تردد عليها، والذاكرة تفسح المجال للتخمين والتدبر ما من شأنه معرفة الفاعل، فكم من أمور دقيقة ساهمت في استظهار وجلاء الحقيقة، وكشف ما يعتريها من غموض بملاحظة من المحقق، والواقع العملي أثبت ذلك؛ لذا يجب على المحقق ألا يفوت أية شاردة أو واردة إلا ويمحصها، لما في ذلك من إمكانية لإظهار حقيقة الواقعة محل التحقيق⁽¹⁾.

3- أن يتحلى المحقق بجمال الخلق وحسن المعاملة :

من الضروري فيمن تسند إليه مهمة مباشرة أعمال التحقيق، أن يتصف بجمال الخلق وحسن التعامل، لأن التحقيق يستدعي سمو الشعور والإدراك، بأن يحسن متوليه كسب ثقة أطرافه، من خلال ما يظهره من نزاهة، إذ يشترط الحياد التام عند مباشرته أي إجراء من إجراءات

(1) انظر - أ. سليم الزعنون: التحقيق الجنائي أصوله وتطبيقاته، بدون اسم الناشر، ط 4، 2001م، ص 40. - د. محمد غسان الصابوني: فن الاستجواب، مجلة الأمن والحياة، العدد الواحد والخمسين، السنة الخامسة، أكتوبر/ نوفمبر، 1986م، ص 34 .

التحقيق، وأن يبتعد عن الإيحاء في أسئلته، ولا يلجأ إلي الغش أو الخديعة أو الإكراه بقصد حمل المتهم على الاعتراف، لذا فمن الضروري أن يكون عادلاً في معاملة الخصوم، لا يفرق بينهم في المعاملة أثناء التحقيق، مهما تفاوتت مراكزهم الاجتماعية أو أعمارهم، ولا يميل أو ينحاز لأحد أطراف التحقيق⁽¹⁾.

4- أن يكون المحقق نشيطاً وسريع التصرف في التحقيق:

الأمر ليس بالسهل اليسير على متولي التحقيق، لذا يجب أن يكون نشيطاً، وأن يلتزم بالإسراع في إنجاز ما يوكل إليه من تحقيقات، وفحص الشكاوى المحالة إليه، والتصرف فيها وذلك حتى لا يظل أمر المتهم معلقاً لمدة طويلة، لأن في تباطئه بإطالة أمد التحقيق إخلالاً بتحقيق ردع الجاني وإلحاق الأذى بالمتهم البرى⁽²⁾.

إذا من المستوجب عليه أن يجري التحقيق في أقصر وقت ممكن، وإن لا يتردد في مباشرته، وأن يكون قوي الشخصية حازماً في اتخاذ قراره، اللهم إلا في بعض الأمور التي تقتضي التروي والتريث لبيان ملابسات ما يحققه، ويجب أن يكون مسيطراً على مجريات التحقيق وأن يولييه أهمية بالغة، وفي جميع الأحوال لكي يكون كذلك، ينبغي عليه أن يكون نشطاً ملماً بما يجريه من تحقيقات ومثابراً في قرب جلسات التحقيق وعدم إطالة أمد سبيل لإظهار الحقيقة، وقطع كافة السبل أمام الغير لتشويه صورتها⁽³⁾.

(1) راجع المادتين " 147 - 148 " من التعليمات العامة للنيابات المصرية .

(2) انظر- لواء ماجد محمد ياقوت: مرجع سابق، ص 385 وما بعدها

(3) انظر المواد (156 - 157) من التعليمات العامة للنيابات المصرية، الكتاب الأول، ص 39.

5- أن يكون المحقق هادئ الأعصاب ومتزن التصرفات :

يشترط فيمن يتولى مباشرة أعمال التحقيق، أن يكون هادئ النفس متزناً في التصرفات التي يأتيها، فأعمال التحقيق قد تعرض المحقق لانفعالات المتهمين بشأن ما يسند إليهم من تهم، الأمر الذي يستدعي أن يكون المحقق على قدر كبير من الهدوء وسعة البال، وأن يكون حكيماً يحسن التصرف، ولم بما تضره النفوس من اضطرابات، خاصة وأن العمل الذي يؤديه يمس سريرة الإنسان .

وليس من السهل اعتراف الشخص ضد نفسه، فقد يتعرض لمواقف تقتضي منه ضبط الأعصاب، والتزام الهدوء بأن يتحلى بالصبر والتريث، وأن ينصت الاستماع ويجيد تحليل ما يتوصل إليه من اعترافات في جو بعيد عن الاضطراب النفسي، فلا يستسلم للغضب أو الغيظ أو لسيطرة الميول أو الغرائز، وأن يتأني ويدرك عواقب الأمور، لأنه متى أحس المتهم بأن المحقق هادئ الأعصاب، فإنه يكون على قدر كبير من الاستئناس إليه والابحاح له بما يطلب منه من أقوال مهما طالت مدة التحقيق وتعددت جلساته، فالمحقق هو من يملك إنهاء أعمال التحقيق، متى أيقن بأن كافة الأدلة قد توافرت (1).

6- أن يحترم المحقق حقوق الدفاع :

لما كان حق المتهم في الدفاع مرتبطاً بمبدأ العدالة، فإنه يستوي أن يدافع عن نفسه أو أن يستعين بمحام يدافع عنه؛ لذا يجب على المحقق أن يحسن معاملة القائمين بالدفاع عن المتهمين، وأن يحترم وجهات نظرهم، وأن

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: المحقق الجنائي، مرجع سابق، ص 385 .

يجيبهم إلى ما يطلبونه في سبيل إثبات براءة موكلهم، في الحدود المسموح بها قانوناً وبما لا يؤثر على سير التحقيق، وذلك لأن الجميع هدفه استجلاء ما يظهر من غموض سببياً لمعرفة الحقيقة⁽¹⁾.

ومن هنا يجب على المحقق أن يحترم وجهة نظر الدفاع، وأن يسمح لهم بزيارة موكلهم، ومتابعة مجريات التحقيق أولاً بأول دون أي عراقيل⁽²⁾.

7- أن يحافظ المحقق على أسرار التحقيق:

تعد أسرار التحقيق من الأمور الهامة، التي أوجب القانون ضرورة عدم إفشائها للغير، لما في ذلك من مساس وضرر بشخص المتهم، ولقد حرصت كافة قوانين الإجراءات الجنائية، على النص على سرية التحقيق مرتبة جزاءات جنائية تخص إفشائها⁽³⁾.

حيث يستلزم ذلك من المحقق عدم البوح بها للغير مهما كانت الأسباب؛ إذ في إفشائها مضار كثيرة، وأنه من باب أولى يجب على المحقق أن يحسن التصرف بالمحافظة على ما يتوصل إلي علمه من أسرار تخص الواقعة محل التحقيق، وأن يكون كتوماً لمجرياتها⁽⁴⁾.

إذ قد يكون في إفشاء أسرار التحقيق مصلحة للغير بأن يعد عدته

(1) د. خليفة كلندر: مرجع سابق، ص 161.

(2) انظر المادة (169) من التعليمات للقضائية للنيابات العامة المصرية.

(3) انظر المادة (1/194، 2) من قانون العقوبات المصري.

(4) راجع المادة (58) إجراءات جنائية مصري والتي يستفاد منها أنه "يتعين أن يكون المحقق كتوماً لمجريات التحقيق ضماناً لسيره في طريقه الطبيعي، وعدم المساس بمصالح الخصوم بدون مقتضى، فضلاً عن تجنب تحضير الدفاع اعتماداً على ما يذاع من معلومات على نحو يؤدي إلى ضياع الحقيقة".

ويجهز دفاعه على نحو يجعل من التحقيق عديم الفائدة، لأن في تسرب أسرارهِ آثاراً قد ترقى إلى إضاعة الحقيقة برمتها (1).

فعلى المحقق أن يقصر ما يتحصل عليه من معلومات على نفسه وأن لا يبوح بها للغير، حتى في حالة رغبته من الاستئناس برأي غيره من ذوي الخبرة في التحقيقات (2).

إذ من الأفضل أن يحرص على عدم الكشف عن هويات المتصلين بالتحقيق للغير، ولقد حذا المشرع الليبي حذو المشرع المصري، فنص على سرية التحقيق الابتدائي في المادة (59) إجراءات جنائية ليبي بالقول "تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار، ويجب على المحققين وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها".

والنص السابق بعد أن أرسى مبدأ سرية التحقيق الابتدائي، بين على سبيل المثال الأشخاص الذين فرض عليهم احترام هذا المبدأ، وأوجب عليهم عدم انتهاكه .

ولقد درج الفقهاء على تقسيم الأشخاص الذين لهم علاقة بإجراءات التحقيق إلى طائفتين :

ـ الطائفة الأولى: وهم الأشخاص الذين يساهمون في التحقيق الابتدائي، وتشمل هذه الطائفة " المحققين من أعضاء نيابة وقضاة تحقيق،

(1) انظر - د. سيد حسن عبد الخالق: النظرية العامة لجريمة إفشاء الأسرار في التشريع الجنائي المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 1987/86م، ص 38 .

ـ أ. طارق أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1991 م، ص 96 .

(2) د. شريف سيد كامل: سرية التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996 م، ص 123 وما بعدها.

ومأموري الضبط القضائي، والكتاب، والمحضرين، والمترجمين، والأخصائيين " وهؤلاء الأشخاص يلتزمون بسرية التحقيق الابتدائي ويتعين عليهم عدم إفشاء أسرارهم .

أما الطائفة الثانية: فتتضمن الأشخاص الذين لا يساهمون في إجراءات التحقيق الابتدائي، ومن ثم فلا يلتزمون بالمحافظة على أسرارهم، ويدخل في عداد هذه الطائفة " المتهم، والشهود، والمجني عليه، والمسئول عن الحقوق المدنية " (1).

لذا فإن مكن السر دائماً يكون مستودعه المحقق، لكونه من تكتشف أمامه حقيقة الأمور، باطلاعه على معلومات لم تظهر لأحد يستوجب منه عدم إفشائها، حتى ولو كان ذلك لوسائل الإعلام وتحت أي قصد منه، لأن في ذلك إهداراً لسرية العدالة الجنائية، والتي تقتضي الكتمان حتى تظهر الحقيقة (2).

فيحظر على المحقق إذاعة أسرار التحقيقات أو الشكاوى أو الأوراق المتداولة لديه، إلى أي من زملائه المحققين، ولا أن يطلع عليها أحداً من غير ذوي الشأن أو الأشخاص الذين يرخص لهم القانون بذلك، لذا يجب أن يكون المحقق كتوماً لمجريات التحقيق لضمان سيره في مجراه الطبيعي، وتجنباً لترتيب الشهادة أو تحضير الدفاع وفقاً لما يذيعه من معلومات، مما قد يؤدي إلى ضياع الحقيقة (3).

(1) د. محمد حسن الجازوي: دراسات في العلوم الجنائية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، الطبعة الثالثة، 2004م، ص 61 وما بعدها.

(2) د. جمال الدين العطيفي: الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر، دراسة في القانون المصري المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1964 م، رقم 228، ص 366 وما بعدها.

(3) أ. شعبان أبو عجيبة عصارة: القضاء الجنائي بين التخصص والشعبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، 1991م، ص 43 وما بعدها. وانظر: لذات المؤلف، طبعة منقحة، 2005م، ص 55.

8- إمام المحقق بشتى العلوم:

ليس المحقق الكفاء من توافرت فيه الصفات السابقة فقط، بل علاوة على ذلك لابد أن يكون ملماً إماماً تاماً بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات، وعلى دراية كافية بالعلوم المساعدة للقانون الجنائي، وعلى جانب كبير من الثقافة العامة، وتأكيداً على ذلك نصت المادة (59) من التعليمات القضائية للنيابة العامة في ليبيا على ما يلي: " يجب أن يكون المحقق على علم تام بأحكام القوانين الجزائية وما يتصل بها من علوم أخرى كعلم الإجرام والعقاب، وعلى دراية بمبادئ الطب الشرعي، وعلم النفس الجنائي، وبمختلف الظروف المحيطة بالمجتمع، وبالمعلومات العامة التي تتصل بالوقائع التي يتولى تحقيقها، وعلى جانب كبير من الثقافة العامة" (1).

إذ يجب على المحقق الإمام بالعلوم الجنائية عموماً والمتعلقة بمرحلة التحقيق الابتدائي خاصة، فتلك المعلومات تعينه على أن يقوم بمهنته على أكمل وجه يمكنه من إدراك صحة الإجراءات وحالات بطلانها، كما يستلزم أن يكون لديه دراية بالقوانين الأخرى المدنية والشرعية والأنظمة الإدارية، والعلم بقوانين الأحوال الشخصية كالشريعة الإسلامية (2).

كما يجب أن يكون على علم بما تضمنه قانون العقوبات من جزاءات، وما يحويه علم الإجرام من دراسات تفيد في تقصي أسباب الإجرام وبيان طرق مكافحتها، ناهيك على ضرورة علمه بعلم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي، ليتمكن من دراسة نفسية المتهم والوقوف على نواياه، كما

(1) تقابل ذلك المادة (159) من التعليمات القضائية للنيابات العامة المصرية.

(2) أ.عبد الفتاح مراد: التحقيق الجنائي العملي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، 1989م، ص 69 .

يستلزم أن يكون ملماً بأحكام الطب الشرعي، لكي يستطيع أن يتخذ قراره فيما يظهر من مجريات التحقيق، لترجيح الصائب منها عند اختلافها، حتى وإن كان الرأي في المسائل الطبية من وجهة نظرنا يوكل عادة لرجال الاختصاص، لكن اقتناع المحقق بهذا الرأي أمر مهم للوصول للقرار السليم بشأن المسألة موضع بحثه (1).

ومن الأمور الهامة إلمام المحقق باللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً، ومعرفتها حتى يتمكن من التعامل مع أناس من جنسيات متعددة ولغات مختلفة (2).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل عليه الاطلاع وتتبع المطالعة لشتى العلوم، وأن يكون متابعاً لما تنقله وسائل الإعلام وما تنشره الجرائد والمجلات، لأنه متى تنوعت إطلاعاته صادف ذلك نجاحاً أوفق في حياته ومستقبله، ولعل أشد الناس حاجة إلى هذه الثقافة العامة هم المحققون بسبب ما يقابلهم كل يوم من أحداث مختلفة ترتبط بالحياة البشرية التي يستلزم العلم بها، وعليهم الاستفادة من الدورات التدريبية والدروس النظرية والعلمية ومناقشة قدماء المحققين، للاستفادة من خبراتهم وصقل مواهبهم (3).

-
- (1) د. حسن بشيت خوين: ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، الجزء الأول، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، للطبعة الأولى، 1988 م، ص 68 وما بعدها .
- (2) انظر - د. حسن صادق المرصفاوي: المحقق الجنائي، مرجع سابق، ص 433.
- وراجع كذلك المادة " 35 " من التعليمات العامة للنيابات المصرية والتي جاء فيها (على أعضاء النيابة الاهتمام بإجادة اللغتين الإنجليزية والفرنسية أو إحداها على الأقل لتيسر الاستزادة من الثقافة القانونية والاتصال بالهيئات القضائية على الصعيد الدولي) .
- (3) أ. شعبان أبو عجيلة عصاره: القضاء الجنائي بين التخصص والشعبية، طبعة منقحة، 2005م، ص 66.

– صفات أخرى تخص المحقق الجنائي :

يشترط في متولي التحقيق الابتدائي، أن يكون متمتعاً بصفات أخرى علاوة على ما تقدم، نظراً لما تتطلبه أعماله من خبرة معينة وقدرات خاصة، تستدعي أن يكون القائم به من المتمرسين في إجادة القدرة على أن يكون قدوة لمرؤوسيه، من خلال إدراكه لخطورة وأهمية العمل الموكل إليه، إذ يشترط في المحقق أن يكون على قدر كبير من حسن المعاملة، بأن يحسن التعامل مع المشاعر الإنسانية لبنى البشر، وذلك بالابتعاد عن الأساليب والعبارات التي تتضمن امتهان لكرامة الإنسان أو تعذيبه، وأن يحترم وجهات نظرهم وأقوالهم بإبعاد الشك وتجنب الغش والخداع والمكيدة .

وأخيراً أن يكون مقداماً حازماً شجاعاً في اتخاذ قراره، قاصداً كشف الحقيقة، مبتعداً عن الغرور والتعالي، مرناً في تقبله للآراء، طالباً للتحي متى ما تعرض لخرج في تأدية أعمال التحقيق، لأنه متى توافرت فيه هذه الصفات، فإن التحقيق يأتي بمعناه في سهولة ويسر دون عناء أو مشقة⁽¹⁾.

(1) عقيد عبد الواحد إمام مرسي: مرجع سابق، ص 35 وما بعدها .

المطلب الثاني

السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي

وفقاً لمبدأ الشرعية الإجرائية، يجب أن يعني التحقيق الابتدائي بالموازنة بين حق الدولة في العقاب وقرينة البراءة، وهو ما يقتضي التوفيق بين مقتضيات الإجراءات وبين ضمان الحرية الشخصية للمتهم، ويتوقف التنظيم الإجرائي في أي بلد، على مدى التوفيق الذي يقوم به القانون بين مقتضيات فاعلية الإجراءات وبين ضمان الحقوق الفردية للمتهم، فإذا انحاز المشرع إلى تحقيق فاعلية الإجراءات، اضطر إلى وضع قيود كثيرة على حقوق المتهم وتقييد قدرته على الدفاع.

أما إذا انحاز إلى ضمان حقوق المتهم، فإنه سوف يولي اهتماماً كبيراً بمصالح الدفاع عن المتهم، ويحتم إلغاء القيود والعوائق التي توضع أمام حق المتهم في الدفاع .

لهذا فإن قوانين الإجراءات الجنائية، يجب ألا تتوانى عن تنظيم الحدود التي يمكن فيها للسلطات العامة عدم المساس بالحرية الشخصية للمتهمين، من أجل إقامة العدالة الجنائية⁽¹⁾.

وباعتبار أن القضاء هو الحارس الطبيعي للحريات، فكل إجراء من إجراءات المساس بالحرية الفردية، إما أن يأمر القضاء ابتداءً بإلغائه أو أن يحق للأفراد الاعتراض عليه أمامه ضماناً لمشروعيته .

(1) أ. كمال موسى المتيني: مقدمة كتابه الحبس المطلق، مطبعة الجبلوي، القاهرة، سنة 1972م، ص2.

وتبدو الحاجة ملحة إلى توفير الضمانات القضائية بالنسبة إلى جميع الإجراءات الماسة بالحرية، التي تتخذ في حق الأفراد قبل اتهامهم، أو بعد توجيه الاتهام إليهم قبل المحاكمة، لأن هذه الإجراءات لا تتفق مع أصل البراءة في الإنسان، مما قد يؤدي شعور النفس وبمس الإحساس العام بالعدالة، ويتمثل الضمان القضائي إما في اختصاص القضاء بإصدار الأوامر الماسة بالحرية، أو باختصاصه في الرقابة على شرعية هذه الإجراءات (1).

ونظراً لأهمية التحقيق الابتدائي وما تتسم به إجراءاته من صفات القسر والحد من حرية الفرد، وما قد يترتب عليه من نتائج تفيد ثبوت الاتهام؛ فقد روعي في السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي تمتعها بصفة الحيطة المطلقة دون ميل، وهذه الصفة هي التي تضمن العناية بأدلة الاتهام وبتحقيق الدفاع للمتهم في ذات الوقت، دونما أن تطغى أحدها على الأخرى، تحقيقاً للعدالة بغية الوصول للحقيقة (2).

ولهذا فإننا سوف نتناول بيان موقف الفقه من تحديد السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي، موضحين بالتفصيل موقف المشرع المصري والليبي في هذا الخصوص وفقاً للآتي :

أولاً: موقف الفقه من السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي :

لقد تناول فقهاء القانون هذه المسألة والتي يرجع أساسها إلى فكرة الفصل أو الجمع بين وظيفتي التحقيق والاتهام، بمعنى أيهما يحقق ضماناً

(1) د. عوض محمد عوض: حقوق المشتبه فيه في مرحلة التحقيق، مقالة في المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد العاشر، أكتوبر، 1979م، ص 107 .

(2) انظر - د. مدحت عبد الحليم رمضان: الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 185 .

- د. حسن صادق المرصفاوي: الجوانب العملية في التحقيق الجنائي، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، نوفمبر، 1970 م، ص 460 .

أكثر لحريات الأفراد، أن تجمع النيابة العامة في يدها وظيفة التحقيق إلى جانب وظيفة الاتهام المختصة بها أصلاً، أم أنه من الأفضل قصر اختصاصاتها على وظيفة الاتهام دون التحقيق ؟ وقد انقسم الفقه في هذا الخصوص إلى اتجاهين :

- اتجاه أول: يؤيد فكرة الفصل بين وظيفتي التحقيق والاتهام ويعد الاتجاه الغالب في الفقه .

- اتجاه ثانٍ: ويمثل قلة من الفقهاء الذين يؤيدون فكرة الجمع بين سلطتي التحقيق والاتهام، ونعرض فيما يلي لكلا الاتجاهين:

أولاً: الاتجاه المؤيد لفكرة الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق :

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لما كان التحقيق يستهدف جمع الأدلة عن جريمة ما وقعت والمحافظة عليها وتمحيصها، وأن الأدلة في المسائل الجنائية غير محددة، والتي قد تكون اعترافاً من متهم أو أقوالاً لشهود أو رأياً لخبير أو محضراً لكشف أو قرينة لها دلالتها أو دليلاً مادياً ملموساً أو ورقة مكتوبة أو أي أمر آخر، يفيد سلطة التحقيق في معرفة الحقيقة وضبط مرتكب الجريمة؛ إذ قد تتخذ سلطة التحقيق إلى جانب جمع الأدلة، إجراءات أخرى احتياطية ضد المتهم، قاصدة بذلك منع هروبه أو منع التأثير على سلامة التحقيق، مثل القبض عليه وتوقيفه أو إلزامه بتقديم تعهد بكفالة أو بدونها لضمان حضوره عندما يطلب منه وذلك كله من أعمال السلطة القضائية، الأمر الذي يتطلب أن يتوافر في هذه السلطة استقلال وتخصص وحياد .

أما الاتهام وهو من وظائف السلطة التنفيذية، تتولاه سلطة لا يمكن أن يجد المتهم لديها الضمانات التي يجب أن تتوافر له، والكفيلة بضمان احترام حقوقه تجاه ما تتمتع به سلطة الاتهام من صلاحيات، لكونها السلطة التي تحقق معه وتخاصمه؛ لذا فإن تولي هيئة واحدة مباشرة سلطة

الاتهام والتحقيق معاً، يشكل مساساً كبيراً بضمانات الأفراد وخطراً على سير اتجاه التحقيق (1).

كما وأن النيابة العامة إذا جمعت في يدها سلطتي الاتهام والتحقيق، أصبحت ذات مصلحة في إثبات الاتهام المسند للفرد، مما قد يدفع بها إلى عدم تحقيق دفاعه، ذلك أن الجمع بين السلطتين الاتهام والتحقيق يجعل منها خصماً ومحققاً في آن واحد وما كان الخصم عدلاً (2).

هذا علاوة على أن النيابة العامة لا يتوافر لها استقلال القضاء لتبعيتها لوزير العدل، مما قد يؤدي بهذا الأخير إلى التأثير على عضو النيابة المحقق، خاصة عندما ينتهي من تحقيقه ويتجه للتصرف فيه (3).

يضاف إلى ما تقدم إن حياد المحقق يقتضي ألا ينحاز إلى أحد الطرفين، وهما سلطة الاتهام والمتهم، فماذا لو جمع المحقق بين الخصم والحكم، فإنه ولا شك سوف ينحاز أو على الأقل سيظل متأثراً بالنظرة الاتهامية، وهذا ما يخل بالحياد ويهدد استقلال الخصوم (4).

كما إن جمع النيابة العامة بين السلطتين، أمر قد يؤدي إلى تعطيل الإجراءات، ويشكل تضحية بالضمانات المقررة للدفاع، مما قد تضيق معه

(1) انظر - د. محمد الفاضل: الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبوعات جامعة دمشق، بدون ذكر سنة النشر، ص 15.

- أ. حسين جميل: حقوق الإنسان والقانون الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م، ص 136.

(2) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مرجع سابق، ص 410.

(3) انظر - د. محمد عيد الغريب: المركز القانوني للنيابة العامة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001م، ص 495 وما بعدها.

- د. رياض شمس: الحرية الشخصية للمتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1934م، ص 7.

(4) د. محمد عيد الغريب: المرجع السابق، ص 496.

معالم الجريمة التي قد تؤدي للبراءة، علاوة على إن رجال النيابة العامة إن اتهموا شخصاً خطأ بجريمة وساروا في اتخاذ الإجراءات اللازمة، يصعب عليهم الاعتراف بخطأ ما قاموا به، بل قد يتمادون في المغالاة بالإجراءات التحقيقية حتى يتصلوا من المسؤولية⁽¹⁾.

ويضيف مؤيدي هذا الاتجاه إن مهمة القاضي تقتضي عادة ثقافة خاصة وخبرة طويلة، غير تلك التي تستلزمها وظيفة الاتهام، فالخبرة التي تكون عند القاضي الذي يعين للتحقيق، قد تظهر عند رجال النيابة أقل لحدائث عهدهم بمهام الوظيفة⁽²⁾.

وأخيراً فإن القاضي يصعب عليه الفصل في الدعوى بناء على تحقيقات الجلسة، إذا لم يكن هناك تحقيقات كاملة سبقت بها سلطة التحقيق، ذلك لأنه مهما كان العضو المحقق، فإنه يكون أقرب إلى الواقع والحقيقة من القاضي، وهذا يجعل القاضي مطمئناً إلى حد كبير على ما تم من تحقيقات؛ لذا فإن نشاط قاضي الحكم متمثلاً في التحقيق بالجلسة، هو نشاط مراقبة أكثر منه تحقيق، واستكمال للتحقيق أكثر منه خلق للدليل، لأن وظيفة قاضي الحكم الأصلية هي إصدار الحكم بناءً على ما يقدم له من عناصر وأدلة وأشخاص الخصومة، وليس لما يخلقه هو نفسه حتى يكون قضاؤه موضوعياً⁽³⁾.

(1) د. عبد الأمير العكيلي: أصول المحاكمات الجزائية العراقي، الجزء الأول، دار المعارف بغداد، 1967م، ص 218.

(2) د. جندي عبد المالك: الموسوعة الجنائية، مرجع سابق، ص 228.

(3) أ. د. مأمون محمد سلامة: ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، 1973م، ص 353.

ثانياً: الاتجاه المؤيد لفكرة الجمع بين وظيفتي الاتهام والتحقيق:

يرى أنصار هذا الاتجاه إن النيابة العامة وإن كانت خصماً في الدعوى الجنائية من الناحية النظرية، إلا أنها في الواقع العملي تعد خصماً شريفاً يهملها إدانة المجرم وتبرئة البريء، وهي لا ترتدي ثوب الخصم، إلا بعد أن تثبت من أن الخصم ارتكب الجريمة، أما قبل ذلك فهي تأخذ الأدلة وتستعرضها وتفندھا وتستجوب المتهم، فإما أن تقدمه إلى المحاكمة أو أن تصدر قراراً بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده، مستنديين إلى القول بأن النيابة العامة هي التي تحمي القانون والشرعية، وقد تراجع وصفها كخصم في عصرنا الحاضر (1).

هذا بالإضافة إلى أن الجمع بين الصلاحيتين في يد شخص إجرائي واحد، من شأنه أن يسهم في اختصار الوقت وتحقيق السرعة في الإجراءات، ويبعدها عن التعقيدات (2).

أن النيابة العامة لا يتوافر فيها استقلال القضاء، يرد أنصار هذا الاتجاه على من يرون ضرورة الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق بأنه قول مردود، لأنها في الواقع مستقلة، وتعد شعبة من شعب السلطة القضائية، وما تقوم به من أعمال يعد عملاً قضائياً، أما بشأن تبعيتها لوزير العدل، فهي قاصرة على الناحية الإدارية ولا يمتد سلطانه إلى الوظيفة القضائية، لأنهم يباشرون التحقيق بوصفهم أصلاً باسم القانون (3).

(1) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 347 .

(2) د. حسن صادق المرصفاوي: أصول الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 406.

(3) انظر - د. محمد عيد الغريب: للمركز القانوني للنيابة العامة، مرجع سابق، ص 493 وما بعدها .
- نقض مصري رقم 9 يناير 1961م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س12، رقم 7، 58
حيث قضى بأن " النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها
ومن بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية " .

كما وأن القول بأن النيابة لا تتميز بالحياد فهو قول لا أساس له، فمن مميزاتها الحياد، لكونها تراعي الفصل بين وظيفتها كسلطة تحقيق وبين وظيفتها كسلطة اتهام، فهي ترعى الاتهام والدفاع، وأن أخلت بذلك بطلت الإجراءات التي تتخذها، لذلك لا تأثير على حيادها (1).

هذا بالإضافة إلى إن إسناد الصلاحيات للنياية العامة لا يؤدي للتضحية بالضمانات التي قررت في مرحلة التحقيق الابتدائي، كما يدعي أنصار الفصل بين الاختصاصين؛ لأن التحقيق نفس مظهره أمام قاضي التحقيق، وقد أوكل الأمر للنياية العامة للسرعة في الإجراءات وتبسيطها، بما لا يؤثر على حسن سير العدالة ودون إخلال بالضمانات، فضلاً عن ذلك فإن النيابة العامة لا يرخص لها اتخاذ بعض الإجراءات إلا بعد استئذان القضاء، بما يجعل عملها خاضعاً له (2).

وأخيراً فإن الواقع العملي أثبت محدودية نشاط القاضي لعدم علاقته بمأموري الضبط القضائي، مما يستلزم ضرورة الجمع بين السلطتين، حتى لا يضيع الدليل (3).

وعلى الرغم من وجاهة المبررات التي ساقها مؤيدو الاتجاه المناهض لفكرة الجمع، إلا أنه قد تعرض قضايا ذات خطورة بالغة، يصعب معها على النيابة سرعة الوصول للحقيقة، مما قد ينعكس على سير العدالة الجنائية .

كما أن القول بأن قضاء التحقيق يتأخر في التحقيق، فيمكن علاجه بزيادة عدد القضاة حتى يمكن تحقيق العدالة السريعة، والقول بأن عدد القضاء قليل، فإن هذا القول لا يصدق اليوم، خاصة في ظل الزيادة

(1) د. محمد عيد الغريب: المركز القانوني للنياية العامة، مرجع سابق، ص 498 .

(2) د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 348 .

(3) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 510 وما بعدها.

الملحوظة في عدد خريجي القانون والمشتغلين بالحقل القانوني، المؤهلين والمتمتعين بدراية كافية بأحكام القانون؛ لذلك جاءت غالبية التشريعات متضمنة ضرورة مراعاة سرعة الإجراءات والفصل في الدعاوى، ضماناً لعدم تراكمها، وعلى نحو يلحق أضراراً بمصالح ذوي الشأن .

موقف التشريعات من السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي :

لم تتخذ التشريعات العربية موقفاً موحداً من مبدأ الفصل بين وظيفتي التحقيق والادعاء، غير أننا يمكن أن نشير إلى إنها انقسمت إلى اتجاهات ثلاث :

1- اتجاه يعتق مبدأ الجمع بين وظيفتي التحقيق والادعاء في يد النيابة العامة، ويأخذ به القانون المصري والقانون الليبي.

2- اتجاه يعتق مبدأ الفصل بين الوظيفتين، ومثال ذلك الوضع في القانون السوري، والتونسي، والعراقي، واللبناني.

3- اتجاه يشرك محققين مع النيابة العامة في مباشرة التحقيق والادعاء، ومثال ذلك التشريع الكويتي.

ولقد سبق وأن بينا بأنه إذا نظرنا للتشريعات المختلفة نجد أنها لم تسر على نسق واحد، فبعض قوانين الإجراءات الجنائية تجمع بين وظيفتي التحقيق والادعاء في يد النيابة العامة، وبعضها تأخذ بمبدأ الفصل بين الوظيفتين.

وسوف نقتصر في هذه الدراسة على بيان موقف المشرعان المصري والليبي، بشأن تحديد السلطة المناطة بها مباشرة التحقيق الابتدائي وفقاً لما يلي:

أولاً: موقف المشرع المصري

بمطالعة قانون الإجراءات الجنائية المصري، يتبين أن هناك عدة جهات ينام بها مباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي وهي مصنفة، إلى جهة أصلية تتمثل في النيابة العامة، وجهة بديلة ينام بها مباشرة إجراءات التحقيق تتمثل في قاضي التحقيق أو مستشار التحقيق، وأخري تكميلية تباشر تكملة التحقيق التي أجزته الجهتان الأصلية والبديلة متمثلة في القاضي الجزئي وغرفة المشورة، إضافة إلى جهة استثنائية متمثلة في مأموري الضبط القضائي، أجاز القانون لها مباشرة بعض إجراءات التحقيق، وفيما يلي نعرض تفصيل ذلك :

1- النيابة العامة: " جهة أصلية "

كقاعدة عامة تعد النيابة العامة في التشريع المصري " صاحبة الاختصاص الأصلي " في مباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي، إذ لها بموجب المواد (64 – 199) إجراءات جنائية، حق مباشرة التحقيق في مواد الجرح والجنايات، واستثناء أجاز القانون لقاضي التحقيق أن يباشر التحقيق الابتدائي وذلك باختصاص عارض⁽¹⁾.

ويلاحظ أنه على الرغم من تمتع النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية بالتحقيق بمباشرة كافة سلطاتها بوجه عام، غير أن المشرع قد قيد تلك السلطات في أحوال معينة، فأوجب عليها عرض الأمر على القضاء لاستئذانه في مباشرة بعض الإجراءات الخاصة بالنسبة لتفتيش غير المتهمين وتفتيش منازلهم، وكذلك ضبط الخطابات وما في حكمها لدى مكاتب البريد والبرق

(1) د. محمد نجيب حسني: مرجع سابق، ص 511 وما بعدها.

ومراقبة المحادثات وتسجيلها، حيث ألزمها القانون بوجوب الرجوع للقاضي الجزئي لاستئذانه في مباشرة الإجراء (1).

كما وأن على النيابة العامة متى رأت مد الحبس الاحتياطي عن المدة المقررة له وهي أربعة أيام، مادة (201) إجراءات مصري، فإنه يجب عليها عرض الأمر على القاضي الجزئي ليأمر بما يراه مناسباً، ولا يجوز للنيابة العامة مباشرة التحقيق في بعض الإجراءات أو التدخل فيه، إلا إذا ندبها القاضي للقيام ببعض إجراءاته وفقاً للمادة (70) إجراءات مصري.

2- قاضي التحقيق أو مستشار التحقيق: " جهة بديلة "

أ- قاضي التحقيق :

يعد قاضي التحقيق الجهة البديلة عن النيابة العامة، متى رأت الأخيرة في مواد الجنايات أو الجرح، أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملائمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة؛ لذلك أجاز لها القانون في أي حال كانت عليه الدعوى، أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق، ويجوز للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية، إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية، إصدار قرار بهذا الندب ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار، إذا تحققت الأسباب سالفة الذكر بعد سماع أقوال النيابة العامة، ويكون قراره غير قابل للطعن، وتستمر النيابة العامة في التحقيق، حتى يباشره القاضي المنتدب في حالة صدور قرار بذلك (2).

(1) انظر المادة (206) من قانون الإجراءات الجنائية لمصري.

(2) انظر المادة " 64 " من قانون الإجراءات الجنائية لمصري رقم 150 لسنة 1950م المعدلة بالقانون 1956/121.

وبناء عليه نجد الإشارة إلى أنه لا يوجد قاضي مخصص للتحقيق في التشريع المصري، وإنما يندب لمباشرة بمعرفة رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه كلما دعا الأمر ذلك، ولا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة، إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون، ويدخل في هذه الجهات رئيس المحكمة، إذا طلب إليه المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية ندب قاضي التحقيق (1).

وعليه فالظاهر من نص المادة (64) إجراءات جنائية مصري، أن لرئيس المحكمة أن يرفض ندب قاضي التحقيق، إذا كان الطلب مقدماً من المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية، أما إذا كان الطلب مقدماً من النيابة العامة، فإن على رئيس المحكمة أن يجيبها إلى طلبها، ولو تبين له عدم توافر الأسباب المقررة لندب قاضي (2).

ومتى أحيلت الدعوى إلى قاضي التحقيق كان مختصاً دون غيره بتحقيقها (3).

والأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينيه لا شخصية، فليس له أن يباشر التحقيق، إلا في نطاق الجريمة المعنية التي طلب منه تحقيقها، دون أن يتعدى ذلك إلى وقائع أخرى، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المناط به تحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وأن له مباشرة إجراءات التحقيق ضد أي متهم، غير المتهم الذي يجري التحقيق معه بعد ندبه (4).

(1) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، ص 263.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 744.

(3) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، ص 259.

(4) انظر - نقض جنائي مصري جلسة 1959/12/22م، مجموعة أحكام النقض، س10، رقم 218، ص 1055.

- د. توفيق الشاوي: فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي مصر، 1954م، ص 83.

ولا يجوز للنيابة العامة أن تسحب الدعوى أو تباشر التحقيق فيها، إلا إذا كان قاضي التحقيق قد كلفها بذلك، كما لا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى إلى المحكمة حالة إحالتها لقاضي التحقيق ولا قضى بعدم قبولها، ولا يجوز للمضرور من الجريمة رفعها بطريقة الادعاء المباشر، طالما كانت الدعوى لا تزال في حوزة قاضي التحقيق، لأن الأخير له صلاحية مباشرة أي إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي أسوة بالنيابة العامة، ولقد قصر عليه القانون مباشرة بعض السلطات دون النيابة العامة، والتي أعطاه حق مباشرتها بعد استئذان القاضي الجزئي، والذي سبق وأن بيناه عند حديثنا عن النيابة بوصفها الجهة الأصلية المناط بها مباشرة التحقيق الابتدائي⁽¹⁾.

وتسرى على قاضي التحقيق القواعد الخاصة برد القضاة وتحديثهم عند نظر الدعوى⁽²⁾.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن نظام قاضي التحقيق في القانون المصري، لم يصادف في الواقع العملي سوى تطبيقات نادرة للغاية؛ ومن ثم يعتبر نظاماً صورياً لا قيمة له من الناحية العملية⁽³⁾.

كما أن قانون الإجراءات الجنائية المصري خلا من نص يتحدد بمقتضاه سلطة قاضي التحقيق المنتدب على الوقائع الجديدة والمتهمين الجدد⁽⁴⁾.

(1) د. محمود سمير عبد الفتاح: النيابة العامة وسلطاتها في إنهاء الدعوى الجنائية بدون محاكمة، الدار الجامعية، بيروت، طبعة 1991 م، ص 54 وما بعدها.

(2) د. محمد نيازي حتاتة: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار بنغازي للنشر والتوزيع، ط 1، 1980 م، ص 204.

(3) انظر لمزيد من التفاصيل. د. حسن صادق المرصفاوي، د. محمد إبراهيم زيد: "الإشراف القضائي على التحقيق" دراسة ميدانية " للمجلة الجنائية القومية " العدد " 2، 3 " يوليو - نوفمبر 1977 م، المجلد 20، ص 55.

— د. محمود محمود مصطفى: تطور قانون الإجراءات الجنائية في مصر وغيرها من الدول العربية، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة القاهرة، 1985 م، ص 129.

(4) د. حسن صادق المرصفاوي، د. محمد إبراهيم زيد: الإشراف القضائي على التحقيق، مرجع سابق، ص 3.

2- مستشار التحقيق: "جهة بديلة"

ضماناً لحياة جهة التحقيق ونظراً لما لبعض الجرائم أو الدعاوى من أهمية، قد تقتضي خبرة خاصة أو توافر ضمانات غير عادية، فإن المشرع أجاز لوزير العدل، أن يطلب من محكمة الاستئناف نوب مستشار للتحقيق، وهي درجة وظيفية أعلى من قاضي التحقيق والنيابة العامة، ليتولى مهمة التحقيق في جريمة معينة أو جرائم من نوع معين، ويكون النوب بقرار من الجمعية العمومية لمستشاري محكمة الاستئناف المختصة، وفقاً لمعايير الاختصاص الثلاثة التي حددتها المادة (217) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وهي "مكان وقوع الجريمة أو مكان ضبط المتهم أو محل إقامته"⁽¹⁾.

ويعد اختصاص مستشار التحقيق عينياً يخص الجريمة أو الجرائم التي نوب من أجل تحقيقها ولا يتعداها إلى وقائع أخرى، إلا إذا كان هناك ارتباط فيما بينها لا يقبل التجزئة، وتعد الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف ملزمة بإجابة طلب النوب، ويخضع المستشار المندوب لذات القواعد المقررة لقاضي التحقيق السابق الإشارة إليها، فلا يجوز للنيابة سحب القضية أو التصرف فيها، ولا يجوز الادعاء المباشر بشأنها⁽²⁾.

ومتى تم نوب المستشار للتحقيق، فإنه يكون هو المختص دون غيره بتحقيق الدعوى⁽³⁾.

وما تجدر الإشارة إليه أنه متى قدم وزير العدل طلباً بنوب مستشار للتحقيق، فإن محكمة الاستئناف تكون مقيدة بضرورة الموافقة عليه ولا تملك

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، ص 582 وما بعدها.

(2) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، ص 264.

(3) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 514 وما بعدها.

رفضه، ويكون لها فقط حق اختيار من تراه مناسباً من المستشارين لتولي تلك المهمة، ذلك لأن حكمة قصر صدور القرار على الجمعية العمومية، هو حرمان الوزير من نذب مستشار معين تقادياً لمظنة انتزاع الاختصاص بالتحقيق من الجهة المختصة به أصلاً⁽¹⁾.

3- القاضي الجزئي وغرفة المشورة: " جهة تكميلية "

أ- القاضي الجزئي :

على الرغم من أن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصيل بمباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي، إلا أن المشرع قد قيد سلطتها بضرورة الحصول على إذن من جهة قضائية، وهي " القاضي الجزئي " كضمان من ضمانات التحقيق الابتدائي، لكي تجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق.

وتتمثل الأحوال التي تلزم النيابة العامة فيها بالحصول على إذن القاضي الجزئي، حتى تكون أهلاً لمباشرة بعض إجراءات التحقيق، حسب ما تضمنته المادة (206) من قانون الإجراءات الجنائية المصري في الحالات الآتية :

- 1- تفتيش غير المتهمين أو تفتيش منازل غير المتهمين.
- 2- ضبط كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكتب البريد وكذلك ضبط التلغراف لدى مكاتب التلغراف.
- 3- مراقبة المحادثات التليفونية.

وفي جميع هذه الأحوال، يستوجب على النيابة العامة قبل مباشرة إجراء من إجراءات التحقيق السابق الإشارة إليها، أخذ إذن القاضي الجزئي

(1) د. محمد نيازي حتاتة: شرح قانون الإجراءات الجنائية لليبي، مرجع سابق، ص 204 .

وإلا وقع إجراؤها باطلاً، ذلك لأن البطلان قد شرع لمصلحة الخصوم، ويشترط في الإنن أن يصدر للنياية العامة دون غيرها، فلا يجوز إصداره لمأمور الضبط القضائي، ذلك لكون الأخير لا ولاية له للقيام بهذا العمل، وإنما يصدر الآنن للنياية العامة، ولها أن تأمر مأمور الضبط القضائي بتنفيذه، كما وأن القاضي الجزئي يقتصر دوره على منح الإنن للنياية دون قيامه بمباشرة الإجراءات .

ب- غرفة المشورة :

وهي محكمة الجنح المستأنفة في دائرة المحكمة الابتدائية، منعقدة في غير علانية، وتشكل من ثلاثة قضاة بدائرة كل محكمة ابتدائية، وهي الجهة التي خولها القانون رقم " 107 " لسنة 1962م مباشرة اختصاصات تتعلق بالتحقيق الابتدائي، كما أنها الجهة التي تستأنف أمامها أوامر التحقيق الابتدائي الصادرة من النيابة العامة أو قاضي التحقيق، وكذلك لها حق النظر في الإشكاليات التي يرفعها المحكوم عليه في تنفيذ حكم صادر عن أي محكمة (1).

إضافة لذلك فإنها تختص بنظر التظلم المقدم لها، من كل من يدعي حقاً في أشياء مضبوطة ولم يستجب المحقق لطلبه، أو متى وجد شك في معرفة صاحب الحق في استلامها بناء على طلب ذوي الشأن (2).

ولغرفة المشورة مد الحبس الاحتياطي مدداً متعاقبة، لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً، أو أن تأمر بالإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير

(1) أ. د. مأمون محمد سلامة: قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه، مرجع سابق، ص 471 وما بعدها.

(2) أ. د. مأمون محمد سلامة: ماذا تعرف عن غرفة المشورة ؟ مجلة العدالة، العدد الثامن، يناير سنة 2000 م، ص 31.

كفالة، متى انقضت المدة المقررة لقاضي التحقيق أو القاضي الجزئي بالنسبة للحبس الاحتياطي، وهي خمسة وأربعون يوماً، لأنه متى رأى المحقق مد الحبس الاحتياطي وجب عليه، عرض الأمر على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بما سبق بيانه (1).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز الطعن في قرارات غرفة المشورة، إلا بطريق النقض بالنسبة لحالة واحدة، وهي الخاصة برفض الطعن المرفوع من المدعى المدني في الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، عن تهمة موجهة إلى موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته وبسببها (2).

4- مأمورو الضبط القضائي: " جهة استثنائية "

أجاز القانون لمأموري الضبط القضائي حق اتخاذ بعض إجراءات التحقيق الابتدائي، مثل القبض والتفتيش في حالات التلبس بالجريمة، وفي حالة التفويض من السلطة المختصة بالتحقيق، ولقد حرص المشرع على تقييد اختصاص مأموري الضبط القضائي في حالات التلبس بالجريمة ضماناً للحرية الشخصية، نظراً لما يمثله القبض والتفتيش من مساس بها.

ولقد منح القانون للنيابة العامة ولقاضي التحقيق حق تكليف مأموري الضبط القضائي، لتولى مباشرة عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم، فلهم " حق القبض والتفتيش وسماع أقوال الشهود ".

(1) انظر المادة (143) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(2) طعن جنائي مصري، رقم 4360 لسنة 1951 قضائية، مجموعة القواعد، جلسة 1982/1/30، القاعدة 21، ص 117، السنة الثالثة والثلاثون.

غير أن ما يجدر التنويه إليه أنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتولى مباشرة إجراءات التحقيق في القضية برمتها، ذلك لأن هذا الأمر يعني تخلي المحقق عن سلطاته لمأمور الضبط، الذي قد لا تتوافر فيه الضمانات التي يتميز بها المحقق، والتي تكفل حسن سير العدالة الجنائية، كما أجاز القانون لمأموري الضبط القضائي حق تفتيش المساكن في الأحوال المقررة بالقانون، وفي حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق والغرق وما شابه ذلك⁽¹⁾.

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في النظام الإجرائي الليبي، بحث مقدم إلى الحلقة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، دمشق 2-7 أكتوبر 1973 م، ص 364.

ثانياً: موقف المشرع الليبي

لقد أخذ المشرع الليبي بمبدأ الجمع بين وظيفتي التحقيق والادعاء، فجعل الاختصاص بمباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي لثلاث جهات هي : " النيابة العامة، قاضي التحقيق أو مستشار التحقيق، غرفة الادعاء ". وفيما يلي نعرض لها تفصيلاً :

1- اختصاص النيابة العامة بوظيفتي التحقيق والادعاء :

النيابة العامة في القانون الليبي هي سلطة التحقيق الأصلية، فضلاً عن كونها سلطة ادعاء، وقد أخذ المشرع الليبي مع ذلك بنظام قاضي التحقيق في حدود ضيقة وعلى سبيل الاستثناء، ويتضح الأصل والاستثناء معاً، فيما نصت عليه المادة (172) إجراءات جنائية ليبي بقولها " فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة " 51 "، تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية " .

ونصت المادة (75) من قانون نظام القضاء بدورها على " أن النيابة العامة تختص بالتحقيق في الجرائم على الوجه المبين في قانون الإجراءات الجنائية، ما لم ينص القانون على غير ذلك " .

فالنيابة العامة في التشريع الليبي هي المختصة أصلاً بالتحقيق الابتدائي في جميع الجرائم، واختصاصها بالتحقيق يقتضي تخويلها سلطاته بطبيعة الحال، ومن بين تلك السلطات أو الصلاحيات الممنوحة لها إجراءات التحقيق .

غير أن القانون حد من سلطاتها في بعض الإجراءات، وأوجب عليها عرض الأمر على جهة القضاء " القاضي الجزئي " لاستئذانه في مباشرة بعض الإجراءات، ومن أمثلة ذلك ما نصت عليه المادة (180) إجراءات

جنائية ليبي، من أنه " لا يجوز النيابة العامة في التحقيق الذي تجريه، تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المحادثات التليفونية، إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي " .

فالنيابة العامة باعتبارها جهة تحقيق تملك صلاحية تفتيش المتهمين وتفتيش منازلهم، أما منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل، فيمنع عليها إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي المختص، فإن أقرها القاضي الجزئي على رأيها إذن لها بالتفتيش وإن خالفها رفض، وليس للنيابة في حالة الرفض من سبيل للطعن في قرار القاضي الجزئي (1).

والسبب في هذا القيد المفروض على النيابة العامة في تفتيش غير المتهمين أو تفتيش منازلهم، هو اقتضاء ضمانات أوفي بعكس التفتيش للمتهمين ومنازلهم، الذي يحصل بناء على اتهام موجه إليها رأساً والاتهام قرينة في حد ذاته (2).

كذلك فيما نصت عليه المادة (176) إجراءات جنائية ليبي من " إنه إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي لأكثر من ستة أيام، وجب عليها أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي المختص، ليصدر أمراً بما يراه مناسباً، بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم " .

غير أنه على الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية الليبي، يأخذ بنظام النيابة العامة كسلطة تحقيق وسلطة اتهام، إلا أنه يراعي دائماً الفصل بين وظيفتها كسلطة تحقيق وبين وظيفتها كسلطة اتهام، إذ يجب على المحقق أن يسلك في كافة ما يباشره من إجراءات سبيل الحياد التام، فلا ينحاز إلى

(1) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 334.

(2) أ. أحمد عثمان حمزاوي: موسوعة للتطبيقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية المصري، طبعة أولى، المطبعة للعالمية، القاهرة، 1953 م، ص 857.

خصم دون آخر، ولا يمارس تحقيقه بناء على فكرة سابقة كونها ضد المتهم أو لصالحه، ولهذا فإنه يمنع على النيابة العامة أن تمارس ضد المتهم وسائل العنف أو الإكراه لحمله على الاعتراف.

بل يجب عليها إضافة لذلك، أن تلتزم جانب الحياد التام حتى إذا ما انتهت من تحقيقها، فلها أن تقيم الأدلة الواردة بالتحقيق من حيث الثبوت أو عدمه، فإذا ما ترجحت لها أدلة الإثبات قبل المتهم أحالته إلى المحكمة المختصة، وتباشر بعد ذلك وظيفتها الثانية بوصفها سلطة اتهام، أما قبل ذلك فلا يجوز لعضو النيابة المحقق، أن يأتي بإجراء يتأثر فيه بوظيفته في الاتهام، وإلا ترتب على ذلك عدم الأخذ بالدليل المستمد من التحقيق.

2- ندب قاضي أو مستشار التحقيق:

إذا كانت القاعدة العامة في التشريع الليبي أن النيابة العامة تجمع بين وظيفتي التحقيق والاتهام في الجنايات، إلا أنه قد روعي في بعض الأحيان وفقاً لما تقتضيه الظروف، وضع التحقيق في غير يد النيابة العامة بإنابته لجهة أكثر حيذة وأقوى ضماناً.

لذا فقد أجاز القانون الليبي ندب قاضي أو مستشار التحقيق لتولي مباشرته، وذلك بعد ندبه إما بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية، أو من الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف حسب الأحوال، ويكون لكليهما حرية اختيار القاضي أو المستشار المندوب للتحقيق دون معقب، وفيما يلي نعرض للحالتين تباعاً:

أ- الحالة الأولى: ندب قاضي التحقيق:

قاضي التحقيق أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية، يندبه رئيس المحكمة الابتدائية لمباشرة التحقيق في جريمة معينة، ويكون ندبه في الجنايات والجناح

بناءً على طلب النيابة العامة، وفي المخالفات بناءً على طلب المتهم، وذلك إذا تبين أن تحقيقها بمعرفته يكون أكثر ملائمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة، وتقدير الملائمة متروك لرئيس المحكمة بالفصل في طلب النذب عند البث فيه، ونذب قاضي التحقيق قد يكون وجوبياً أو ملزماً وقد يكون غير ملزم، ويكون وجوبياً في حالة ما إذا تقدمت النيابة العامة بالطلب، ويكون غير ملزم في حالة ما إذا كان المتقدم بالطلب هو المتهم في جنائية⁽¹⁾.

ولا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق بالفعل إلا بعد نذبه، ومتى نذب لتحقيق دعوى معينة كان مختصاً دون غيره بتحقيقها⁽²⁾.

ويترتب على ذلك أن الدعوى لا تخرج من اختصاصه، إلا بإحالتها إلى المحكمة ولا سبيل إلى انتزاعها منه، فلا تستطيع النيابة العامة ولا المدعى المدني رفعها مباشرة بتكليف المتهم للحضور أمام المحكمة، فإن فعلاً تعين على المحكمة أن تقضى ببطلان إجراءات رفع الدعوى الجنائية⁽³⁾.

كما لا يجوز للنيابة العامة بعد أن يضع قاضي التحقيق يده على إجراءات التحقيق، أن تباشر أي عمل إجرائي يتصل به⁽⁴⁾.

ويمتلك قاضي التحقيق كل ما تملكه النيابة العامة من إجراءات، سواء فيما يتعلق بجمع الأدلة، أو فيما يتعلق بالإجراءات الاحتياطية قبل المتهم، فلقاضي التحقيق " الانتقال والمعاينة ونذب الخبراء والتفتيش وضبط الأشياء وسماع الشهود والاستجواب والمواجهة وحبس المتهم احتياطياً "، ويمتلك

(1) د. رؤوف عبید: مبادئ الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1972م، ص 417.

(2) انظر المادة (52) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(3) د. عدلي عبد الباقي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص 372.

(4) د. توفيق الشاوي: فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 51.

قاضى التحقيق سلطة القيام ببعض الإجراءات التي لا تملكها النيابة العامة، ومنها " تفتيش أشخاص غير المتهمين، ومنازلهم " (1).

كما له أن يضبط " كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ومراقبة المحادثات التليفونية " (2).

وفي مجال الحبس الاحتياطي، يملك قاضى التحقيق أن يحبس المتهم مدداً تبلغ في مجموعها ما تملكه النيابة والقاضى الجزئي مجتمعين (3).

ب- الحالة الثانية: مستشار التحقيق :

أجاز قانون الإجراءات الجنائية الليبي لرئيس النيابة، أن يطلب من محكمة الاستئناف نذب مستشار للتحقيق في جريمة معينة أو عدة جرائم من نوع معين، ويكون النذب بقرار من الجمعية العامة، ومتى تم النذب يكون المستشار المندوب مختصاً دون غيره بالتحقيق، ويخضع لذات القواعد التي يخضع لها قاضى التحقيق، إلا فيما يتعلق بكيفية ندبه (4).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وإن صح النقد الموجه إلى النيابة العامة في حالة جمعها بين وظيفتي التحقيق والادعاء في الأنظمة التقليدية، من أنها تابعة للسلطة التنفيذية ولرئاسة وزير العدل، فإن الوضع في ليبيا يختلف اختلافاً كلياً عن الوضع في الأنظمة التقليدية، فالسلطة واحدة لا تتجزأ، حيث السلطة للشعب ولا سلطة لسواه، تمارسها الجماهير الشعبية عن طريق المؤتمرات الشعبية، ويتم تنفيذ قراراتها عن طريق اللجان الشعبية التي يتم اختيارها ومحاسبتها شعبياً من قبل الجماهير، فاللجان الشعبية ومن بينها أمانة العدل

(1) انظر المواد " 76، 78 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(2) انظر المادة " 79 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(3) انظر المادة " 122 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(4) راجع المادة " 3/51 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

التي تعتبر النيابة العامة جزءاً منها، تعمل تحت إشراف وسيطرة الجماهير صاحبة السلطة والقرار.

3- غرفة الاتهام :

نظراً لخطورة الجنايات، فقد اتجهت بعض التشريعات إلى إسناد الاختصاص بإحالتها إلى المحكمة إلى قاضي تتوفر في شخصه جميع ضمانات الحياد والاطمئنان إلى حسن تقدير الدليل، وقد أخذ بنظام قاضي الإحالة القانون العراقي والسوري، أما القانون اللبناني والتونسي فقد أسند الاختصاص بالإحالة إلى دائرة خاصة، تسمى الاتهامية أو دائرة الاتهام، أما قانون الإجراءات الجنائية الليبي فقد أخذ بنظام غرفة الاتهام التي تشكل في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة أو من قاضٍ من قضاة المحكمة تتدب له ذلك الجمعية العمومية⁽¹⁾.

فالأصل أن رئاسة غرفة الاتهام تكون لرئيس المحكمة الابتدائية، إلا أنه يجوز إسناد مهام رئاستها إلى قاضي من قضاة المحكمة بقرار من الجمعية العمومية، ويتم ذلك عادة في بداية كل سنة قضائية عند اجتماع الجمعية العمومية، وتوزيع الأعمال على القضاة التابعين للمحكمة الابتدائية.

وتطبيقاً لذلك، قضت المحكمة العليا الليبية بأن " رئاسة غرفة الاتهام تكون دائماً لرئيس المحكمة الابتدائية بحكم القانون دون نص على ذلك من الجمعية العمومية، وإذا رأى رئيس المحكمة عدم إسناد رئاسة الغرفة لنفسه، تتدب الجمعية العمومية أحد القضاة لرئاستها، وعند غياب رئيس المحكمة أو قيام عذر لديه يحل محله أقدم القضاة لرئاستها، ويكون له جميع اختصاصات الرئيس، سواء منها الإدارية أو القضائية " (2).

(1) انظر المادة " 145 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(2) نقض جنائي ليبي جلسة 29 مايو 1965 م، مجلة المحكمة العليا الليبية، للسنة الثانية، العدد الأول، ص 41.

إذا تعتبر غرفة الاتهام في التشريع الليبي، دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية وتشكل من قاضٍ فرد ويمنح لرئيسها جميع الاختصاصات الإدارية والقضائية، وأن رئاستها تكون لرئيس المحكمة الابتدائية بنص القانون (1).

فرئاسة غرفة الاتهام غير مؤقتة في التشريع الليبي، وإنما موكولة بصفة دائمة إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه، ولا تتصل غرفة الاتهام بالدعوى الجنائية من بدايتها، وإنما يتم هذا الاتصال بعد انتهاء تحقيقها، وبناء على إحالتها إليها ممن باشر التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق.

ويلتزم المحقق بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام، إذا تبين له أن الواقعة جنائية وأن الأدلة كافية لتقديم المتهم إلى المحاكمة (2).

ولغرفة الاتهام بعد أن تؤول إليها الدعوى، أن تحيل المتهم إلى المحكمة الجنائية المختصة أو تصدر قراراً بالألا وجه لإقامة الدعوى، على أن غرفة الاتهام مع ذلك تلتزم بإجراء التحقيق، إذا رأت تعديل نطاق الدعوى سواء بإضافة وقائع أخرى أو بإدخال متهمين آخرين (3).

يتضح مما سبق أن المشرع المصري والليبي، قد أخذاً بمبدأ الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق في يد النيابة العامة، ولا يخفي أنه على الرغم من أن القانون الليبي، قد أخذ بنظام النيابة العامة كسلطة تحقيق وسلطة اتهام، إلا أنه يراعي دائماً الفصل بين وظيفتها كسلطة اتهام وبين وظيفتها كسلطة تحقيق (4).

(1) د. محمد حسن الجازوي: مرجع سابق، ص 64.

(2) راجع المواد " 136، 187 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(3) راجع المادة " 148 " من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(4) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 350 وما بعدها.

المبحث الثاني

الاختصاص بالاستجواب

تقسيم :

نظراً لخطورة الاستجواب، فقد اشترط المشرع في كل من مصر وليبيا أن تباشره سلطة التحقيق دون سواها، لما يتوفر في جانبها من حيـدة ونزاهة، وإن كانت بعض التشريعات قد أضعفت من هذا الضمان بإنـاطة الاستجواب إلى مأموري الضبط القضائي.

وقد أوجب المشرعان على سلطة التحقيق أن تتولى التحقيق بمعرفتها، وعلى ذلك لا يجوز لمأمور الضبط استجواب المتهم، إلا في الأحوال الاستثنائية المحددة في القانون .

ولعل في قصره على سلطة التحقيق ضمانات قوية وفرها المشرع للمتهم لكون الاستجواب يعسر التفويض فيه عملاً، إضافة لاحتمال تعرض المتهم للضغط والإكراه وأحياناً للتعذيب لحمله على الاعتراف.

وفي هذا المبحث سنتناول بيان اختصاصات مأموري الضبط القضائي مبينين الاختصاص الاستثنائي وموقف المشرعين المصري والليبي وذلك في ثلاثة مطالب وفقاً لما يلي :

المطلب الأول : اختصاصات مأموري الضبط القضائي .

المطلب الثاني : الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب .

المطلب الثالث : موقف المشرع المصري والليبي من الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب.

المطلب الأول

اختصاصات مأموري الضبط القضائي

بعد أن حدد المشرع المصري في المادة (23) إجراءات جنائية وكذلك المشرع الليبي من يحملون صفة مأموري الضبط القضائي في المادة (13) إجراءات جنائية ليبي، أناطا بهم اختصاصات عديدة تضمنها بالنص قانون الإجراءات الجنائية في التشريعين، حيث ينحصر اختصاصهم الأصل في البحث عن الجرائم ومركبيها، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى⁽¹⁾.

وتحقيقاً لهذا الغرض، فلقد ألزمهم القانون بقبول التبليغات والشكاوى، التي ترد إليهم بشأن الجرائم وإرسالها فوراً للنياية العامة، كما ألزمهم بجمع الإيضاحات⁽²⁾.

فمأمور الضبط القضائي ملزم بجميع الإيضاحات التي تخص الواقعة، وعليه ترتيبها وتنسيقها وإثباتها في محضر الاستدلال، كما أوجب عليهم القانون إجراء المعاينات لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، والتي تقتضى منهم الانتقال إلى محل الجريمة لإثبات حالته، وضبط الأشياء التي تفيد في إثبات وقوعها ونسبتها إلى مرتكبها، فعلى الرغم من كون المعاينة تدخل ضمن جمع الإيضاحات، إلا أن المشرع نص عليها صراحة⁽³⁾.

(1) انظر المادة (21) إجراءات مصري - تقابلها المادة (11) إجراءات ليبي.
(2) انظر المادة (24) إجراءات مصري - تقابلها المادة (14) إجراءات ليبي.
(3) انظر المادة (24) إجراءات مصري - تقابلها المادة (75) إجراءات ليبي.

وقد أوجب القانون عليهم اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية، التي تستهدف المحافظة على أدلة الجريمة حتى لا تطلها يد العبث، فمنحهم في سبيل ذلك حق تعيين حراس ووضع الأختام في المكان الذي وقعت فيه، وخولهم رفع البصمات وتسليمها لخبير البصمة بغية مطالعتها من سلطة التحقيق⁽¹⁾.

كما خولهم عند جمع الاستدلالات، حق سماع أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها، وسؤال المتهم دون استجوابه، ولهم كذلك حق الاستعانة بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة بندبهم وسماع تقاريرهم الشفهية ومطالعة الكتابية، ولهم إضافة لذلك حق سماع أقوال الشهود، غير أن القانون حظر عليهم تحليفهم وكذلك الخبراء اليمين، إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين⁽²⁾.

كما ألزمهم بعدم استعمال وسائل الإكراه ضد أحد لإجباره على الحضور، أو الإدلاء بأقوالهم فيما يخص الواقعة، وأن يثبتوا جميع الإجراءات التي يتخذونها في محاضر مكتوبة، موقع عليها منهم موضح بها الوقت والمكان تحمل توقيعاتهم، وتوقيعات جميع من سمعت أقواله من الشهود والخبراء، وترسل المحاضر مع الأوراق والمضبوطات إلى النيابة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختصاصات السالف بيانها، تتعلق بأعمال الاستدلال التي أجاز القانون لمأموري الضبط القضائي مباشرتها سواء في الأحوال العادية أثناء تأديتهم لاختصاصاتهم في جمع الاستدلال، أو عند ندبهم لمباشرة بعض إجراءات التحقيق، كما خولهم القانون اختصاصات استثنائية، تتمثل في مباشرة بعض إجراءات التحقيق عند ندبهم من سلطة التحقيق،

(1) انظر المادة (35) إجراءات مصري - تقابلها المادة (42) إجراءات ليبي.

(2) انظر المادة (29) إجراءات مصري - تقابلها المادة (19) إجراءات ليبي.

وحظر عليهم استجواب المتهم كقاعدة عامة، وأجاز لهم مباشرة الاستجواب في حالة التلبس وحالة الضرورة خشية ضياع معالم الجريمة، ففي حالة التلبس بالجريمة إضافة إلى إجراءات البحث والتحري، أوجب عليهم الانتقال إلى مكان الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها، وألزمهم بإثبات حالة الأماكن والأشخاص، ولهم أن يسمعوا أقوال الحاضرين، وكل من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبيها، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، وأوجب عليهم إخطار النيابة العامة فور الانتقال (1).

وجعل لهم في هذه الحالة سلطة منع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر، وأجاز لهم أن يستحضروا في الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة (2).

ومنحهم سلطة القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في أحوال حددها القانون (3).

وإذا لم يكن المتهم حاضراً كان لهم أن يأمرؤا بضبطه وإحضاره (4).

كما منحهم سلطة تفتيش شخص المتهم وتفتيش مسكنه في أحوال معينة (5).

ولهم ضبط الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة (6).

كما أجاز القانون ندبهم للقيام ببعض إجراءات التحقيق عدا استجواب المتهم (7).

-
- (1) انظر المادة (31) إجراءات مصري - تقابلها المادة (21) إجراءات ليبي.
 - (2) انظر المادة (32) إجراءات مصري - تقابلها المادة (22) إجراءات ليبي.
 - (3) انظر المادة (34) إجراءات مصري - تقابلها المادة (24) إجراءات ليبي.
 - (4) انظر المادة (35) إجراءات مصري - تقابلها المادة (25) إجراءات ليبي.
 - (5) انظر المواد (45-52) إجراءات مصري - تقابلها المواد (35-38) إجراءات ليبي.
 - (6) انظر المادة (55) إجراءات مصري - تقابلها المادة (43) إجراءات ليبي.
 - (7) انظر المادة (70) إجراءات جنائية مصري - تقابلها المادة (19) إجراءات جنائية ليبي.

المطلب الثاني

الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب

تتفق معظم التشريعات الجنائية على حظر قيام مأموري الضبط القضائي باستجواب المتهم، إلا أن المشرع أجاز لهم اتخاذ بعض إجراءات التحقيق بصفة استثنائية لاعتبارات خاصة متى توافرت شروط معينة.

فالأصل أن السلطة المختصة بالاستجواب، هي النيابة العامة التي أنيط بها تحريك الدعوى الجنائية ابتداء من أول إجراء تتخذه، غير أن المشرع خرج عن هذا الأصل وأجاز على سبيل الاستثناء استجواب المتهم من قبل مأموري الضبط القضائي، متى توافرت حالات الضرورة و التي تعتبر شرطاً ضرورياً لأعمال الاستثناء (1).

فرغم حرص المشرع على قصر الاستجواب على السلطة المختصة بالتحقيق، إلا أنه أجاز في بعض الظروف الاستثنائية التي لا يخشى فيها مظنة إساءة التقدير، لمأمور الضبط القضائي القيام باستجواب المتهم، ويلاحظ هنا أن تخويل مأموري الضبط القضائي سلطة اتخاذ إجراء هو في الأصل من إجراءات التحقيق، لا يغير من طبيعة هذا الإجراء بوصفه إجراء تحقيق لا يتغير بتغير القائم به، وذلك لأن مأمور الضبط القضائي لا يمثل السلطة المختصة بتحريك الدعوى الجنائية (2).

(1) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 455.

(2) د. عوض محمد عوض: المبادئ العامة، مرجع سابق، ص 417.

ويرجع الاستثناء في تلك الأحوال، إلى أن إجراءات التحقيق أساساً من اختصاص سلطة التحقيق، التي رأى المشرع في اختيار القائمين بها شروطاً معينة، تتناسب مع خطورة الدور الذي يقومون به، وأهمها التأهيل الفني في إدارة التحقيق.

غير أن المشرع لم يلزم بهذا الأصل على إطلاقه، حيث خرج عليه في بعض الحالات نزولاً عند حكم الضرورة، ولما كانت الضرورة تقدر بقدرها، حرص المشرع على حصر هذا الاستثناء في الأحوال الاضطرارية، وأحاطه بضوابط محددة بما يضمن ممارسته في أضيق الحدود، وبحيث لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها صيانة للحقوق والحريات⁽¹⁾.

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 14 وما بعدها.

المطلب الثالث

موقف المشرع المصري والليبي من الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب

لا شك في أن الاستجواب يعد أمراً هاماً ذا فعالية، لما له من تأثير بالغ الخطورة على وضعية المتهم، ولما كان كذلك اشترط المشرع قصر مباشرته على سلطة التحقيق دون غيرها، لما يؤنس في جانبها من حياد ونزاهة، علاوة على تمتع القائمين باختصاصاتها بدراسة كافية، غير أنه في بعض الأحيان وعلى سبيل الاستثناء أجاز مباشرة الاستجواب من قبل مأموري الضبط القضائي في أحوال الضرورة التي يخشى فيها فوات الوقت؛ ولهذا فإننا سنعرض لموقف المشرع المصري والليبي في هذا الخصوص على النحو التالي:

أولاً: موقف المشرع المصري

قصر المشرع على سلطة التحقيق دون سواها مباشرة الاستجواب، وأوجب على المحقق أن يتولى بنفسه سواء كان النيابة العامة أو قاضي التحقيق، وذلك بموجب نصوص المواد (70-71) والمواد (199-200) إجراءات جنائية مصري .

كما حظر تفويض مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم كقاعدة عامة، لعلها مؤداها حرصه على أن يتم مباشرة ذلك الإجراء أمام سلطة التحقيق، لما ينطوي عليه من خطورة، إلا أنه استثناءً من تلك القاعدة، أجاز لمأمور الضبط القضائي استجواب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى فيها فوات الوقت، شريطة أن يكون الاستجواب متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً لكشف الحقيقة .

حيث تضمنت المادة (71) إجراءات جنائية مصري النص على أنه " يجب على قاضى التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات، أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها والمندوب أن يجرى أي عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة ."

وتقدير تلك السرعة متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع، مادامت قد أقرته على الأسباب السائغة التي أوردتها ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه (1) .

ولقد ثار جدلاً كبيراً في الفقه انقسم خلاله الفقهاء بين مؤيد ومعارض حول منح مأموري الضبط القضائي من غير سلطة التحقيق لتولى مباشرة الاستجواب.

وفيما يلي عرض للاتجاهين :

أ- الاتجاه الفقهي المؤيد لمنح مأموري الضبط من غير سلطة التحقيق حق الاستجواب:

يرى جانب من الفقه عدم قصر الاستجواب الذي يتولاه مأموري الضبط القضائي على حالة الضرورة خشية فوات الوقت لجملة من الأسانيد تكمن فيما يلي:

1- عمومية نص المادة (200) إجراءات جنائية مصري، الأمر الذي

(1) نقض قضائي مصري، جلسة 1976/2/15 م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 24 رقم 122، ص 602.

يُستفاد منه أن المشرع لم يحظر على النيابة العامة ندب مأموري الضبط القضائي من غير سلطة التحقيق لمباشرة استجواب المتهم، على نحو ما ورد بنص المادة (70) إجراءات مصري بشأن قاضي التحقيق، مما يستفاد بأن نصها قد جاء عاماً دون تخصيص أو استثناء⁽¹⁾. يمكن القول بأنه لمأمور الضبط القضائي أن يجري الاستجواب إذا كان منتدباً لذلك من النيابة العامة دون قاضي التحقيق⁽²⁾.

2- عدم وجود تفرقة بين الدلائل التي يجمعها مأموري الضبط القضائي، وبين الدلائل التي يمكن الحصول عليها متى قصر الاستجواب على سلطة التحقيق لتساوى قوتها في الإثبات⁽³⁾.

3- اختصار إجراءات التحقيق بتوفير الوقت لسلطة التحقيق بدلاً من استنفاده، تمكيناً للمحقق من نظر العديد من القضايا دون إهدار وقته في استجوابات مطولة لا جدوى منها، وتخويل مأموري الضبط القضائي مباشرتها، يعد رافداً قوياً لمساعدة سلطة التحقيق⁽⁴⁾.

4- إعطاء المتهم فرصة الدفاع وتقنين الشبهات القائمة ضده، مما يساعد على تجنب الأضرار التي قد تتجم عن إجراءات التحقيق، وبقاء حالته عالقة بالواقعة لفترة طويلة⁽⁵⁾.

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 114 وما بعدها.

(2) أ. فهد إبراهيم السبهان: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 151.

(3) د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 105.

(4) أ. ماجد صبحي حسين حلس: الاستجواب وضمانات المتهم، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسة مقارنة بين التشريعين الفلسطيني والمصري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005 م، ص 88.

(5) أ. عبد القادر صابر على جرادة: أصول الاستجواب بمعرفة سلطة التحقيق في التشريعين الفلسطيني والمصري، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001 م، ص 155.

وقد قدم أنصار هذا الاتجاه عدة ضمانات لمباشرة الاستجواب بمعرفة
مأموري الضبط القضائي تكمن في الآتي: (1)

1- وجوب السماح لمحامي المتهم بالحضور معه أثناء استجوابه، ضماناً
لعدم تعرضه لإجراءات تعسفية.

2- العمل على تحديد مدة الاستجواب، ضماناً لعدم إطالتها على نحو
يؤثر على المتهم ويرهقه، مع مراعاة بيانها في محضر الاستجواب.

3- مطابقة نتائج التقارير الطبية قبل وبعد الاستجواب، واستخدامها في
معرفة مدى حصول ضغوطات للمتهم من عدمه (2).

ب- الاتجاه الفقهي المعارض لمنح مأموري الضبط القضائي من غير سلطة
التحقيق إجراء الاستجواب :

يمثل هذا الاتجاه غالبية الفقه في مصر وليبيا مستنداً لجملة اعتبارات
تكمن فيما يلي:

1- حظر تفويض مأموري الضبط للقضائي لاستجواب المتهم، صريح بموجب
نص للمادة (70) إجراءات جنائية مصري، ولا اجتهاد مع النص (3).

2- سكوت المشرع على النص صراحة بتفويض مأموري الضبط
القضائي، لأنه لو أراد تخويلهم لنص على ذلك أسوة بحقهم في
القبض والتفتيش في حالة التلبس بالجريمة في المادة (31) إجراءات
جنائية مصري، وحقه في سماع أقوال المتهم فور القبض عليهم (36)
إجراءات جنائية مصري (4).

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 114.

(2) أ. عبد القادر صابر على جرادة: مرجع سابق، ص 155.

(3) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 248 .

(4) أ. فهد إبراهيم السبهان: مرجع سابق، ص 152.

3- عدم وجود حكمة تشريعية واضحة من إعطاء حق التفويض لعضو النيابة العامة في الاستجواب، بينما يحظر على قاضى التحقيق ذلك الحق⁽¹⁾.

4- عدم وجود تعارض بين المادة (70) إجراءات جنائية مصري والمادة (200) إجراءات جنائية مصري، فالأخيرة تنص على أنه " لكل عضو من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه، أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه " وليس الاستجواب من اختصاص مأموري الضبط من غير سلطة التحقيق.

5- نصت المادة (199) إجراءات جنائية مصري على أنه " فيما عدا الجرائم التي يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة (64) تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجرح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية ".

وقاضى التحقيق إذا فوض مأمور الضبط، فلا يشمل ذلك التفويض الاستجواب، وعلى ذلك تكون الأحكام واحدة في ذلك الصدد، لكل من عضو النيابة العامة وقاضى التحقيق بالنسبة لاستجواب المتهم سواء بسواء.

(1) د. عوض محمد عوض: للمبادئ العامة، مرجع سابق، ص 413.

ثانياً: موقف المشرع الليبي

حذا المشرع الليبي حذو نظيره المشرع المصري فقصر الاستجواب على السلطة المختصة بالتحقيق، لخطورة ما ينطوي على الاستجواب من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، بموجب المادة (54) إجراءات جنائية ليبي، فالقاعدة أن سلطة التحقيق لا يجوز لها ندب غيرها للقيام بالاستجواب، فإذا كان القائم بالتحقيق هو قاضى التحقيق فإنه يحظر عليه انتداب النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي، كما يحظر على النيابة العامة عند توليها ندب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهم وذلك مستفاد من المواد (172-174) إجراءات جنائية ليبي، إلا أنه استثناءً من القاعدة المتضمنة حظر استجواب المتهم، أجاز لمأمور الضبط القضائي مباشرته في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت، بموجب المادة (2/55) إجراءات جنائية ليبي، والتي تقابل بذات النص للمادة (2/71) إجراءات جنائية مصري .

يؤيد الباحث الاتجاه المنادى بعدم جواز تفويض مأمور الضبط القضائي من غير سلطة التحقيق بالاستجواب وذلك للأسباب التالية:

1- لكون الاستجواب إجراء خطير راعى المشرع قصره على سلطة التحقيق تحرياً للعدالة الجنائية، وحرصاً على إبقاء الضمانات الخاصة بالمتهم وحمايته (1).

2- أن القول بأن تفويض مأمور الضبط القضائي بالاستجواب سيمكن من اختصار الإجراءات قول مردود، لكون الاختصار يجب ألا يكون على حساب العدالة (2).

(1) د. علي عبد القادر القهوجي، دفتوح الشانلي: مبادئ قانون أصول المحاكمات، مرجع سابق، ص 344.

(2) أ. عبد القادر صابر على جرادة: مرجع سابق، ص 157.

3- غير صحيح القول بأن المادة (200) إجراءات جنائية مصري، قد خلّت مما يشير صراحة إلى حظر تفويض مأموري الضبط القضائي من غير سلطة التحقيق بالاستجواب، لأن الإشارة المقررة في المادة (70) إجراءات جنائية مصري تتصرف إلى صلاحية النيابة العامة، لأنها مقيدة بما هو مقيد به قاضي التحقيق بموجب المادة (199) إجراءات جنائية مصري⁽¹⁾.

4- في قصر الاستجواب على سلطة التحقيق، ضمانات هامة لسلامة إجراءات التحقيق الابتدائي، ذلك لأن التوسع في منح سلطة الاستجواب لمأموري الضبط القضائي لا يقتضى له في العمل.

لذا تناشد المشرعين المصري والليبي بعدم التوسع في منح سلطات لمأموري الضبط القضائي لتولى الاستجواب، لما فيه من إضعاف للضمانات القانونية المقررة للمتهم، استناداً لخطورة الاستجواب وما ينطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية، بوصفه إجراء تحقيقي بالغ التأثير والأهمية بين إجراءات التحقيق الابتدائي.

(1) أ. فهد إبراهيم السبهان: مرجع سابق، ص 154.

الباب الثاني
ضمانات الاستجواب

تمهيد وتقسيم :

سبق وأن بينا بأن الاستجواب يعتمد على مجابهة المتهم بأدلة الاتهام القائمة ضده ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية.

ولكي يبقى الاستجواب وسيلة يستطيع المتهم من خلالها أن ينفي التهمة عن نفسه، وحتى لا يستغل للحصول على اعتراف كاذب منه .

ونظراً لما ينطوي عليه إجراء الاستجواب من خطورة، باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي الماسة بالحرية الشخصية للمتهم، فإن المشرع أحاطه بالعديد من الضمانات التي تكفل عدم المساس بحرية المتهم عند استجوابه، وعلى نحو يضمن عدم تعرضه لأي تأثير من شأنه أن يعيب إرادته .

وفي هذا الباب سنتناول الضمانات التي كفلها المشرع للمتهمين أثناء الاستجواب، كما سنتناول أيضاً جزاء الإخلال بهذه الضمانات. وعليه فإننا سنقسم هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول: في الضمانات المتعلقة بحرية المتهم أثناء الاستجواب .

الفصل الثاني: في الجزاء المترتب على الإخلال بضمانات الاستجواب.

الفصل الأول

ضمانات حرية المتهم أثناء الاستجواب

تمهيد وتقسيم :

يعتبر إجراء الاستجواب من أهم إجراءات التحقيق الابتدائي الماسة بالحرية الشخصية للمتهم، فهو الإجراء الذي يربط بين جميع وقائع الدعوى الجنائية، ويبحث في مدى جديتها لتحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى الحقيقة، بغية تبرئة البريء وتوقيع الجزاء على المذنب.

واستجواب المتهم يتميز بطبيعة خاصة عن سائر إجراءات التحقيق، حيث أضفت التشريعات الإجرائية الحماية على حقوق المتهم، رغبة منها في ابتغاء إقامة العدالة الجنائية وضمان الاستقرار الاجتماعي، وتتجلى تلك الحماية في ضرورة تمتع المتهم بحرية في الإدلاء بأقواله أثناء استجوابه، بعيداً عن أي مؤثرات تعيب سلامة إرادته، سواء كانت مؤثرات مادية أو معنوية، وأضحى مبدأ حرية المتهم في إبداء أقواله، مبدأ يراعى في التحقيقات الجنائية في جميع التشريعات، فلم يعد الغرض من الاستجواب خديعة المتهم لانتزاع الاعتراف منه رغماً عن إرادته، بل أصبحت وظيفته تمكينه من الدفاع عن نفسه عند استجوابه وتحقيق الأمان له، على نحو يكفل له أن يكون بمأمن من كل تأثير على إرادته سواء من المحقق أم من غيره.

فإكراه المتهم على الإجابة من أجل انتزاع اعترافه واستعمال القسوة معه وتعذيبه، أمرٌ يتنافى مع الضمير والأخلاق من جهة والقانون من جهة أخرى، اللذين يستلزمان سلامة إرادة المتهم من أي تأثير كان، ذلك لأن

الاعتراف الصادر عن المتهم، لا يكون محل اعتبار أمام المحكمة، إلا إذا كانت مقتتعة بسلامة الاعتراف الصادر عنه في طوعية واختيار⁽¹⁾.

وقد حرص المشرع المصري على النص في المادة (42) من الدستور الصادر سنة 1971م بوجوب معاملة المتهم بما يحفظ عليه كرامته كإنسان، كما نصت المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية على حظر القبض عليه وحبسه وبما يستوجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته بعدم إيذائه بدنياً أو معنوياً بأي صورة من الصور لانتزاع اعترافه منه، وجعل جزاء ممارسة تلك الأعمال أو التلويح بها أو بشيء منها بطلان الدليل المستمد منها، مع قيام المسألة الجزائية والمدنية والتأديبية على القائم بتلك الأعمال أو الأمر بها.

أما المشرع الليبي فقد ضمن قانون الإجراءات الجنائية نص المادة (30) إجراءات والذي جاء فيه للقول بأنه " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ".

ونظراً لخطورة الاستجواب، ولما قد يسفر عنه من نتائج خطيرة، وتقديراً لما قد يلحقه من أثر مادي أو معنوي بالمتهم، فقد راعت النظم القانونية المختلفة إقرار مجموعة من الضمانات التي تكفل سلامة إرادة المتهم عند إخضاعه للاستجواب.

ولعل من بين تلك الضمانات ما يتعلق بحرية المتهم في إبداء أقواله "سلامة إرادته" من أي تأثير لضمان صحة استجوابه، إضافة إلى ضمانات تتعلق بحق المتهم في الدفاع عن نفسه، والذي يعد حقاً أصيلاً له بمجرد اكتسابه صفة الاتهام يستعمله بنفسه أو بواسطة غيره أمام جميع الجهات

(1) أ. عبد القادر صابر علي جرادة: مرجع سابق، ص 194.

المختصة لدحض التهم المنسوبة إليه، حيث حرص المشرع على وجوب إحاطة المتهم بضمانات هامة عند استجوابه.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله.

المبحث الثاني: ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع.

المبحث الأول

ضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله

حرصاً من المشرع المصري والليبي على ضمان عدم تعرض المتهم لأي تأثير عند إخضاعه للاستجواب، فقد أفردا مجموعة من الضمانات القانونية الهامة التي يجب مراعاتها عند القيام باستجوابه.

ومن بين تلك الضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله ودفاعه، وهو حق مقرر بمقتضى الدستور والقانون، إذ يجب أن يكون الاستجواب قد تم في ظروف لا تؤثر فيها على إرادة المتهم وحرية في إبداء أقواله ودفاعه، بحيث يكون خلاله بمنأى من كل تأثير قد يعيب إرادته سواء تمثل في مؤثر مادي أو أدبي يلحق به أثراً نفسياً عند استجوابه.

بمعنى آخر حتى يكون الاستجواب صحيحاً مطابقاً للقانون، يجب أن يتمتع المتهم خلاله بحرية في إبداء أقواله بعيداً عن أي تأثير، كما يجب أن تكفل خلاله حرية المتهم في الإجابة عما يوجه إليه من تهم أو التزام الصمت وألا يتخذ صمته قرينة ضده.

وعليه فإن توافر أي ظرف من الظروف التي تعدم إرادة المتهم أو تشوبها بالعيب عند استجوابه، يجعل من الاستجواب باطلاً، لا يمكن الاستناد إلى ما جاء به، كما تبطل كل الأدلة المستمدة منه، لصدورها رغماً عنه ودون إرادة منه أو اختيار.

وعليه فإننا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وفقاً للآتي:

المطلب الأول: حق المتهم في الصمت واللجوء إلى الكذب.

المطلب الثاني: المؤثرات المادية على الاستجواب.

المطلب الثالث: المؤثرات الأدبية على الاستجواب.

المطلب الأول:

حق المتهم في الصمت واللجوء إلى الكذب

من الضمانات المقررة للمتهم حقه في التزام الصمت عند إخضاعه للاستجواب وعدم اعتبار صمته قرينة ضده، حيث سنتعرض في هذا المطلب بالحديث عن حق المتهم في الصمت عند استجوابه متناولين حقه في اللجوء إلى الكذب وإن كان هذا الحق الأخير مثار خلاف فقهي كبير انقسم الفقهاء بين مؤيد له ومعارض .

أولاً: حق المتهم في الصمت :

للمتهم عند استجوابه مطلق الحرية في أن يجيب عن الأسئلة التي توجه إليه أو أن يلزم الصمت أي يسكت عن الإجابة⁽¹⁾.

ولا يوجد في قانوني الإجراءات الجنائية المصري والليبي نص صريح يقر للمتهم الحق في الصمت أثناء استجوابه، إلا أن هذا الحق مرتبط بمبدأ جوهرى يفرض نفسه على جميع إجراءات الدعوى الجنائية، وهو النظر للمتهم على أنه بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات، ويترتب على ذلك استناداً إلى مبدأ أن الأصل في الإنسان البراءة، عدم مطالبة المتهم بإثبات براءته⁽²⁾.

فعلى الرغم من أن المتهم هو الشخص الوحيد في الدعوى الجنائية، الذي ينفرد بمعرفة الحقيقة أو على الأقل لديه أكبر قدر من المعلومات عن

(1) انظر - د. محمد مصطفى القللي: مرجع سابق، ص 352.

- د. حسن صادق المرصفاوي: أصول الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 493.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، رقم 175، ص 149.

الجريمة المرتكبة، فيستطيع أن يؤكد بصورة قاطعة، أنه قد ارتكب الجريمة المنسوبة إليه أم لا، إلا أنه ليس ملزماً بأن يقدم دليل براءته، لأن عبء الإثبات لا يقع عليه، بل يقع على عاتق سلطة الاتهام، فهي التي تبحث عن الأدلة التي تكشف عن الحقيقة سواء كانت في صالح المتهم أو في غير صالحه.

وإن كان من الجائز له أن يقيم الدليل الذي يثبت ذلك، ويقدم كل ما لديه من أدلة لدحض الاتهام الموجه قبله⁽¹⁾.

ومن ثم فله أن يجيب أو يلزم الصمت، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يعتبر امتناعه عن الإجابة قرينة ضده⁽²⁾.

وقد أجمع الفقه واستقر القضاء على أن للمتهم كامل الحرية في عدم إبداء أقواله، وله حق الامتناع عن الإجابة متى شاء عن الأسئلة التي توجه إليه⁽³⁾.

ولا يصح أن يؤول صمته على وجه يضر بمصلحته أو أن يستغل بأي كيفية ضده في الإثبات⁽⁴⁾.

(1) د. أحمد إريس أحمد: افتراض براءة المتهم، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 77 وما بعدها.

(2) انظر - د. توفيق الشاوي: فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 121.

- د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 300.

وراجع كذلك من الفقه الفرنسي:

- Aacgues veLu et Ruseu Ertec Les. Convention eurpenne de droits de Ihomme
BruxeLLes, 1990, p. 470, No. 561.

(3) انظر - أ. د. مأمون محمد سلامة: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، ص 683.

- د. عمر السعيد رمضان: مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 52، ص 40.

(4) د. عبد الحميد الشولبي: الإخلال بحق الدفاع في الفقه والقضاء، منشأة المعارف، بدون سنة نشر، ص 149.

1- الأساس الذي يقوم عليه حق المتهم في الصمت :

ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يشير بشكل غير مباشر لحق المتهم في الصمت، حيث جاء فيه " لكل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه " (1).

كما تضمنته توصيات العديد من المؤتمرات الدولية، والتي منها ما أقره المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة 1953م بالقول بأنه " لا يجبر المتهم على الإجابة ومن باب أولى لا يكره عليها، فهو حر في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه محققاً لمصلحته " (2).

وكذلك ما أقر في المؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية لرجال القانون في أثينا سنة 1955م حيث قررت لجنة القانون الجنائي " أن المتهم يستطيع أن يرفض الإجابة أمام الشرطة والجهة المختصة بالاتهام ويطلب سماعه بواسطة القاضي ولا يجوز للمحكمة أن تجبره على الكلام " (3).

وتناولته الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة لدراسة حماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية والتي انعقدت في فيينا سنة 1960م، حيث أجمع الأعضاء على أن للمتهم أن يرفض الإجابة، ولا يؤثر هذا الرفض على قرار الإدانة، كما أوصت لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة في 5 يناير سنة 1962م على أنه " لا يجبر أحد على شهادة ضد

(1) د. حسام الدين محمد أحمد: حق المتهم في الصمت "دراسة مقارنة" دار النهضة العربية، ط 3، 2003م، ص 60.

(2) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، هامش رقم (1)، ص 301.

(3) أ. منير عبد الفهيم: ضمانات استجواب المتهم، مجلة الأمن العام، العدد 88 السنة 22 يناير 1980م، ص 52.

نفسه، ويجب قبل سؤال أو استجواب كل شخص مقبوض عليه أو محبوس، أن يحاط علماً بحقه في التزام الصمت ⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العربي فقد أقرته الحلقة العربية الثالثة المنعقدة في دمشق أكتوبر 1972م على أنه " يجب تمكين المتهم من إبداء أقواله في حرية تامة، وكذلك يجب أن يحترم حقه في الامتناع عن الإجابة " ⁽²⁾.

وحق المتهم في الصمت يعني حرية الشخص في الكلام أو الامتناع عنه عند إخضاعه للاستجواب، لأنه لا يوجد ما يلزم أو يجبر الشخص على الكلام أمام أي جهة سواء كانت سلطة التحقيق أو المحكمة، لكونه يعد حقاً من الحقوق المقررة للإنسان ⁽³⁾.

ويلاحظ أن حق المتهم في الصمت لم يظهر إلا في القرن الثامن عشر، حيث لم تقر العهود القديمة هذا الحق، فكان إجبار المتهم على الكلام أمراً جائزاً، وإن تم اللجوء إلى التعذيب لنزع اعترافه، حيث كان كل ما يهم القضاء هو الحصول على الاعترافات لإصدار أحكامهم، بصرف النظر عن الوسيلة التي استخدمت للحصول على هذه الاعترافات ⁽⁴⁾.

2- موقف التشريعات من حق المتهم في الصمت :

أ- موقف المشرع المصري :

لم يضمن المشرع المصري قانون الإجراءات الجنائية نصاً صريحاً يفيد بحق المتهم في التزام الصمت عند استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي،

-
- (1) د. عبد الرؤوف مهدي عبيد: شرح للقواعد العامة، مرجع سابق، ص 467.
(2) أ. عبود السراج: ضمانات الدفاع في مرحلة التحقيق الابتدائي، بحث مقدم إلى الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، المنعقد في دمشق، (2 - 7) تشرين الأول، أكتوبر 1972م، منشورات في مجلة القانون، العدد الأول، 1974م، ص 2001.
(3) أ. عبد القادر صابر جريدة: مرجع سابق، ص 198.
(4) د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1969، ص 188.

وهذا ما دعا فقهاء القانون الجنائي إلى القول بأن المشرع يقر هذا الحق ضمناً، وذلك استناداً لما تضمنه نص المادة (274) إجراءات جنائية مصري، والتي جاء فيها على أنه " لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك " وإن كان المشرع قد سكت على هذا الحق للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، إلا أنه أقره بشكل صريح في مرحلة التحقيق النهائي وفقاً لما تضمنته المادة سالفة الذكر (1).

أما موقف القضاء: فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن " سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده " (2).

وقضت في حكم آخر من أحكامها بالقول " بأنه من حق المتهم أن يختار الوقت أو الطريقة التي يبدي بها دفاعه، ولا يصح أن يتخذ من امتناعه عن الإجابة قرينة على ثبوت الجريمة " (3).

كما أكدته في حكم حديث نسبياً بقولها بأنه " لما كانت المادة (274) من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على أنه " لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك " حيث أفادت بأن الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم سواء أكان من المحكمة أم من الخصوم أم من المدافعين عنهم، لما له من خطورة ظاهرة لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يبديه في الجلسة، بعد تقديمه لوقفه وما تقتضيه مصلحته، باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الإدلاء به لدى المحكمة " (4).

ويكاد يجمع الفقه في مصر على حق المتهم في الصمت (5).

(1) د. مصطفى مجدي هرجة: أحكام للدفع في الاستجواب والاعتراف، دار الثقافة للطباعة، ط3، 1999م، ص37.

(2) نقض جنائي مصري 18 مارس 1973م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س24، رقم 73، ص337.

(3) نقض جنائي مصري، 17 مايو 1960م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س11، رقم 90، ص467.

(4) نقض جنائي مصري 14 مارس 1985م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س36، رقم 69، ص403.

(5) انظر - د. محمود محمود مصطفى: الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، هامش 1، ص301.

- د. عبد الرؤوف مهدي: شرح للقواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 467.

- د. عوض محمد عوض: المبادئ العامة، مرجع سابق، ص 419.

ب- موقف المشرع الليبي :

لا يوجد بقانون الإجراءات الجنائية الليبي أيضاً نص صريح يقرر حق المتهم في الصمت عند استجوابه بمعرفة سلطة التحقيق، وبذلك يكون المشرع الليبي قد حذا حذو المشرع المصري في عدم النص على هذا الحق بشكل صريح في مرحلة التحقيق الابتدائي، وإن كان قد أقر له به صراحة في مرحلة التحقيق النهائي.

غير أنه يمكن لنا القول بأنه على الرغم من خلو التشريعين المصري والليبي من النص الصريح الذي يقرر هذه الضمانة، إلا أن الفقه والقضاء ذهب إلى إقرار حق المتهم في الصمت في مرحلة التحقيق الابتدائي؛ لأن ذلك الحق مرتبط بمبدأ الأصل في الإنسان للبراءة، والذي يعد مبدأ جوهرياً يفرض نفسه للأخذ به بعين الاعتبار في جميع إجراءات التحقيق، وأهم نتائج هذا المبدأ وقوع عبء الإثبات على عاتق سلطة الاتهام، ومعاملة المتهم على أساس أنه بريء، بل إن بعض التشريعات الجنائية توجب على المحقق أو قاضي التحقيق أن ينسب المتهم قبل استجوابه، إلى أن من حقه أن يمتنع عن الإجابة كالتشريع الفرنسي، وإن كان هناك خلاف بين التشريعات للمقارنة حول نطاق هذا الحق⁽¹⁾.

• ولا جدال في أن الاعتراف للمتهم بهذه الضمانة أي أن يبقى صامتاً عن الإجابة، من شأنه أن يسهم في تأخير أو استظهار الحقيقة بصدد جريمة وقعت، وإن صح عدم اعتبار صمته قرينة إدانة ضده، ومن حقه تبعاً لذلك الامتناع عن الإدلاء بأقواله، إلا أن ذلك يجب ألا يؤخذ على إطلاقه، لكون الصمت قد يكون سبباً في ضياع حقه في الدفاع عن نفسه أمام الاتهامات الموجهة ضده، كما قد يتخذ المتهم وسيلة هروب من يد العدالة.

(1) د. سامي صادق الملا: حق المتهم في الصمت، مجلة الأمن العام، عدد 53، أبريل 1971م، ص 19.

لذا فإننا نرى وجوب الحد من إطلاق حق المتهم في الصمت، وإن كان القضاء في نهاية الأمر هو من يقرر بيان كل حالة على حده تماشياً ومجريات التحقيق، كما نناشد المشرع المصري والليبي بالنص صراحة على هذا الحق.

ثانياً: حق المتهم في اللجوء إلى الكذب :

من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن المتهم لا يلزم بقول الحقيقة أو الصدق، ومن ثم لا يعاقب على الكذب في أقواله⁽¹⁾.

إذا يعد حق المتهم في الكذب وسيلة من وسائل الدفاع، التي تتفرع عن حقه في الدفاع عن نفسه، وأن الشخص لا يشارك أو يساهم في إثبات إدانته، فله كامل الحرية في إبداء أقواله أو الامتناع عن الرد ونفي ما صدر عنه في مرحلة التحقيق، خاصة إذا كان قد اضطر إلى الكذب تخلصاً من التعذيب أو أي وسيلة أجبرته على الاعتراف، إذ له أن يصمت أو يلجأ للكذب أثناء استجوابه من قبل سلطة التحقيق، وإن كان البعض يرى بأنه لا يجوز إقرار حق الكذب بصفة عامة، إلا إذا كان ضرورياً لإثبات براءة المتهم⁽²⁾.

(1) أ. أحمد أمين: شرح قانون العقوبات، للتسم للخاص، للجزء الأول، الطبعة 1949م، ص333. وانظر من الفقه الفرنسي :

- Garraud Troite Theorique et pratique du droit peneL francais. ParisT4_ 1922. No 1378, p. 133/140.

(2) Charles R., Le droit au silence de L incuLpe R Int. dr pen 1953.p 129.

1- موقف التشريعات من حق المتهم في الكذب :

أ- موقف المشرع المصري:

لا يوجد نص صريح في قانون الإجراءات الجنائية المصري يُقر للمتهم حقه في اللجوء للكذب، إلا أن الفقه والقضاء المصري قد أقر له بذلك الحق قياساً على حقه في الصمت، وتبعاً لذلك فهو غير ملزم بقول الحقيقة، والمشرع لم يلزمه بأداء اليمين قبل الإدلاء بأقواله، بل أقر له بحق الصمت وكذلك حق اللجوء للكذب⁽¹⁾.

وإن كان المشرع المصري لم ينص صراحة على هذا الحق، فهو مستفاد ضمناً من خلال عدم إلزام المتهم بحلف اليمين قبل سماع أقواله، وقصر ذلك على الشاهد دون سواه في مرحلة التحقيق الابتدائي⁽²⁾.

ب- موقف المشرع الليبي:

لم يضمن المشرع الليبي قانون الإجراءات الجنائية نصاً صريحاً يُقر حق المتهم في الصمت أو اللجوء للكذب عند استجوابه أو مواجهته بغيره، وهو ذات نهج نظيره المشرع المصري، كما لا يوجد ما يفيد إلزام المحقق بتنبية المتهم لذلك، وبالتالي فليس للمحكمة أن تعتبر سكوت المتهم قرينة ضده أو أن تجبره على قول الصدق، إضافة إلى أن المشرع الليبي لم يرتب البطلان على عدم تنبيه المتهم بهذا الحق⁽³⁾.

(1) د. رمسيس بهنام: الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977م، ص 179 - وراجع في الفقه الفرنسي:

- Larguier La Protection des Droits de 'l'homme dans Le Proces Penal: Rev. Int. Dr pen: 1966 .p 158.

(2) انظر - د. أسامة عبد الله قايد : حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، 2005 م ، ص 202.

- راجع المادة (119) من قانون الإجراءات الجنائية المصري .

(3) د. أشرف رفعت : مرجع سابق ، ص 357.

وبهذا يتفق المشرع المصري والليبي مع جمهور الفقهاء في الشريعة الإسلامية، على أن الشخص لا يلزم بالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه من المحقق، وإذا أجاب فهو غير ملزم بقول الحق، وإن أقر على نفسه فله حق العدول عن إقراره، ومتى عدل سقط الإقرار ولا يصح التعويل عليه لإدانته، كذلك الحال متى أكره عليه (1).

2- موقف الفقه من حق المتهم في اللجوء إلى الكذب :

للفقهاء موقف متباين حول الإقرار للمتهم بحق اللجوء للكذب وفي هذا الخصوص انقسموا إلى اتجاهين أحدهما مؤيد والآخر معارض وفيما يلي عرض للاتجاهين :

أ- الاتجاه المعارض :

أنكر هذا الاتجاه جواز حق المتهم في اللجوء إلى الكذب عند استجوابه مستندياً لجملة أسباب تكمن فيما يلي :

1- يجب على المتهم قول الحقيقة كما يتصورها من وجهة نظره، إذ بذلك يدافع عن نفسه في إطار النظام القانوني، ويتحقق التعاون بينه وبين المحقق وفقاً لما تطلبه القانون.

2- في الاعتراف للمتهم بهذا الحق مصادرة لحق المجتمع في الإثبات وإظهار الحقيقة.

3- حق اللجوء للكذب لا صلة له بقرينة البراءة، ولا صلة للأخيرة بحقه في الصمت من ناحية أخرى.

(1) انظر - د. عوض محمد عوض: حقوق المشتبه فيه " المتهم " في مرحلة التحقيق في الفقه الشرعي، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد العاشر، 1979م، ص 21.
- أ. عبد الجليل محمد علي: مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والأنظمة القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، دراسة مقارنة، عالم للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 163.

4- أن النظر للاستجواب باعتباره وسيلة دفاع، ليس معناه الاعتراف للمتهم بامتنياز يخول بمقتضاه خداع المحقق (1).

ب- الاتجاه المؤيد :

يمثل هذا الاتجاه أغلب الفقه متجهاً إلى تأييد حق المتهم في اللجوء للكذب، استناداً إلى أن ذلك الحق يعد وسيلة من وسائل الدفاع للمتهم، وأن القضاء يقبل الدليل غير المشروع ويحكم بالبراءة، فلماذا لا يقبل الكذب وهو غير مشروع ؟

إذ إنه لا يجوز بناء إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون، وأن المشروعية لا تعد شرطاً واجباً في دليل البراءة، كما يرون عدم جواز تكليف المتهم على غير إرادته، فضلاً عن أنه متهم وليس شاهداً، فإن علة عقاب شاهد الزور هي علة استحلاف الشاهد اليمين القانونية والتي هي في الأصل من الضمانات المقررة للمتهم، لا يجوز استحلاف المتهم اليمين (2).

يؤيد الباحث ما ذهب إليه أصحاب الرأي القائل بعدم جواز إقرار حق المتهم في الكذب، متى ما كان القصد من وراء ذلك الإقرار إخفاء الحقيقة أو تضليل العدالة أو تسهيل إفلات مجرم من العقاب، وإن كان للمحكمة حق تقدير كل حالة على حده، متى كان اللجوء إليه وسيلة تخلص المتهم من التعذيب أو الإكراه على الاعتراف .

وبذلك لأن الاعتراف للمتهم بهذا الحق قد يؤدي إلى تضليل العدالة وبالتالي ضياع الحقيقة، وعلى نحو قد يلحق الضرر بأشخاص أبرياء لا ضلع

(1) د. محمود نجيب حسني: حق الدفاع، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأربعون، العدد الأول، 26 مارس يولييه - يونيو 1997م، ص 620.

(2) انظر - د. حسن محمد ربيع: الكذب وحق المتهم في الدفاع عن نفسه في الدعوى الجنائية، مجلة الأمن العام، العدد 113 أبريل 1986م، ص 53.

- د. منير محمد عبد الفهيم: حق الدفاع في القانون والقضاء المصري، مجلة المحاماة، العددان الثالث والرابع، ص 60، مارس أبريل، 1980م، ص 70.

لهم في الواقعة، ناهيك على كونه يهدد حق المجتمع في الوصول للحقيقة
ومعرفة الفاعل الحقيقي لمعاقبته.

وما تجدر الإشارة إليه أن الأصل العام يستلزم صدق المتهم عند
استجوابه بغية تسهيل الوصول للحقيقة، وإن كان الاستثناء جواز لجوءه
للكذب تخلصاً من التعذيب، أو أي وسيلة إكراه تجبره على الإقرار
والاعتراف بجريمة لم يرتكبها.

المطلب الثاني

المؤثرات المادية على الاستجواب

(الإكراه المادي)

ماهية المؤثرات المادية :

يقصد بالمؤثرات المادية الآلام البدنية والنفسية التي تصيب المتهم جراء إخضاعه لوسيلة من وسائل التعذيب البدنية أو التهديد بإيقاع هذا الأذى.

كما يقصد بها كل قوة مادية خارجية تمس شخص المتهم، ويكون من شأنها تعطيل إرادته، وعلى نحو يتحقق معه الإكراه المادي بأي درجة من الضغط مهما كان قدره، طالما أن فيه مساس بسلامة جسم المتهم⁽¹⁾.

ويتحقق الإكراه المادي بأي درجة من العنف مهما كان قدره، ويستوي أن يكون قد سبب ألماً للمتهم أو لم يسبب شيئاً من ذلك⁽²⁾.

ووسائل الإكراه المادي عديدة، ووقوع أي منها من شأنه التأثير على إرادة المتهم، وعلى نحو يبطل ما يصدر عنه من أقوال عند استجوابه.

ومن أمثلة الإكراه المادي، أعمال العنف التي تقع على جسم المتهم أيضاً كان قدرها، وإن كان أكثر صور الإكراه المادي شيوعاً تعذيب المتهم بدنياً، لكونه يشل إرادة المتهم بقوة مادية لا قدر له لمقاومتها فتتعطل إرادته، وقد تتمحي على نحو لا تتسبب إليه فيه غير حركة عضوية مجردة من الصفة الإرادية⁽³⁾.

(1) د. عبد الرؤوف مهدي: مرجع سابق، ص 501.

(2) انظر - د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 136.

- المستشار عدلي خليل: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 69.

(3) د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 137.

فتعذيب المتهم بضربه أو بتوصيل التيار الكهربائي إلى جسمه أو بتعريضه لجلسات الكرسي الكهربائي أو بهجوم الكلاب البوليسية عليه، ذلك كله يبطل الاعتراف الصادر عنه عند استجوابه، لكون ذلك التعذيب يمثل إكراهاً مادياً يعدم الإرادة، ويبطل الاستجواب وما يسفر عنه من نتائج، من بينها الاعتراف لصدوره رغماً عنه⁽¹⁾.

صور المؤثرات المادية :

يشترط لصحة الاستجواب أن يكون الاعتراف الصادر عن المتهم أثناء استجوابه، سليماً خالياً من أي تأثير يمس سلامة إرادته، فإذا ما وقع تأثير على المتهم، فإنه يعدم إرادته ويبطل الاستجواب، وما يسفر عنه من نتائج ومن بينها الاعتراف، وذلك التأثير قد يكون مادياً متمثلاً في الإكراه المادي، الذي تتعدد صورته التي تعدم إرادة المتهم وتفقده حرية الاختيار عند استجوابه.

ومن بين تلك الصور التعذيب الذي يتحقق باستخدام وسائل العنف لحمل المتهم على الاعتراف، وقد يأخذ صورة إطالة الاستجواب من قبل المحقق بقصد إرهاق المتهم بالاستجواب المطول، كما أن من صورهِ أيضاً استعراف الكلب البوليسي، إضافة لذلك تمثل الوسائل العلمية الحديثة في الاستجواب، أحد صور المؤثرات المادية والتي تتمثل في إخضاع المتهم للتنويم المغناطيسي، وكذلك استعمال العقاقير المخدرة بقصد انتزاع اعترافه رغماً عنه .

وفيما يلي نعرض لبعض صور المؤثرات المادية المبطللة للاستجواب ببعض التفصيل :

(1) د. نون أحمد الرجبو: النظرية العامة للإكراه والضرورة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق 1968م، ص 83.

أولاً: التعذيب :

يقصد بالتعذيب كل قوة مادية خارجية تمس شخص المتهم، ويكون من شأنها تعطيل إرادته، وعلى نحو يتحقق معه الإكراه المادي بأي درجة من درجات العنف مهما كان قدره، ومهما كانت درجته في إحداث الألم من عدمه، طالما أن فيه مساساً بسلامة جسم المتهم بقصد انتزاع الاعتراف منه⁽¹⁾.

وقد كان التعذيب، في العصور الوسطى أمراً طبيعياً، وكان الدافع إليه يكمن في الحصول على الاعتراف في ظل الأدلة القانونية، التي كانت تشترط الحصول على الاعتراف كدليل للحكم ببعض العقوبات⁽²⁾.

والإكراه يتخذ صوراً كثيرة، فقد يكون مادياً محله المباشر جسم المتهم، وقد يكون معنوياً محله إرادته بالتأثير عليها دون المساس بجسمه، وإن كانت أكثر صور الإكراه المادي شيوعاً، هي تعذيب المتهم بدنياً " كالضرب والوخز بالإبر ونزع الأظافر وقص الشعر والوضع في زنزانة مظلمة قبل الاستجواب والحرمان من الطعام والشراب والغطاء ودفع المتهم من ملابسه بشدة وتمزيقها ومنعه من الاتصال بأهله وهتك عرضه"، وغيرها من الصور التي يتحقق بها الإكراه المادي بأي درجة من درجات العنف، والتي يعد الجامع فيما بينها هو الألم والمعاناة، التي تلحق بالمتهم جراء تعذيبه⁽³⁾.

(1) انظر - د. خليفة كلندر عبدالله: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 339.

- د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 233.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 40.

(3) انظر - د. حسن بشيت خوين: ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 54 وما بعدها.

- د. رابح لطفي جمعة: إكراه المتهم لحمله على الاعتراف، مجلة الأمن العام، عدد 21، سنة 1963م، ص 37.

ولا شك في أن تعذيب المتهم من أجل نزع اعترافه بجرم، لهو أشد صور الآلام التي تقع على الإنسان في كيانه المادي (1).

وهو كثيراً ما يدفع شخصاً بريئاً للاعتراف تخلصاً من ألامه، فمن السهل أن تجبر متهماً على الكلام، لكن من الصعب أن تجبره على قول الحقيقة (2).

والتعذيب متى ما وقع قبل الاستجواب أو بسببه، كان ذلك الاستجواب باطلاً، ويمتد البطلان إلى جميع الأدلة المستمدة منه، والتي من بينها الاعتراف بالجرم (3).

حيث لا يصح التعويل على الأقوال أو الاعترافات، متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه ولو قل قدره (4).

أما عن أثر العنف المترتب على مقاومة المتهم أثناء عملية إلقاء القبض عليه، فهو مباح والاعتراف صحيح، طالما لم يتماد رجل الشرطة في استعمال العنف غير الضروري، إذ في تماديه يعتبر اعتراف المتهم غير إرادي، ولا يعول عليه في الإثبات (5).

(1) د. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، الجريمة المستمرة، دراسة تحليلية في ضوء أحكام القانون المصري والفرنسي وأراء الفقه وأحكام القضاء، الطبعة الثانية، 1994م، ص 27.

(2) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، مرجع سابق، فقرة 202، ص 103.

(3) انظر - د. توفيق محمد الشاوي: بطلان التحقيق الابتدائي بسبب التعذيب والإكراه الواقع على المتهم، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، س 21، مارس 1951م، ص 249.
- د. حسن علي حسن السمني: شرعية الأدلة المستمدة من الوسائل العلمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983م، ص 127.

(4) د. عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة، مرجع سابق، ص 501.

(5) أ. محمد عبد السلام: ضمانات التحقيق الابتدائي، مجلة كلية الشرطة المصرية، العدد العاشر، يوليو 1963م، ص 61.

حيث يستلزم في الاعتراف الصادر عن المتهم أثناء استجوابه، أن يكون صادراً عن إرادة حرة تلقائية، دون أن يتأثر بأي مؤثر خارجي، فيستوي بعد ذلك أن يكون هذا الإكراه قد سبب ألماً للمتهم أو لم يسبب شيئاً من ذلك⁽¹⁾.

وقد أجمع الفقه على أنه لا يجوز استعمال العنف أو الإكراه المادي مع المتهم أو تعذيبه للحصول منه على اعتراف، فأى درجة من العنف تبطل الاعتراف، حتى ولو كان مطابقاً للحقيقة⁽²⁾.

كما استقر قضاء محكمة النقض المصرية على: " أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى، يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة، فلا يصح التعويل على الاعتراف، ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره " ⁽³⁾.

فاعتراف المتهم على نفسه هو في الغالب أقرب إلى الصدق من إقرار غيره، فكما هو معلوم أن الإنسان عادة لا يظلم نفسه وإن جاز له أن يظلم غيره. إذ إن اعتراف المتهم على نفسه بما يستوجب مسئوليته، يجب أن يصدر عن إرادة حرة واعية، وغير متأثرة بأي وسيلة من وسائل الضغط التي تضعف الإرادة وتعدمها، ويجب أن يكون صريحاً لا لبس فيه ولا غموض، بحيث لا يحتمل التأويل⁽⁴⁾.

(1) انظر - د. محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، ص15.

- د. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي، المجلة الجنائية القومية، يوليو 1960م، ص159.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص400.

(3) نقض جنائي مصري رقم (532) لسنة 50ق، مجموعة أحكام محكمة النقض، جلسة 6/16/1980م، ص800.

(4) د. سامي صادق الملا: الاعتراف الإرادي، مجلة الأمن العام، عدد 52، 1971م، ص53.

وصدوره أثناء الاستجواب، ينبغي أن يكون صادراً عن إرادة وطوع واختيار، بعيداً عن أي تأثير يمس المتهم بأي مؤثر خارجي، فإن لامسه إكراه أو كان سبب الوصول إليه غير مشروع، أسفر ذلك عن بطلانه وعدم الاعتداد به⁽¹⁾.

وهذا ما عبرت عنه المحكمة العليا الليبية بقولها " أن إقرار المتهم الذي يصح التعويل عليه في إدانته، يجب أن يكون اختيارياً، ولا يكون كذلك إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد، ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، أي أن العبرة في الإقرار الذي يصح التعويل عليه، هو أن يكون صادقاً وأن يكون اختيارياً، أي صادر عن إرادة حرة لم تشوبها أي شائبة من الإكراه أو غيره مما يعيبها ويؤثر فيها، أما مجرد كونه صحيحاً مطابقاً للحقيقة والواقع، فإن ذلك وحده لا يجعل منه دليلاً قانونياً يصح التعويل عليه، إذا ثبت أن صدوره من المتهم كان غير اختياري منه"⁽²⁾.

موقف الاتفاقيات الدولية والتشريعات من التعذيب :

أ- موقف الاتفاقيات الدولية :

لقد تضافرت الجهود الدولية سواء من خلال الاتفاقيات الدولية أو إعلانات حقوق الإنسان إلى نبذ التعذيب، لما فيه من انتهاك لكرامة وأدمية الإنسان، منادية بضرورة معاملة المتهم باعتباره بريئاً حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه⁽³⁾.

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي، مرجع سابق، ص 159.

(2) المحكمة العليا الليبية 1981/1/1م، مجلة المحكمة العليا، ص 18، عدد 2، ط 2 يناير 1982م، ص 141.

(3) A. Mellor. La Torture. son historio son abolition sa reapparition aux xxe siecle _ maison MAME , Paris 1961.p 321.

حيث جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م متضمناً النص في مادته الخامسة على أنه: " لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة " (1).

ولقد أكدت ذات المعنى الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة كذلك عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966م في المادة السابعة التي جاء فيها على أنه " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو عملية على أحد دون رضاه الحر " (2).

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1975م، إعلاناً بشأن حماية جميع الأشخاص ضد التعذيب، وغيره من العقوبات أو المعاملات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة (3).

ب- موقف التشريعات من حظر التعذيب :

1- موقف المشرع المصري:

حظر المشرع المصري التعذيب في المادة (42) من الدستور الصادر سنة 1971م والتي جاء نصها: " كل مواطن يقبض عليه أو يحبس

(1) د. خليفة كلندر عبد الله: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص338، وراجع من الفقه الفرنسي:

- Graven: Le Problèmes des Nouvelles techniques d'investigation au proces penal, Rev. se. crim. 1950. p 313

(2) د. بهي الدين حسنى: الموائيق الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز الحضارة العربية للنشر 1993م، ص21.

(3) - Jean Rivero , Les Libertés publiques .T.I Les Droits de l'Homme Paris, 1973, p253-264

-vedeL. Droit Adminis tratif, Paris 1973. p303-304

أو تقييد حريته بأي قيد، يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته كإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه⁽¹⁾.

كما جرم المشرع المصري التعذيب في المادة (126) من قانون العقوبات بقوله " أن كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك لحمله على الاعتراف يعاقب بالإشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد". وتناوله في المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية بالحظر بالقول أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه، إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً " ⁽²⁾.

2- موقف المشرع الليبي:

حظر المشرع الليبي التعذيب في المادة السابعة عشر من القانون رقم (20 لسنة 1991م) بشأن تعزيز الحرية حيث جاء فيها على أنه "....يحظر إخضاع المتهم لأي نوع من أنواع التعذيب الجسدي والنفسي أو معاملته

(1) د. إدوار غالي الذهبي: جرائم الموظفين في التشريع الليبي والمقارن، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، 1975 م، ص 171.

(2) هذه الفقرة معجلة بالقانون رقم 37 لسنة 1972م، للجريدة الرسمية العدد 39 في 1972/4/24م، وكان نص الفقرة قبل التعديل: " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً " وقد أضيف إليها للمشرع النص على أنه يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان وأنه لا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً " وهو الحكم الذي أشارت إليه الفقرة (42) فقرة أولى من الدستور.

بصورة قاسية أو مهينة أو ماسة بالكرامة الإنسانية "، كما جرم المشرع التعذيب في المادة (431) عقوبات بالقول "على أن يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة وخمسين ديناراً، كل موظف عمومي استعمل العنف ضد أحاد الناس أثناء ممارسة وظيفته وذلك بطريقة تحط من شرفهم أو بشكل يسبب لهم ألماً بدنياً"، وتضمنت المادة (435) عقوبات على ذات الحظر بقولها " كل موظف عمومي يأمر بتعذيب المتهمين أو يعذبهم بنفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى عشر"، كما نصت المادة (30) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي على هذا الحظر بقولها " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً".

وحيث إن المشرع أجاز لسلطة التحقيق أن تباشر في مواجهة المتهم بعض الإجراءات المتسمة بالإجبار والقسر، ولا تتوقف مباشرتها على رضاه، وأوجب على المتهم الامتثال والخضوع لسلطة التحقيق أثناء مباشرتها تلك الإجراءات وعدم مقاومتها، وإلا ارتكب بذلك جرماً يعاقب عليه القانون، وذلك حرصاً من المشرع على أن ما يناط بسلطة التحقيق يدخل في أسباب الإباحة لعله تكمن في عدم جعل التحقيق مرتبطاً بمشيئة المتهم⁽¹⁾.

ولكون تنفيذ سلطة التحقيق لاختصاصاتها المحددة في القانون وبالكيفية المبينة فيه، لا يعتبر من قبيل معاملة المتهم معاملة لا إنسانية، مهما كانت هذه الإجراءات قاسية ومضرة بمصلحة المتهم، ما دام تطبيقها لم يخرج عن إطار المشروعية، إلا أن سلطة التحقيق قد تبالغ في ممارسة حقها هذا، فتتحرف بذلك عن إطار الشرعية القانونية وتلحق بذلك ضرراً غير مشروع بمصلحة المتهم واعتداء على حقه في الدفاع.

(1) د. محمد زكي أبو عامر: قانون العقوبات، القسم الخاص، مكتبة الصحافة، ط 1989م، ص 675.

وهذا الانحراف له صور عديدة، أخطرها التعذيب السابق الحديث عنه، وإن كانت هذه الصورة نادرة الوقوع في مرحلة التحقيق الابتدائي، لأن السلطة التي تباشره تتمتع بقدر كافٍ من وازع الضمير، إضافة إلى حيادها واستقلالها وكفاءتها العلمية وتجربتها العملية، وإن وقع ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، إلا أن ذلك لا يعني أن المتهم في هذه المرحلة يعامل معاملة البريء، ولا يتعرض لأي نوع من أنواع الإكراه، بل إنه قد يتعرض لصور أخرى من الإكراه المادي والتي منها إطالة أمد الاستجواب وغيرها من المؤثرات .

ومن جانبنا نحث المشرع الليبي بأن يحذو حذو المشرع المصري الذي كان سابقاً في تحديد مجموعة من الجرائم، ونص على عدم انقضاء الدعوتين الجنائية والمدنية عنها بالتقادم، وذلك حرصاً منه على ضمان الحرية الشخصية للأفراد، والتي من بينها جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف.

ثانياً: إطالة الاستجواب :

سبق وان ذكرنا بأن الاستجواب في ذاته يعد إجراء مشروعاً من إجراءات التحقيق، إلا أن سلطة التحقيق قد تعد إلى إطالة الفترة الزمنية التي يخضع فيها المتهم للاستجواب، خاصة وأن الكثير من التشريعات لم تحدد وقتاً معيناً يجب على سلطة التحقيق أن تباشر خلاله الاستجواب، ومن بينها التشريعان المصري والليبي، وبناء على ذلك فإن سلطة التحقيق حرة في اختيار الوقت الذي تراه مناسباً لمباشرة الاستجواب وتحديد المدة التي يتم خلالها.

وعدم تحديد ذلك سواء من حيث الوقت أو المدة، يمكن سلطة التحقيق من إساءة استعمال هذا الحق، متى باشرته في فترات راحة المتهم كفترة الليل أو باشرته لمدة طويلة، قد تمتد لعدة ساعات بقصد إرهاق المتهم والتأثير على إرادته، بدرجة تضطره للاعتراف أحياناً بما لم يفعل.

لهذا اعتبر بعض الفقهاء إطالة الاستجواب إحدى صور الإكراه المادي، خاصة إذا ما تعددت جلساته واتصلت أو تقاربت زمنياً، أو طالَّت قراتها في كل مرة، إلى درجة تنال من سيطرة المستجوب على فكره وإرادته⁽¹⁾.

لذا أوجب المشرع على المحقق أن يبين في محضر الاستجواب، ساعة افتتاح المحضر وساعة قفله، كما أوجبت بعض التشريعات والتي منها القانون الفنلندي، على المحقق ضرورة مباشرته نهائياً محدداً وقت الاستجواب، بما لا يجاوز اثني عشر ساعة متوالية في مرة واحدة، للحد من مخاطر الاستجواب واستغلاله للتأثير على إرادة المتهم، إلا أن هذا التحديد لا يخلو من التحكم أيضاً، فقد تستدعي ظروف التحقيق مباشرة الاستجواب ليلاً، كما لو وقعت الجريمة ليلاً وكانت متلبساً بها، فليس من مصلحة التحقيق أن نمنع المحقق من استجواب المتهم، خاصة في الساعات الأولى من الليل⁽²⁾.

كما أن تحديد مدة جلسة الاستجواب بما لا يزيد على اثني عشر ساعة، يعتبر فترة طويلة كافية لإرهاق المتهم، قياساً على الفترة الزمنية التي يستطيع الموظف أن يؤدي عمله خلالها، وهي لا تتجاوز في الظروف العادية ثماني ساعات على الأكثر.

إن المعيار في تحديد وقت الاستجواب ومدته، ينبغي أن يكون شخصياً لا موضوعياً، لأن الأشخاص تختلف قدراتهم وظروفهم، لذا ينبغي على المحقق أن يوقف الاستجواب، كلما شعر بعدم قدرة المتهم على مواصلته، وأن يعطي الأخير قدراً من الراحة أثناء جلسة الاستجواب، لأن استغراق

(1) د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 320.

(2) انظر - د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 461.

- د. خليفة كلندر عبد الله: مرجع سابق، ص 347.

الاستجواب مدة طويلة يفقد المتهم صفاء تفكيره، وذلك متى ظهرت عليه بوادر الإرهاق، إذ يتطلب الأمر قفل محضر الاستجواب حتى يستعيد المتهم هدوءه، لما في الاستجواب المطول من إرهاق للمتهم وتأثير على إرادته الواعية⁽¹⁾.

لذلك أقر بطلان جميع الاعترافات الصادرة عن المتهم أثناء استجوابه استجواباً مطولاً، لأن الغاية من الاستجواب هي الوصول إلى الحقيقة بالوصول على دليل قولي، ولا يمكن الوصول إلى ذلك، إلا إذا كان المتهم في حالة نفسية تسمح له بإقرار ما يريد الإقرار به بحرية واختيار⁽²⁾.

ومن الصعب بل من الخطأ إجباره على قول الحقيقة، لأن الاستجواب وإن كان وسيلة من وسائل البحث عن أدلة الجريمة، فهو أيضاً وسيلة من وسائل الدفاع، للمتهم كامل الحرية في استغلالها بالكيفية التي يراها محققة لدفاعه، وإجباره على قول ما لا يريد يمثل انتهاكاً لحقه في الدفاع.

وعلى الرغم من أن المشرع المصري والليبي سكتا عن تضمين قانوني الإجراءات الجنائية معياراً زمنياً يعرف به طول الاستجواب، فقد اعتبرنا طول فترته من شأنها التأثير في القوة الذهنية للمتهم، على نحو ينفي صفة الحياد عن السلطة المختصة بالتحقيق، وتركا للمتهم أن يدفع بطول الاستجواب، متى ما أرهاقه وأثر في حريته أمام محكمة الموضوع، والتي لها السلطة التقديرية في قبول ذلك الدفع، شريطة أن يكون التسبيب سائغاً، وذلك لأن شعور المتهم بالإرهاق من الاستجواب يعد ضابطاً نسبياً، يختلف باختلاف درجة التحمل من شخص لآخر⁽³⁾.

وقد سار قضاء محكمة النقض المصرية، على أن مجرد استطالة زمن

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 560 وما بعدها.

(2) د. عبد الحميد الشولبي: الإخلال بحق الدفاع، مرجع سابق، ص 100.

(3) د. رفاعي سيد سعيد: ضمانات المشتكي عليه في التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة، منشورات جامعة آل البيت الأردن، الطبعة الأولى، بدون ذكر سنة نشر، ص 110 وما بعدها.

التحقيق لاستكمال إجراءاته لا يؤثر على سلامة إرادة المتهم ولا يعيب اعترافه، وضابط ذلك عدم اعتباره من قبيل الإكراه، ما لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً، وهو بالتالي لا يعد من قبيل الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك⁽¹⁾.

إذ من المعلوم بأن إطالة مدة الاستجواب ترهق المتهم وتشتت تركيزه وتؤثر على إرادته، كما أن تعمد المحقق إرهاب المتهم بإطالة الاستجواب وإجباره على الاعتراف في ظروف نفسية صعبة، يخرج عن حياد التحقيق مما يرتب بطلان الاستجواب.

ولذلك فإننا نناشد المشرع المصري والليبي بضرورة النص صراحة على تحديد أوقات محددة ومدة زمنية معينة يتم الاستجواب خلالها، من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للمتهم، لأن لجوء المحقق إلى إرهاب المتهم بالاستجواب المطول، يؤدي إلى إضعاف إرادته وعدم تركيزه، مما قد يضطره في النهاية إلى الاعتراف، وذلك من أجل التخلص من الاستجواب المطول، بالإضافة إلى إحداث إجهاد نفسي له، وأن يحدد حداً أقصى لساعات الاستجواب في اليوم.

ثالثاً: استخدام الكلاب البوليسية :

تعد الاستعانة بالكلب البوليسي للاعتراف على المتهمين، وسيلة من وسائل الإكراه التي يبطل بها الاعتراف الصادر عن المتهم، ويستوي في ذلك هجوم الكلب البوليسي على المتهم من عدمه⁽²⁾.

(1) د. عبد الرؤوف مهدي عبيد: شرح لقواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 502 وما بعدها.
(2) د. رابح إبراهيم لطفي جمعة: اعتراف الكلب البوليسي وحجته في الإثبات في المواد الجنائية، مجلة الأمن العام، عدد 5، أبريل 1959م، ص 63.

إذا لا يعد تعرف الكلب البوليسي على المتهم إجراء من إجراءات التحقيق، التي يوجب القانون فيها شكلاً معيناً، بل هو مجرد قرينة يمكن الاستئناس إليها في تعزيز أدلة الاتهام، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن ترقى إلى مرتبة يمكن اعتبارها كدليل أساسي على ثبوت التهمة⁽¹⁾.

والاستعتراف يتم بطريقة يوضع فيها المتهم بطابور الاستعتراف بين عدد من الأشخاص، ليمر الكلب الشرطي رفقة مدربه للتعرف على الجاني بحضور عدد من أفراد الشرطة.

ولقد قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بالقول " أن الإكراه يكون متوافراً عند هجوم الكلب البوليسي على المتهم وتمزيق ملابسه وإحداث إصابات به " ⁽²⁾.

كما قضت في حكم آخر " بأن الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسي عليهم، يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها ذلك التعرف، سواء هجم عليهم الكلب أو لم يهجم، وسواء أحدث لهم إصابات، أم لم يحدث شيئاً من ذلك " .

ويرى الدكتور سامي صادق الملا بحق، بأن الاستعانة بالكلب البوليسي يسهم في خلق جو إرهابي، قد يدفع بالمتهم إلى الإقرار بجرم لم يرتكبه، خوفاً من اعتداء الكلب عليه، وعلى نحو يفسد الاعتراف الصادر عنه، ويبطله حتى ولو كان ذلك قاصراً على إرهابه دون الهجوم عليه⁽³⁾.

ومهما يكن من أمر، وإن أمكن الاستعانة بالكلاب الشرطية لمعرفة

(1) عقيد أحمد بسيوني أبو الرؤوس: المتهم، مرجع سابق، ص 271.

(2) نقض جنائي مصري، جلسة 26 / 12 / 1949م، مجلة المحاماة، العددان الخامس والسادس، ص 30، ص 714.

(3) نقض جنائي مصري، جلسة 12 / 12 / 1958م، مجموعة أحكام النقض، رقم 248، ص 1017.

الجناة الهاربين أو الأماكن التي خبئت فيها المسروقات أو أدوات الجريمة، فإن ذلك لا يستدعي الاستعانة بها، بقصد إرهاب المتهم لحمله على الاعتراف، إذ قد تسوقه مشاهدة الكلب إلى أن يبوح بجرم لم يقترفه، خوفاً من احتمال الهجوم عليه، خاصة وأن بعض من الناس لا يستطيع تمالك أعصابه واستساغه المنظر المروع بمشاهدة الكلب⁽¹⁾.

وما يهمنا هنا، أن ما يقر به المتهم من اعترافات تحت تأثير الخوف من الكلب البوليسي، تعد تلك الاعترافات باطلة، سواء حصل الاعتداء أو لم يحصل في حق المتهم .

واستخدام الكلاب، ليس من الإبداع الخاص لرجل البوليس، بل على مر العصور كان يستخدم الكلب في خدمة الإنسان، حيث استخدمه في أعمال الصيد والحراسة، كما استخدم في الكشف والتتبع عن الأشخاص المتورطين والهاربين من العدالة، وذلك لما يتمتع به من حاسة شم قوية، والتي تساعد في الضبط متى استخدم الكلب عقب الحادث مباشرة، وقبل تعرض الأثر للعبث به نتيجة عوامل الهواء والتعرية⁽²⁾.

وقد أثار استخدام الكلاب البوليسية في الاستجواب اعتراضات من جانب الفقه والقضاء، حيث أقرت محكمة النقض المصرية مشروعية استخدام الكلاب الشرطية في التحقيق، كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن الجريمة⁽³⁾.

وذهبت المحكمة في حكم لها " بأن استعراف الكلاب البوليسية، لا

(1) د. سامي صادق الملا: حجية استعراف الكلاب الشرطية أمام القضاء، المجلة الجنائية، العدد الأول، مارس 1974م، ص 53.

(2) د. رابع إبراهيم لطفي جمعة: استعراف الكلب البوليسي، مرجع سابق، ص 36.

(3) نقض 3 ديسمبر، سنة 1965م، مجموعة أحكام النقض المصرية، رقم 37، س 16، ص 899.

يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تقرير الأدلة القائمة في الدعوى، دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم " (1).

مقررة بذلك " أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً، ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع، ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر ذلك التهديد أو ذلك الإكراه، والأصل أنه يتعين على المحكمة، أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والإجابات المقول بحصولها، لا إكراه عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه.

وإذا كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه، بتخلف أصاب بالطاعنين نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليهما، واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها، وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه استناداً إلى تفاهة الإصابات الملحقة به، وأن اعترافه جاء صادقاً ومطابقاً لماديات الدعوى دون أن تعرض الصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين إصابتهما، فإن حكمها يكون عندئذ قاصراً متعيناً نقضه " (2).

كما جاء في حكم آخر لمحكمة النقض المصرية أنه " إذا استجوب المتهم عقب استعراق الكلب البوليسي ووثوبه عليه ثم تمزيق ملابسه أو عقره، فإن هذا الاستجواب يعد باطلاً، وكذلك الدليل المستمد منه وخاصة الاعتراف، لأن صدوره في هذه الحالة يعد نتيجة لتأثير مادي على إرادة المتهم، وبالتالي فإن الاعتراف الصادر منه لا يكون حراً أو صادراً عن اختيار مطلق " (3).

(1) نقض 20 مارس سنة 1956 م، مجموعة أحكام النقض المصرية، رقم 116، س7، ص394.

(2) نقض جنائي مصري رقم 914 لسنة 35 ق، جلسة 1965/10/25 م، س16، ص739.

(3) نقض 22 نوفمبر 1949 م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، رقم 32، س1، ص78.

ومتى انعدمت الإرادة يبطل الاعتراف ويفقد أثره القانوني في الإثبات، كما يبطل الاعتراف المترتب على هجوم الكلب البوليسي على المتهم، حتى ولو كانت الإصابة المترتبة على ذلك بسيطة ولا تحتاج إلى علاج⁽¹⁾.

وكذلك يبطل الاعتراف الصادر عن المتهم، إذا تبين أن هذا الاعتراف صدر من المتهم وهو مكره، لو ثوب الكلب عليه دفعا لما خشيه من أذاه⁽²⁾.

لا خلاف في تحقق الرهبة في نفسية المتهم بمجرد مشاهدة الكلاب البوليسية، لما تظهره من منظر مروع، يفقد الإنسان اتزانه بمجرد الرؤية، لا سيما عندما يكون في موضع اتهام وأريد التعرف عليه في طابور الاستعراض، الذي ولا شك يكون معه في حالة نفسية صعبة تتم عن قلق وتوتر، ويستوي في ذلك هجوم الكلب عليه أو عدمه.

فالإنسان كتلة من المشاعر والأحاسيس التي تتأثر بالعبارات، فما بالك لو شاهد مناظر من الصعب مناظرتها، لما تتطوي عليه من مساس بحريته وكرامته، ولما تمثله من وحشية، لهذا نرى وجوب عدم اللجوء إليها كوسيلة إثبات، وإن قصرت الاستعانة بها فيكون ذلك في الحالات الحرجة، التي يتطلبها الحال لتتبع آثار الجريمة دون الاعتداد بها وبما يصدر عن المتهم من اعترافات، لكونها تعتبر وسيلة من وسائل الإكراه، التي تبطل الاعتراف الصادر عن المتهم سواء هجم الكلب عليه أم لا.

ذلك لأن كل ما يصدر عنه من أقوال عقب استعراض الكلب عليه، يكون وليد حالة نفسية مضطربة، تجعل المتهم لا يعي ما يقول، نتيجة المنظر

(1) نقض 25 أكتوبر سنة 1965م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، رقم 140، س16، ص739.

(2) نقض 16 ديسمبر سنة 1949م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، رقم 71، س1، ص303.

المروع للكلب البوليسي وما يصدر عنه من اندفاعات، تجعل المتهم في وضع حرج، وتبعاً لذلك وتخلصاً من الرهبة قد يعترف بأمور لم يرتكبها، تخلصاً مما يعانيه نتيجة ذلك، وإن كان من الممكن قصر استخدام الكلاب البوليسية في تتبع الجناة ومحاولة العثور على الأتلة، والاستعراف بالكلب يعد وسيلة من وسائل الإكراه، التي لا تخلو من المساس بالمتهم لحمله على الاعتراف دون طوع أو اختيار.

رابعاً: استعمال الوسائل العلمية الحديثة في الاستجواب :

تضاعف الاهتمام بالوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في كشف الجريمة، بسبب ما تتطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، فتناولتها أغلب الدراسات وحظت بعناية كبيرة من قبل الندوات والمؤتمرات الدولية، وقد ثار جدلٌ فقهيٌّ كبيرٌ حول مدى جواز استخدامها في التحقيق الجنائي عند استجواب المتهم للحصول على اعتراف منه، وفيما يلي نعرض لها بالحديث تباعاً:

1- التنويم المغناطيسي :

يعتبر التنويم المغناطيسي نوعاً من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر، يمكن إحداثه صناعياً عن طريق الإيحاء بفكرة النوم، ولقد استخدم منذ القدم في علاج الأمراض النفسية لحمل المريض على تذكر أسباب مرضه ورده إلى وعيه وشعوره (1).

وبالتالي فإن فائدة التنويم المغناطيسي تنحصر في تسهيل عملية الإيحاء، إذ يعد علاجاً بمثابة التخدير في العملية الجراحية (2).

(1) د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 174 وما بعدها.

(2) المستشار عدلي خليل: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 142.

حيث عرفه البعض بأنه محاكاة للنوم الطبيعي للإنسان، بواسطة افتعاله والوصول بالشخص الخاضع للتويم، إلى حالة يفقد فيها السيطرة على عقله الباطن وتطوع إرادته لإرادة القائم على تتويمه مغناطيسياً⁽¹⁾.

والتويم المغناطيسي يكون الإنسان خلاله تحت تأثير سيطرة المنوم، مما يعطل بعض ملكات عقله، ويجعله لا يعي ما يصدر عنه، وهو بهذا يعتبر وسيلة لقهر الإرادة وتعطيلها، ويعد من الأساليب الحديثة المستعان بها في التحقيق الجنائي أثناء الاستجواب⁽²⁾.

ويشكل في جميع مراحل ودرجاته قيداً على حرية المتهم ويؤثر في إرادته، بل قد يحجمها تماماً في درجاته العميقة، مما يؤدي بالتالي إلى بطلان الدليل المستمد من استجواب لا شعوري أجرى تحت سيطرة التويم المغناطيسي⁽³⁾.

أ - مدى مشروعية الاستجواب تحت تأثير التويم المغناطيسي:

لقد أثار استخدام التويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي جدلاً فقهيّاً كبيراً انقسم الفقه بشأنه إلى اتجاهين، أحدهما رافضٌ لاستخدامه وهو يمثل اتجاه غالبية الفقه، واتجاه مؤيد وهو يمثل قلة وفيما يلي نعرض للاتجاهين :

(1) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص 80.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 358.

(3) مقدم د. فريد القاضي: الاستجواب للاشعوري، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الثالثة للمنعة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية في الفترة من (3 - 6) أبريل سنة 1965م، لبحث الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية، مجلة الأمن العام، عدد 30 يوليو سنة 1965 م، ص 514.

– الاتجاه المعارض :

يمثل هذا الاتجاه غالبية الفقه، ويرى أنصاره رفض استخدام التتويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي، لأن استخدامه يؤدي إلي بطلان الدليل المتحصل تحت تأثيره، والذي يصيب إرادة المتهم إلى الحد الذي يعدمها، ويبطل كافة الاعترافات الصادرة عنه عند استجوابه، ذلك لأن المتهم في هذه الحالة يكون خاضعاً لتأثير من ينومه، فتأتي أجوبته صدى لما يوحى إليه⁽¹⁾.

ويعتبر مكرهاً مادياً على ما يأتيه من أفعال وأقوال، لهذا يكاد ينعقد الإجماع على رفض التتويم المغناطيسي كوسيلة لاستجواب المتهم، حتى ولو لم يوجد نص تشريعي يقضي بتجريمه وإن وافق عليه المتهم، لأن ضمانات الدفاع لا تخصه وحده، بل تخص سائر أفراد المجتمع⁽²⁾.

– الاتجاه المؤيد :

يرى أنصار هذا الاتجاه وهم قلة، بأنه من الممكن استخدام التتويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي، شريطة مراعاة الشروط التي تضمن عدم الانحراف به عن الغرض المطلوب، والتي أهمها موافقة المتهم واللجوء إليه عند الحاجة أو الضرورة القصوى، واستعماله من قبل خبير متخصص، مستندين إلي أنه رغم الاعتراضات التي تواجه استخدامه، إلا أنه مع ذلك يعتبر نظرية نسبية تختلف من حيث الكيف والكم بالنسبة للأشخاص الخاضعين له ومدى تأثيره عليهم، كما أن هناك الذي يستطيع أن يقاوم بنجاح

(1) انظر- د. مصطفى محمد الدعيدي: التحريات والإثبات الجنائي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2004م، ص277.

- د. رابح إبراهيم لطفي جمعة: مشروعية الدليل الذي تحصل عليه الشرطة، مجلة الأمن العام المصرية، س4، عدد 113، أبريل 1961م، ص43.

(2) د. عدنان عبد الحميد زيدان ضمانات المتهم والأساليب الحديثة للكشف عن الجريمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1983م، ص274.

جميع الأسئلة التي قد يعتقد أنها في غير صالحه أو لا تتفق مع مستويات أخلاقه، مشيرين إلي أن ذلك، لا يجب أن يكون عقبة تمنع من بحث مدى إمكانية الاستفادة منه (1).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه مما يحد من ذلك القلق، كون القاضي له أن يتبين قيمة الاعتراف من خلال المطابقة بينه وبين الأدلة الأخرى المطروحة، فإذا ثبت أنها لا تعززه كان له أن يسقط الاعتراف من ميزان حسابه، وله الخيار في الأخذ به من عدمه (2).

ب- موقف المواثيق الدولية والتشريعات من استخدام التنويم المغناطيسي:

تضمنت المواثيق الدولية حظر استخدام التنويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي، حيث ورد بتقرير لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، الصادر في يناير 1992م حظر اللجوء إليه والذي جاء فيه " لا يجوز إخضاع أي شخص مقبوض عليه أو محبوس لإكراه مادي أو معنوي أو لغش أو لحيل خداعية أو إيحائية أو لاستجابات مطولة أو لتنويم مغناطيسي، كما لا يجوز أن يعطي محاليل " (3).

على خلاف ذلك موقف المشرع في مصر وليبيا، فقد خلا التشريعان من نص صريح يحظر اللجوء إلى استخدام التنويم المغناطيسي، إلا أن ذلك الحظر يفهم ضمناً من نصوص قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات.

كما أن الفقه في البلدين، يكاد يجمع على رفض هذه الوسيلة، لما تسببه من

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 489 وما بعدها.

(2) مقدم د. فريد القاضي: الاستجابات للشعوري، مرجع سابق، ص 514 وما بعدها.

(3) أ. طارق عزت رخان: تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1999م، ص 215 وما بعدها.

إكراه للمتهم، إضافة إلى أن استخدامها يصنم الضمير الإنساني، لكونها تعامل الإنسان كحيوانات المعمل، وتستعيد التعذيب الذي كان في الماضي ثم لنقضي.

ونحن نرى عدم مشروعية استخدام التتويم المغناطيسي، كوسيلة من وسائل الحصول على دليل في المسائل الجنائية، مؤيدين ما ذهب إليه الاتجاه الغالب في الفقه الرفض لاستخدامها، لما تنطوي عليه هذه الوسيلة من قهر لإرادة المتهم، ولا يغير من الأمر شيئاً كون المتهم قد طلب استخدامها أو وافق على ذلك؛ لاحتمال أن يكون رضاه ناتجاً عن خوفه من أن يفسر رفضه للخضوع لهذه الوسيلة قرينة ضده، كما أن الرضا يتطلب العلم بالحق، وأن يكون له حرية رفض قبول الإجراء، ولا يوجد شيء من ذلك في حالة استخدام تلك الوسيلة، علاوة على أن استخدامها يشكل مساساً بحرية المتهم النفسية والجسدية، وأن التجارب أكدت عدم دقة ما يسفر عن استخدامها من نتائج.

ولذا فإننا نناشد المشرع المصري والليبي، بالنص صراحة على عدم استخدام هذه الوسيلة في التحقيق الجنائي مع المتهم، ذلك لكون الاستجواب يتطلب سلامة إرادة الأخير من أي تأثير، علاوة على أن استخدامها يشكل إكراهاً للمتهم، قد يسفر عن اعترافات رغماً عنه ودون اختياره وطوعه .

ناهيك على أنها تمثل وسيلة تعذيب للمتهم ما كان ليخضع لها، لولا البحث بتلك الوسيلة في مكنونات النفس، والذي يشكل اعتداء صارخاً على سريرته، وعلى نحو يعدم إرادته ويبطل الدليل المستمد من استخدامها، ولذلك يجب حظر اللجوء لاستخدام التتويم المغناطيسي عند استجواب المتهم.

2- العقاقير المخدرة (مصل الحقيقة) :

العقاقير المخدرة " Lenarco analysis " أو ما يسمى بعقاقير الحقيقة " Serume de verite ". هي عبارة عن مواد من شأنها أن تجعل متعاطيها

يستغرق في نوم عميق يستمر فترة ثم تعقبها اليقظة، وهي كثيرة من أشهرها صوديوم البانتوتال "Sodim panthotal" (1).

ويترتب على تعاطي المواد المذكورة، أن الشخص يفقد أثناء نومه القدرة على التحكم الإرادي والاختياري، بينما يظل محتفظاً بالجانب الإدراكي أو الشعوري وتحت تأثير التخدير يكون الشخص أكثر قابلية للإيحاء والمصارحة، بما يدور في خلده من أسرار ومشاعر مكبوتة لأن استعمالها يكشف عن مكنون نفس الإنسان، الذي يجب ألا يخرج إلا بإرادته وحده ودونما تأثير عليه (2).

وتحريم استخدام العقاقير يرجع إلى أن استجواب المتهم بعد تخديره يجعله يتكلم بسهولة ودون وعي يدلي بمعلومات صحيحة وأخرى خاطئة، مما هو مخزون في عقله الباطن، وذلك للوصول إلى المعلومات والأسرار التي يخفيها (3).

أ- موقف المؤتمرات الدولية من مشروعية استخدام العقاقير المخدرة :

لقد أصبح استخدام العقاقير المخدرة محل استهجان من قبل المؤتمرات الدولية الراضية للجوء لاستعمال هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم.

حيث ورد في توصيات المؤتمر الدولي للطب الشرعي المنعقد في عام لوزان سنة 1945م رفضه السماح باستعمال العقاقير المخدرة أو أي عقار من هذا القبيل لما ينطوي عليه من اعتداء على حرية العقل الباطن للمتهم (4).

(1) د. خليفة كلندر عبد الله: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 351.

(2) انظر - د. عبد المنعم محمد بدر: مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1987م، ص 13.

- د. محمد رمضان بارة: أحكام تعاطي المخدرات في التشريع الليبي، دراسة مقارنة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات 2006م، ص 30.

(3) DeLay La Marco _ ana Lyse. Revue de. Paris, 1949, p.84.

(4) د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 183.

كما أكدت الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة في فيينا 1960م رفضها اللجوء إلى استعمال العقاقير المخدرة أثناء التحقيق للحصول على اعتراف المتهم واعتبرتها انتهاكاً لحقوقه، وكذلك ما أكدته المؤتمر الدولي الثاني للدفاع الاجتماعي الذي انعقد في مدينة لياج 1949م⁽¹⁾.

وهو ما أوصت به لجنة حقوق الإنسان بعدم اللجوء إلى استخدام العقاقير المخدرة أو أي وسيلة من شأنها للتأثير على حرية المتهم، وعدم قبول أي اعتراف يدلي به تحت تأثيرها، معتبرة تخدير المتهم بعقار الحقيقة إكراه يشل حرية الدفاع المقررة للمتهم⁽²⁾.

وعلى نحو يفيد بعدم جواز استخدامها في التحقيق حتى مع موافقة المتهم على ذلك⁽³⁾.

ب- موقف الفقه حول مدى مشروعية استخدام العقاقير المخدرة :

لقد أثار استخدام العقاقير المخدرة في التحقيق الجنائي مع المتهم، جدلاً فقهيّاً كبيراً انقسم الفقه خلاله إلى اتجاهين، الأول مؤيد لاستخدامه، والثاني معارض له وهذا الاتجاه الأخير يمثل الرأي الغالب في الفقه المقارن وفيما يلي نعرض للاتجاهين:

- الاتجاه المؤيد:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه لا يوجد ما يمنع قانوناً من الاستفادة بهذه

(1) د. موسي مسعود ارحومة عبد الله: حرية القاضي في تكوين عقيدته، دراسة مقارنة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بدون ذكر سنة النشر، ص100.

(2) عقيد. أحمد بسيوني أبو الرؤوس: مشكلة المخدرات والإيمان، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر تاريخ النشر، ص11.

(3) د. محمد إبراهيم زيد: مشروعية استخدام الأساليب الفنية الحديثة، مجلة الأمن العام، ص14، العدد 54، يوليو 1971م، ص68.

الوسيلة في أعمال الخبرة النفسية والعقلية، وأنه لا مجال للقول بأن الشخص الخاضع لتأثيرها لا يتمتع بإرادة حرة، مستدئين إلى القول بأن الاستجواب تحت تأثيرها لن يتعرض إلا لدراسة النواحي النفسية والعقلية الخاصة بالمتهم، ولا يجوز معارضة ذلك بحجة عدم وجود نص يسمح به .

وبالتالي فإن الادعاء بأن التحقيق عن طريق التخدير يشكل اعتداء على كرامة المتهم وسلامة جسده، والقول بأن اللجوء للتخدير يعتبر إحياء لعهد التعذيب، قول يعد محل نظر، لما أثبتته التجارب من وجود اعتداءات أشد خطورة من التخدير لم يثار حول مشروعيتها أي جدل معارض، والتي منها أخذ عينه من دم المتهم بالسكر لتحليله وكشف حقيقة ما يدعيه.

ومن المبررات التي ساقها أنصار هذا الاتجاه، أن هناك اعتباراً جوهرياً له أهميته، وهو أن الاستجواب لم يعد يقتصر هدفه على البحث عن أدلة الاتهام فحسب لكي يتقل عبء الإثبات، بل أيضاً يهدف إلى مساعدة المتهم في تأكيد براءته، علاوة على تمكينه الاستفادة من جملة شروط يجب مراعاتها عند استخدام العقاقير المخدرة في التحقيق الجنائي، حتى يتم استخدام هذه الوسيلة بشكل صحيح مثل:

1- يشترط في اتخاذ هذا الإجراء الحصول على موافقة المتهم الصريحة، لأنه من له حق المعارضة على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بسلامة جسده.

2- قصر استخدامه في حالات الجرائم الخطيرة، مثل جرائم أمن الدولة على سبيل المثال، والتي تقع ضد المصلحة العامة.

3- وجود قرائن ولو لم تكن كافية تشير إلى أن الشخص الذي سيخضع لتلك الوسيلة هو مرتكب الجريمة.

4- ألا يسمح به إلا بحضور المحقق وكيل النيابة ومحامي المتهم، ليكونوا شهوداً على مشروعية الإجراءات.

5- أن توكل مهمة تخدير المتهم لخبير فني متخصص، له دراية كافية بجميع التفاصيل، على أن يراعي كونه طبيباً وأخصائياً نفسياً في ذات الوقت⁽¹⁾.

ـ الاتجاه المعارض:

يمثل هذا الاتجاه الرأي الغالب في الفقه، الرافض لاستعمال العقاقير المخدرة كوسيلة لاستجواب المتهم بقصد انتزاع اعترافه لجملة أسانيد تكمن في الآتي:

1- أن موافقة المتهم على إخضاعه للتخدير لا محل لها، وذلك لأن الضمان القانوني المتمثل في حرية المتهم في إبداء أقواله، ضمان هام لا يجوز التهاون فيه أو التنازل عنه لتعلقه بالنظام العام وكونه يتعلق بحقوق الإنسان، ومن ثم لا يملك المتهم تبعاً لذلك مصادرة حريته وإباحة إكراهه على أن يقول الحقيقة⁽²⁾.

2- أن التجارب لم تؤكد بعد ثبوت صحة ودقة النتائج التي يتم التوصل إليها عند استجواب المتهم باستخدام العقاقير المخدرة، ومن ثم تظل محل شك في جديتها وتعتبر نسبية في حد ذاتها لا تستبعد معها مخاطر الغلط، كما أنها تمثل خطوة تعرض سلامة جسد الإنسان للخطر⁽³⁾.

3- أن استخدامها يشكل اعتداء صارخاً على الحرية الشخصية للمتهم ويمثل مساساً بكرامته، لكونه يكشف عن مكنونات سريرته، والتي

(1) د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 473 وما بعدها.

(2) مستشار عدلي خليل: مرجع سابق، ص 145.

(3) أ. عاطف برسوم: مشروعية استخدام العقاقير في الاستجواب، مجلة المحاماة، العددان السابع والثامن السنة التاسعة والمئتون، 1989م، ص 32.

يحرص على عدم اللوح بها أو إطلاع الغير عليها، والتي تخرج بإرادته ولا تنتزع منه انتزاعاً⁽¹⁾.

4- أن الاعتراف المستمد من استخدامهما، لا يعد وليد إرادة حرة واعية، فالمتهم لا يعي ما يقول ولا يدرك ما يصدر عنه، لوقوعه تحت تأثير العقاقير المخدرة⁽²⁾.

ج- موقف المشرع المصري والليبي:

لم تتضمن قوانين الإجراءات الجنائية في مصر وليبيا نصاً صريحاً يحرم اللجوء لهذه الوسيلة في التحقيق الجنائي.

وإن كان هناك إجماع فقهي، على عدم جواز اللجوء إليها أثناء الاستجواب معتبراً تخدير المتهم من قبيل الإكراه المادي، وذلك لأن الإنسان تحت تأثيرها يكون فاقداً للسيطرة على إرادته، مما يجعله ييوح بكل الأسرار التي تنقل كاهله⁽³⁾.

كما قضت محكمة النقض المصرية باعتبار هذه الوسيلة من قبيل الإكراه المادي، الذي يؤثر في أقوال المتهم الصادرة بناء عليها ويشوبها بالبطلان⁽⁴⁾.

وما تجدر الإشارة إليه أن كلا التشريعين المصري والليبي، قد حظرا استخدام كل الوسائل التي من شأنها التأثير على إرادة المتهم، بأن تفقده القدرة على التفكير وتسلبه حرية الاختيار، ومن بين هذه الوسائل العقاقير المخدرة،

(1) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 262.

(2) د. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، مرجع سابق، ص 150.

(3) د. محمد سامي النبرلوي: مرجع سابق، ص 467.

(4) نقض جنائي مصري، رقم " 2145 " لسنة 23 ق، جلسة 1954/1/18م.

لذلك فهي تدخل في عداد الأعمال غير المشروعة، التي يجب على المحقق عدم اللجوء إليها عند الاستجواب، ولا نرى محلاً للجدل بشأنها اعتماداً على أنه لا يوجد نص يحظر استخدامها .

لا شك في أن العقاقير المخدرة أو ما يسمى بمصل الحقيقة تعتبر نوعاً من السموم المؤثرة على سلامة إرادة الإنسان ووعيه، فمهما كانت طريقة استعمالها سواء بالشم أو الحقن في الوريد، فإنها تحمل في طياتها العديد من الأمراض والمخاطر التي تصيب العقل وتعدم ملكاته، وعلى نحو يشكل أساساً بجسم المتهم واعتداء على حرية الشخصية، ويستوي أن يكون تعاطيها قد تم برضا المتهم أو عدم رضاه .

ومن ثم فإننا نؤيد النداءات المتكررة المنادية بعدم جواز مشروعيتها كوسيلة من وسائل الإثبات، لما تتطوي عليه من تأثير بالغ الخطورة يفقد المتهم حرية في الإدلاء بأقواله ويجعله لا يعي ما يقول، ولا يخفي ما فيه إضرار به، كما أن الإحصائيات أكدت عدم مشروعيتها لما تسببه من وفيات، والتي تستدعي رفض اللجوء إلى استخدامها أثناء الاستجواب .

ناهيك على أن استخدامها لم يسلم من النقد، بالنسبة للنتائج التي تسفر عنها، ومن ثم لا قيمة لقبول المتهم للخضوع لها، لأن هذا الأمر متعلق بالنظام العام، إضافة لكون للقانون يستوجب في الاعتراف أن يصدر عن إرادة حرة واعية للمتهم، وهذا غير متحقق في الخاضع للتخدير.

ومن ثم فإننا نناشد بالمشروع في كل من مصر وليبيا، التدخل بالنص الصريح على عدم جواز استخدامها في أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، وعدم قبولها في الإثبات، لما تتطوي عليه من إكراه يشل إرادة المتهم، ويعدمها ويبطل ما يسفر عنها من اعترافات أثناء الاستجواب، ونميل إلى تأييد ما أورده الاتجاه الفقهي المعارض لاستخدامها كوسيلة إثبات في التحقيق الجنائي لوجهة ما ساقه من مبررات.

المطلب الثالث

المؤثرات الأدبية على الاستجواب

(الإكراه المعنوي)

لا يشترط في الإكراه الذي يعيب الاستجواب، أن يكون دائماً في صورة مؤثرات مادية ملموسة يمثل اعتداء جسمانياً على المتهم، بل له شكلاً آخر غير حسي لا يقل أهمية عن الإكراه المادي، فيؤثر في نفسية المتهم ويضعف إرادته مما يعيب الإجراء ويبطل نتائجه.

والإكراه المعنوي أدق شأناً من الإكراه المادي في تحديد معالمه، إذ يصعب وضع معيار قاطع له، ذلك لأنه يتعلق بأمور نفسية تختلف من شخص لآخر، باختلاف السن والجنس ودرجة التحمل والتعليم والخبرة، وبالتالي يتعين على القاضي أن يكشف عن مدى العلاقة بين الإكراه والاعتراف بمراعاة لمختلف الظروف المحيطة به لاسيما نفسية المتهم ومقياس تأثره.

وصور المؤثرات الأدبية عديدة، فقد تتخذ شكل الوعد والإغراء أو التهديد أو تحليف المتهم اليمين أو استعمال وسائل الحيلة والخداع أو كشف الكذب بالوسائل العلمية الحديثة، فكل هذه الصور تمثل إكراهاً من شأنه المساس بالحرية الشخصية للمتهم، على نحو يؤثر في سلامة إرادته عند استجوابه.

وفيما يلي نعرض لبعض صور مؤثرات الاستجواب التي يتعرض لها المتهم :

أولاً: الوعد والإغراء :

الوعد: هو بعث الأمل لدى المتهم بشيء يتحسن به مركزه ويكون له

أثر على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والإقرار. وهو بذلك يعد سبباً للريبة في الاعتراف ويهدد قوته كدليل، إذ قد يصعب على المتهم تحت تأثير الوعد والإغراء المقاومة مما يدفعه إلى الاعتراف دون حرية منه (1).

وأمثلة الوعد كثيرة ومتعددة، فقد يعد المحقق المتهم بالإفراج عنه إن هو أقر له بما يريد، وقد يعده بعدم حبسه، وقد يعده بالألا يحرر إقراره في محضر الاستجواب، فكل وعد من هذا القبيل، لاشك أن له تأثيراً كبيراً على إرادة المتهم يستهويه للإقرار بما كان يريد الاحتفاظ به لنفسه ويفسد إرادته، ومثل هذا الوعد يمثل عذاباً نفسياً يندرج تحت الإكراه المعنوي.

ولكي يصل للوعد والإغراء إلى مرتبة الإكراه المعنوي، يجب أن يكون مؤثراً على إرادة المتهم بحيث لا يستطيع مقاومته، أما إذا لم يصل إلى ذلك القدر من التأثير على إرادة المتهم فلا يعتبر إكراهاً، وبالتالي لا يترتب عليه بطلان الاستجواب ونتائجه، والأجدر بالمحقق أن ينأى عن هذه الأساليب المشبوهة (2).

وحتى يكون للوعد أو الإغراء أثر في بطلان الاستجواب، يجب أن يصدر من شخص له نفوذ في الدعوى، بحيث يستطيع أن ينجز ما وعد به أو على الأقل يساعد على تحقيقه بأي كيفية، كتمثيل الإدعاء والمحقق وضابط الشرطة، أما إذا كان من قام به لا يعد ذا صلة بالدعوى، فإن ذلك لا يعيب الإجراء ويظل اعتراف المتهم صحيحاً (3).

إذا من المهم إضافة لصدوره عن شخص له نفوذ في الدعوى، أن

(1) د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية، مرجع سابق، ص 87.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 428.

(3) د. عبد الإله النوايسة: ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2000م، ص 234.

يكون الوعد والإغراء ذا قيمة يصعب على الشخص العادي مقاومته، بحيث يكون دافعاً له للاعتراف، بمعنى يشترط في الوعد والإغراء المؤثر في الاعتراف أن يكون ذا فائدة مرجوة للمتهم، بحيث يدفعه طمعه في تلك الفائدة إلى الاستجابة لهذا المؤثر

والمعيار في تحديد مدى قدرة هذا الأسلوب على التأثير على إرادة المتهم هو معيار شخصي، لأن هناك من لديه القدرة الكافية على مقاومة الإغراء مهما كان، وهناك من تضعف إرادته أمامه مهما كان بسيطاً.

لذا فإنه كلما كان الوعد والإغراء مؤثراً على إرادة المتهم، كلما كان الاعتراف الناتج عنه باطلاً، لأن الاعتراف الذي يصلح سنداً للحكم بالإدانة، يلزم أن يكون خالياً من عيوب الإرادة وإلا كان باطلاً.

أما إذا كان الاعتراف ناتجاً عن توهم المتهم بالوعد، فإنه يقع صحيحاً مستوفياً لشروطه، ولا تأثير عليه بما يدعيه المتهم نتيجة توهمه وعداً من المحقق بالإفراج عنه، أو عدم تقديمه للمحاكمة ما دام المحقق لم يتصرف تصرفاً إيجابياً يقصد إيهام المتهم بذلك⁽¹⁾.

حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه: "من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى، يجب أن يكون اختيارياً صادراً عن إرادة حرة، فلا يصح التعويل على الاعتراف ولو كان صادقاً، متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره"⁽²⁾.

ويشترط طبقاً للقواعد العامة لاستبعاد الاعتراف تحت تأثير الوعد، أن تكون هناك علاقة سببية بين الوعد والاعتراف، فإذا انتفت تلك العلاقة فلا

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي، مرجع سابق، ص 110.

(2) نقض جنائي مصري رقم (536) لسنة 50ق، جلسة 1980/6/16م، ص 800.

بطلان، وتقدير ذلك يخضع لتقدير محكمة الموضوع، والتي لها وحدها تحديد ما إذا كان للوعد أثر في الاعتراف الصادر عن المتهم عند استجوابه أم لا، ومن ثم يستلزم في الوعد المبطل للاستجواب، أن يكون له صلة بالاعتراف المستمد من الاستجواب، وعلى نحو يمكن القول معه بأن ذلك الاعتراف ما كان ليحدث لولا حصول الوعد المؤثر على إرادة المتهم، والذي كان هو الدافع المسبب في اعترافه رغماً عنه.

ثانياً: التهديد

يعد التهديد أهم صور الإكراه المعنوي، ويعرف بأنه ضغط شخص على إرادة آخر لتوجيهها إلى سلوك معين فهو أمر يؤثر في نفسية المتهم تأثيراً من شأنه أن يفقده حريته واختياره ويحمله على الاعتراف رغماً عنه تخلصاً مما يعاني من عذاب نفسي مرير⁽¹⁾.

وصور التهديد كثيرة لا حصر لها، فقد يكون مباشراً مثل التهديد بالقتل أو بالضرب أو الوضع في الحبس، وقد يكون غير مباشر يقع بالاعتداء على زوجه أو أولاده أو أحد أبويه أو بمن يهتم أمره أو حرمانه من الطعام أو الشراب .. إلخ، ومثل هذا التهديد يضعف إرادة المتهم، ويجعله مكرهاً للإدلاء بأقواله دون طوعه أو اختياره، ويستوي في ذلك أن يكون التهديد متضمناً إيقاع الأمر المهدد به في الحال أو غير متضمن له أي مؤجلاً، وإنما يكفي أن يكون من شأنه تخويف المتهم بحيث يحمله على الاعتراف⁽²⁾.

ليس بالضرورة أن يقع للتهديد المبطل للاستجواب من المحقق نفسه،

(1) د. رابح لطفي جمعه: إكراه المتهم لحمله على الاعتراف، مرجع سابق، ص 39.

(2) د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 104.

بل يمكن أن يقع من غيره من الأعوان والمساعدین دون علمه بذلك، فقد يحصل التهديد من أحد مأموري الضبط القضائي أثناء تواجد المتهم في السجن، خاصة إذا كان الأخير معترفاً في محضر ضبط الواقعة، وحاول الرجوع عن اعترافه أمام سلطة التحقيق الابتدائي، فيتعرض في هذه الحالة أحياناً للتهديد بقصد الثبات على أقواله السابقة ومنعه من التراجع عنها، إذ يلجأ المحقق عادةً إلى هذا الأسلوب عندما تكون أدلة الإثبات في الدعوى غير كافية، ليعوض بذلك نقصها ويعززها بالاعتراف. ولا ينال من ذلك، أن يدخل في الوهم أن المتهم ممن لا يتأثرون بالتهديد، لأنه من المشبوهين أو من عتاة الإجرام، لأن ذلك ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التي فطر الناس عليها⁽¹⁾.

الخلاصة أنه يستوي حكم التهديد سواء كان صادراً من المحقق ذاته أم من غيره كائناً من كان، وسواء علم المحقق بهذا التهديد أم لم يعلم.

إذاً يشترط في التهديد المبطل للاستجواب شرطان هما:

1- أن يكون التهديد بأمر غير مشروع :

بقصد حمل المتهم على الاعتراف، كالتهديد بالقتل أو الضرب أو التعذيب ومن ثم فليس للمتهم أن يتذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل من إقراره، إذا كان قد وقعاً صحيحين وفقاً للقانون، كأن يكون الاعتراف مثلاً ناتجاً عن خوف المتهم من المحقق ذاته لشدة وصرامته أو من اتخاذ إجراء ضده، لذلك يجب التمييز بين الوسائل المشروعة وغير المشروعة التي اتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف، بمعنى أنه لكي يكون التهديد مبطلاً للاستجواب، يجب أن يكون غير

(1) راجع نقض مصري، جلسة 1943/3/22م، مجموعة القواعد، رقم 137، ص 203.

مشروع، لأنه إذا كان نتيجة يقررها القانون وتعد أثراً قانونياً للاتهام، فلا يقوم بذلك الإكراه المعنوي (1).

2- أن يؤدي التهديد مباشرة إلى اعتراف المتهم :

فمجرد حصول التهديد الغير مشروع على المتهم لا يكفي لبطلان الاعتراف، ما لم يكن هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف (2).

وإذا رفض المتهم الخضوع تحت تأثير التهديد، ولم يصدر منه أي اعتراف بناء على ما تعرض له من أنواع التهديد، ثم اعترف بعد ذلك في مناسبة أخرى، فلا يجوز له الإدعاء بأن هذا الاعتراف قد جاء في أعقاب التهديد، فالعبرة هي أن يكون هذا الاعتراف أثر للتهديد (3).

بمعنى أنه لابد من توافر علاقة السببية بين التهديد والاعتراف، فإذا كان الاعتراف سابقاً على التهديد أو حصل بعد زواله، فإن الاستجواب يقع صحيحاً ولا يقبل الدفع ببطلانه، وبطلان الاعتراف الناتج عنه، أما إذا وقع التهديد بالشروط السابقة، فإن الاعتراف الناتج عن ذلك يعتبر باطلاً لصدوره عن إرادة غير حرة، وتقدير ذلك يدخل في اختصاص محكمة الموضوع.

ولصحة استجواب المتهم ولسلامة ما يصدر عنه من أقوال، يلزم سلامة إرادته من أي تأثير، والتهديد يعد وسيلة من وسائل الإكراه المبطللة للاستجواب، إذ قد يلجأ المحقق لتهديد المتهم بالإحاق الضرر به أو بمن يهمله أمره عند استجوابه، قاصداً بذلك إجباره على الاعتراف بجرم لم يقترفه،

(1) انظر نقض جنائي مصري 1957/3/26 م، مجموعة أحكام النقض، س 8، رقم 83، ص 288.

(2) د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 59.

(3) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 424.

ويعد هذا مسلكاً مشيناً من جانب المحقق ينم عن سوء إدارته للتحقيق، لأن من واجبه الحصول على إجابة من المتهم دون أي تأثير على إرادته، وأن يكون الاعتراف صادراً عن طوع المتهم واختياره.

لهذا فإننا نرى بطلان كافة الاستجابات وما يصاحبها من اعترافات تصدر حالة تهديد المتهم، ووجوب عدم الارتكان إليها كدليل يدين المتهم، لانعدام إرادته واختياره.

ثالثاً: تحليف المتهم اليمين :

على الرغم من خلو قانوني الإجراءات الجنائية المصري والليبي، من نص يقرر تحريم تحليف المتهم اليمين قبل أن يدلي بأقواله، إلا أنهما أجازا تحليف الشاهد، كما أن فقهاء القانون الجنائي بإجماع متفقون على أنه لا يجوز لسلطة التحقيق أن تحلف المتهم اليمين عند استجوابه، لأن ذلك يؤدي إلى وضعه في موضع حرج. يدفعه إلى الكذب وإنكار الحقيقة، إذ يكون في مصلحته التي تؤدي إلى حلف اليمين كذباً فيرتكب جريمة دينية، وبين أن يقر الحقيقة وفي ذلك ضرره وإدانته (1).

على أن مخالفة تحريم حلف المتهم لليمين تعيب الاستجواب، باعتبار أنها تؤثر على حرية دفاع المتهم عن نفسه، إذ يصبح من الناحية الأخلاقية ملزماً بأن يقول الحقيقة ويعترف بالاثام المنسوب إليه، وأن أي توجيه للمتهم لحلف اليمين عند استجوابه، يعتبر من قبيل الإكراه المعنوي، مما يترتب عليه بطلان الاستجواب وجميع الإجراءات المستمدة منه،

(1) د. حسن الجوخدار: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة الثقافة للتوزيع والنشر، عمان الأردن، 1977 م، ص 382.

والتي من بينها الاعتراف بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام، فلا يجوز التنازل عنه (1).

كما لا يجوز للشخص أن يكون شاهداً ضد نفسه، إذ لا غبار على الشهادة التي يبديها بعد حلف اليمين إذا كان وقت إيدائها بعيداً عن دائرة الاتهام صراحة أو ضمناً، إذ من غير الجائز لسلطة التحقيق بعد ظهور أدلة اتهام ضده، أن تستمادي في سماع شهادته بعد تحليفه اليمين، وإلا كانت الشهادة باطلة (2).

وإنما يتعين عليها استجوابه بعد ذلك بإجراء مستقل عن إجراء سماع الشهادة دون تحليفه اليمين (3).

ومن القسوة أن نضع المتهم بين مصلحته في حلف اليمين كذباً، فيخالف ضميره الديني والأخلاقي، وبين أن يقرر الحقيقة ويتهم نفسه ويعرض للجزاء، ومبادئ الأخلاق قد تسمح للمتهم بأن يكذب أمام العدالة، ولكنها تنكر عليه أن يحلف يميناً كاذباً.

يؤيد الباحث ما ذهب إليه الفقه الرافض لتحليف المتهم اليمين، لأن ذلك يعتبر نوعاً من الإكراه الأدبي، إضافة إلى أن تحليفه قد يعرضه للكذب واليمين الغموس، أو إجباره على الإقرار بما لا يريد الإقرار به، كما أن سلطة التحقيق هي الوحيدة الملزمة بتقديم البيئة لأنها هي المدعية، والصحيح أن يترك المتهم حراً في وضع خطة الدفاع التي يراها محققة لمصلحته، لذلك يجب على المحقق أن يتوقف عن سماع إفادة الشاهد فوراً

(1) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، الجزء الأول، منشورات الجامعة الليبية، 1970م، ص 684.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 521.

(3) د. عبد الرؤوف مهدي: مرجع سابق، ص 641.

إذا توافرت الدلائل الكافية على اتهامه، ويتعين عليه إعادة استجوابه بعد ذلك بصفته متهماً لا شاهداً .

والقول بغير ذلك يترتب عليه أن المحقق يجوز له سماع أقوال المتهم كشاهد لاستدراجه إلى الإقرار، ثم يواجهه بعد ذلك بالتهمة التي أقر بها، كما أن الشريعة الإسلامية لا تجيز ذلك بدليل أنها تجيز للمتهم الرجوع عن إقراره في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

لذا نناشد المشرع المصري والليبي النص صراحة على حظر تحليف المتهم اليمين القانونية لما يمثله من ضمانات للمتهم، لأن ذلك يعتبر من حقوقه في الدفاع، فإذا أجبر على حلف اليمين، فإنه يكون بين أمرين كلاهما مر، فإما أن يقول الحق ويشهد ضد نفسه، وفي ذلك إخلال بحقوقه القانونية، وإما أن يكذب ويخالف ضميره الأخلاقي والديني، وفي ذلك تأثير على إرادته عند استجوابه.

رابعاً: استخدام وسائل الحيلة والخداع بحق المتهم عند استجوابه :

من المستقر عليه قانوناً، عدم جواز استخدام الحيلة أو الخداع في حق المتهم عند إخضاعه للاستجواب من قبل سلطة التحقيق، لأن استعمالها بحقه يترك تأثيراً بالغ الخطورة على إرادته، مما يترتب عليه بطلان كافة الاعترافات الصادرة عند استجوابه، متي وجدت علاقة سببية بين تلك الوسائل وبين الأدلة المستمدة من الاستجواب (1).

والحيلة: هي الكذب المدعم بمظاهر خارجية تؤيده وتستتر غشه وكذبه

(1) د. فاضل نصر الله عوض: ضمانات للمتهم أمام سلطة الاستدلال أثناء مباشرتها إجراءات التحقيق، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 1998م ص 100.

ومتى كانت كذلك، فإن القانون يمنع اللجوء إليها منعاً باتاً، لكونها تنطوي على نوع من التدليس الذي يوقع المتهم في الغلط فيعيب إرادته (1).

ومنها إيهام المحقق للمتهم بأنه يعلم عليه أدلة كثيرة تدينه، أو يوهمه بأن شريكه في الجريمة قد اعترف بأقوال ضده أو تقدم بدليل يدينه، أو قد يختلق المحقق أدلة لا أصل لها في الأوراق ويواجه بها المتهم، على أساس أنها أدلة ثابتة في محضر الدعوى، أو بأنه قد شاهدته شاهد دون علمه أثناء تنفيذ لجريمته.

أما الخداع: فيتمثل في سلك مسلك الطرق الاحتيالية والأسئلة الإيحائية، حيث يمنع على المحقق توجيه أسئلة إيحائية للمتهم بقصد التغرير به والتحايل عليه وخداعه (2).

أما عن مدى مشروعية استخدام وسائل الحيلة والخداع: فإن الفقه الفرنسي لا يزال متردداً في قبول هذه الوسيلة في التحقيق، فهو وإن كان قد اعترف لرجال الشرطة بشيء من حرية الحركة، إلا أنه قد أظهر تشدداً بالنسبة للقاضي التحقيق، حيث حاول أحد الفقهاء إجراء تمييز بين الخداع الغير مقبول والخداع المقبول، بذكر أمثلة ملموسة ومعاشه ومقارنتها بالنصب، إن هذه المقارنة نجدها أيضاً لدى رئيس محكمة شامبون الذي قال "لا يجوز للقاضي أن ينزل إلى مستوى المتهم الذي يراوغ ويخادع، إن كرامة القضاء لا تتفق مع ذلك"، ملاحظاً عدم فعالية هذه الطرق، والتي قد تكون سبباً دافعاً للمجرمين تؤدي إلى غش القاضي وخداعه بطرق ثلقائية.

وأخيراً، نلاحظ أن الفقه عموماً يخشى أن يؤدي قبول وسائل الغش والخداع وتعميم استخدامها إلى توطيد واستقرار عالم بوليسي يتعارض مع

(1) عقيد. أحمد بسيوني أبو الرؤوس: للمتهم، مرجع سابق، ص 274.

(2) أ. فهد إبراهيم السبهان: مرجع سابق، ص 104.

أخلاقنا وحضارتنا، كما أقر عدم التعويل على الاعتراف الذي يتم التحصل عليه عن طريق الغش والخداع، أو بواسطة التأثير أو الوعد في حق المتهم⁽¹⁾.

يؤيد الباحث الرأي القائل بأن في سلك هذه الأساليب إضراراً بالمتهم، حيث إن اتباعها لا يدل على نكاء المحقق وقدرته العالية على إدارة التحقيق، بل تدل على عدم حياده وجهله بحقوق الدفاع، وأن هذا الأسلوب الدنيء في إدارة التحقيق، لا شك أنه يوهم المتهم ويوقعه في الغلط الذي يعيب إرادته، ويترتب على ذلك بطلان الاعتراف الناتج عنه لصدوره عن إرادة معيبة، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المشرع المصري وكذلك الليبي قد أقرا وبما لا يدع مجالاً للشك، عدم جواز تعذيب المتهم أو إكراهه أو إساءة معاملته في أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، وهما بهذا يتفقان مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء من تكريم للإنسان واحترام آدميته، ومعاملته معاملة تليق بكرامته وإنسانيته، وكفلت احترام حقه في سلامة جسده ونفسه، حيث نهت عن تعذيب الإنسان أو إساءة معاملته أو إكراهه على الإقرار بالجرم⁽²⁾. واتفق فقهاء على أن الاعتراف الصادر تحت تأثير الإكراه يكون باطلاً، ولا يؤخذ به لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾⁽³⁾. ولقول الرسول ﷺ: [رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه].

(1) انظر - د. محمد حسن الجازوي: دراسات في العلوم الجنائية، مرجع سابق، ص 194. كذلك راجع لنفس المؤلف، مقاله المنشور بمجلة المحامي العددان (21، 22)، ص 40.

(2) انظر د. عبد السلام الترماني: حقوق الإنسان في نظر الشريعة الإسلامية، نشر دار الكتاب الجديد بيروت 1967م، ص 30.

- د. وحيد الدين سوار: حقوق الإنسان في تراثنا، مجلة المحامين، الأعداد (9، 10، 11) السنة الثالثة والأربعون، 1978م، ص 188.

(3) القرآن الكريم: سورة النحل، الآية " 106 " .

وهي بهذا أبطلت كل اعتراف متحصل عن طريق التعذيب والإكراه بجميع صورته، لما فيه من إجبار المتهم على الاعتراف⁽¹⁾.

خامساً: جهاز كشف الكذب :

تعتبر أجهزة كشف الكذب إحدى نتائج التقدم العلمي الذي تحقق في علم وظائف أعضاء الجسم، وجهاز كشف الكذب أو ما يسمى " البوليجراف " LEPLYGRAPHE"، يمكن تعريفه: بأنه جهاز يقوم برصد التغيرات النفسية لشخص المتهم، ويسجل التغيرات الفسيولوجية من خلال مراقبة ضغط الدم ومعدل التنفس ودرجة مقاومة الجلد للتيار الكهربائي⁽²⁾.

إذ بدراسة تلك المتغيرات وتحليل بياناتها وفقاً لما يسجله الجهاز، يسهل على المحقق تقييم ما يتوافر لديه من أدلة خلال التحقيق، تظهر صدق أقوال المتهم أو كذبه متي وضع للاختبار باستعمال الجهاز، والبعض يسميه المفضاح " Liedector " لكونه يفضح ما تكتمه النفوس من خداع وغش⁽³⁾.

وفكرة هذا الجهاز قديمة استعان بها القدماء من الصينيين واليونان، كما اعتادت بعض القبائل العربية ذات الوسائل التي تقوم على نفس المفهوم، كتحسس النبض واختبار جفاف الريق بلحس الحديد المحمي بالنار ورمش جفن العين وما إلى ذلك من وسائل⁽⁴⁾.

(1) انظر - د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 144 وما بعدها.
- أ. محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، غير موضح سنة النشر، ص 465.

(2) د. سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرامي، دار الإرشاد، بغداد، 1975م، ص 143 .
(3) د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية، النظرية العامة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1977م، بند 74، ص 90 .

(4) د. حسين محمد علي: الجريمة وأساليب البحث العلمي، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص 246 .

وقد أطلق عليه العالم " ليونارد كلير " اسم البوليجراف أي متعدد الكتابات، لكونه يسجل التغيرات التي تطرأ على معدل ضغط الدم وضربات القلب ودرجة مقاومة الجلد للتيار الكهربائي، إذ يتوقف نجاح الجهاز على مدى كفاءة القائم بالاستجواب، ومدى مهارته في صياغة الأسئلة (1).

ويمكن بيان كيفية استعماله لرصد تلك التغيرات وذلك من خلال رصد:

أ- قياس ضغط الدم :

إذ يمكن من الوقوف لرصد ما يصاحب الانفعالات والتغيرات العصبية لدى الشخص موضع الاختبار، وفقاً لما يشير إليه مؤشر خاص مصمم لهذا الغرض، يورد بياناته على ورق مدرج، يظهر من خلاله إمكانية معرفة ما يصاحبها من بيانات، توضح صدق أقوال المستجوب وكذبه، فهناك افتراض أن الفرد عندما يروي رواية كاذبة، فإن هناك تغيرات تحدث من التيارات العصبية من الجهاز العصبي السمبثاوي، إذ أن معدلات نبض القلب تتغير، ويكون بمقدور الأجهزة والمقاييس، أن توضح تلك التغيرات التي يمكن تفسيرها بنفس الطريقة التي يفسر بها ضغط الدم، متي ما لجأ المتهم لنهج طرق بقصد إفساد مدلول ما تصدره الأجهزة من نتائج (2).

ب- قياس معدل التنفس: "Breathinqrate"

كما يمكن قياس معدل التنفس عن طريق جهاز يسمى " Pneeumoqraph " يتكون من خرطوم من المطاط يلف حول صدر المتهم، ويوجد به مؤشر يسجل معدل الشهيق والزفير، ونسبة الزمن الخاصة بهما

(1) أ. أحمد صالح عثمان: " عقاير الحقيقة " مجلة الأمن العام، س 15، العدد 59، أكتوبر 1972م، ص 72.

(2) د. حسين محمد علي: الجريمة وأساليب البحث العلمي، مرجع سابق، ص 247 .

بتغير التيارات العصبية، وفي الغالب ما يتبع الكذب تنفس عميق وشهيق غير منتظم، ترصد موجاته على ورق مدرج (1).

ج- رصد درجة مقاومة جلد المتهم للاستجابة السيكولوجانية:

وهي عبارة عن كمية الكهرباء، التي تظهر على سطح الجلد بسبب الانفعالات، وما يحدثه من صعق في شكل خطوط من مؤشر خاص، على شريط من الورق ويزود كل مؤشر من تلك المؤشرات الثلاثة بمحبرة، حيث يخصص لقياس معدل ضغط الدم ومعدل التنفس محبرة ذات لون أزرق، في حين يزود قياس مقاومة الجلد للتيار الكهربائي بشريط أحمر ذلك لإظهار التمييز فيما بينهم (2).

موقف الفقه من مشروعية استعمال جهاز كشف الكذب:

انقسمت آراء الفقهاء بشأن هذه المسألة إلى جانبين جانب يؤيد استخدامه، وجانب آخر يعارض ويبطل كافة الإجراءات التي تتخذ بناء على ما يسفر عنه من نتائج تخص استجواب الخاضع لاستعماله.

وفيما يلي نعرض لفكر كل من الجانبين باختصار :

أ- الجانب الأول: رأي المؤيدين لاستعمال الجهاز :

وهم جانب قليل من الفقهاء وحجتهم في ذلك، أنه يمكن المحقق من نهج الطريق السوي المستوجب أن يسلكه للوصول إلى الجاني البريء (3).

(1) د. عبد الرحمن محمد العيسوي: للمحاماة مهنيًا ونفسيًا، منشأة المعارف، الإسكندرية، مطبعة جلال حزمي وشركائه، ص 242.

(2) - لواء د. حسنين المحمدي بولادي: للوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي، كلية الشرطة، منشأة المعارف الإسكندرية، مطبعة جلال حزمي وشركائه، 2005م، ص 167.

(3) انظر - د. سلطان الشاوي: أصول التحقيق الجنائي، مرجع سابق، ص 150 وما بعدها .
- أ. محمد عبد السلام: ضمانات التحقيق، مرجع سابق، ص 63 .

كما يروونه كفيلاً بقصر مدة التحقيق في أضيق زمن، وعلى نحو يوفر على المحقق بدل الجهد الكثير وتكبد النفقات، كما نادوا بقصر استخدامه للحصول على نتائج دون أن تقدم للقضاء بهدف وضعها للاسترشاد في تحديد معالم الواقعة، لتسهل على المحقق تتبع الأدلة والبحث عن الحقيقة دون سواها.

ومن بين المؤيدين لذلك الأستاذ جرافن بحجة أن الشخص الخاضع للتجربة لا يفقد وعيه، كما هو الحال في العقاقير المخدرة - بل يظل محتفظاً بذاكرته ويتمتع بحرية الاختيار وله أن يلتزم الصمت، أو أن يدلي بما يريد طواعية واختيار، فهو من قبل خضوعه للتجربة بإرادته الحرة، وله أن يوقف هذا الاختيار⁽¹⁾.

ويضيف أنصار هذا الرأي أن الالتجاء لاستعماله، يمثل التجاء لوسيلة علمية هي أفضل وأجدي نفعاً من الارتكان إلي حاسة الشم لدى الكلب البوليسي⁽²⁾.

ب- الجانب الثاني: رأي الرافضين لاستعمال الجهاز

يمثل هذا الجانب الجمهور الغالب من الفقه، وهم يرون عدم جواز استخدام جهاز كشف للكذب لجملة عوامل من أهمها :

1- أن للمتهم حقوق دفاع أقرها له القانون، ومن غير الجائز انتهاكها بالمساس بها، والتي من بينها حقه في الصمت وحرية الدفاع، إذا يعد استعمال الجهاز، اعتداء صارخاً على تلك الحقوق، ويستتبع بطلان

(1) د. قنري الشهاوي: صلاحيات الشرطة لإزاء استخدام الوسائل العلمية الحديثة في كشف الحقيقة، مجلة الأمن العام، عدد 65، أبريل 1974م، ص 41 .

(2) د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية، مرجع سابق، ص 90 وما بعدها .

كافة الاعترافات المترتبة على استعماله حيث لا قيمة لها، ولو كان ذلك برضا المتهم مقدماً بخضوعه له (1).

2- أن استعمال الجهاز وتقييم ما يسفر عنه من بيانات قد تجعل تفسير النتائج صعباً، مما يؤدي إلى إفساد مدلولها، فالأشخاص الذين تعودوا على ملازمة كشف الكذب يكون بمقدورهم إن يحوروا في إجاباتهم بطريقة تجعل من الصعب على المحقق أن يميز الإجابات الصادقة من الكاذبة، فضلاً عن أن نتائجها غير مؤكدة علمياً، فهي تعتمد إلى حد كبير على ما يتمتع به القائم بعملية الاستجواب من خبرة، والذي في بعض الأحيان تستدعيه المحكمة، لكونه فسر النتائج للإدلاء بشهادته (2).

3- أن استعمال الجهاز ينطوي على شبه سرقة لسريرة المتهم، ويمثل انتهاكاً لحقوقه والضمانات التي أقرها له القانون.

4- كما أن استعماله ينال من حرية الخاضعين له، مما يجعل النتائج تختلف باختلافهم، ومدى قابليتهم للاستجابة من عدمها (3).

هذا إضافة إلى أنه لكي يتم التوصل لنتائج صحيحة، فإن هذا يتطلب توافر قدر كبير من الخبرة في الأخصائي القائم بتشغيله، بأن يكون مدرباً تدريباً كافياً، إضافة إلى ما يتعلق بالجهاز ذاته، والمكان المستخدم فيه (4).

(1) انظر - د. حسن صادق المرصفاوي: الاتجاهات المستحدثة لضمانات الحرية الفردية في التحقيق الجنائي، مجلة مصر المعاصرة، للعدد 113، يوليو 1963، ص 48.

(2) د. محمد محي الدين عوض: الإثبات بين الأزواج والوحدة في الجنائي والمدني، مطبوعات جامعة القاهرة، 1974م، هامش (1)، ص 121.

(3) د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، مرجع سابق، ص 143، هامش (1).

(4) انظر - د. عادل غانم: الوسائل العلمية لكشف الجريمة وحجيتها أمام القضاء، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الأول 1969م، ص 141.

- د. أحمد محمد خليفة: مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب، مجلة العلوم الجنائية القومية، العدد الأول، مارس، 1958م، ص 155.

كما أن هناك أموراً قد تفسد النتائج المتحصل عليها، متمثلة في الخوف والغضب والارتباك، ومهما ترقى إمكانية استعماله، نلاحظ بأن القضاء يتردد في قبول ما يسفر عنه من نتائج ولا ينصح بقبولها كأدلة موضوعية، إذ قد تجد المحكمة نفسها مضطرة لسماع شهادة الخبير المتولي استعمال ذلك الجهاز، كما سبق وأن أشرنا، وبناء على ذلك إذا ما أقر القضاء في يوم من الأيام استخدام جهاز كشف الكذب، فإن إمكانية تقبله ستكون بحذر شديد، لعدم قبوله كدليل إثبات في المواد الجنائية، ذلك لأن استعماله يمثل اعتداء على طوية الإنسان وسريته، ويعد انتهاكاً لحقوق الدفاع .

ويذهب غالبية الفقه المصري إلى رفض استخدام أجهزة كشف الكذب، لأن هذا الاستخدام لا يقدم ضمانات علمية أكيدة، مما يجعل من الصعب بمكان الحكم على قيمة جهاز ليس له مقاييس ثابتة، كما أن ردود الانفعالات التي تعترى الشخص المستجوب بواسطته، والتي يتم رصدها قد تكون مختلفة تماماً عن الشعور بالإثم الناتج عن الجريمة موضوع التحقيق، وعلى ذلك إذا ما أسفر التحقيق عن إقرار من المتهم، فإنه يكون وليد قدر من التأثير يكفي لإبطاله (1).

مما تقدم يمكن لنا أن نخلص إلى أن جميع الوسائل التي من شأنها التأثير على إرادة المتهم ودرجة وعيه وعلى حريته في الاختيار، لا يجوز اللجوء إليها بقصد الحصول على الاعتراف، حيث إنها تشكل اعتداء على حق الدفاع، لكونها تؤدي إلى انتزاع اعترافه رغماً عنه، والذي يجب أن يكون تلقائياً دائماً دون أدنى تأثير، وإلا كان باطلاً كما سبق وأن أشرنا .

ولا يغير من الأمر شيئاً من وجهة نظر الباحث، أن يوافق المتهم مقدماً بإجراء الاختبار عليه، لأن المتهم في هذه الحالة يكون رضاؤه عن أمر محدد

(1) د. عبد الحميد الشواربي: الإخلال بحق الدفاع، مرجع سابق، ص 135 .

بخلاف الوضع عند موافقته على خضوعه لجهاز كشف الكذب، أو التخدير بعقاقير الحقيقة أو خضوعه للتتويم المغناطيسي، ففي جميع هذه الحالات لا يعرف بالتحديد عن أي شيء يكون راضياً.

الأهم من ذلك كله أن هذه الوسائل ليس موثوقاً من نتائجها، فهي لم تتأكد بعد عملياً حتى يمكن الاعتماد عليها في الإثبات، ومع هذا يبدو أنه ليس هناك ما يمنع من الاستعانة بها في مرحلة جمع الاستدلالات لا للاعتماد عليها كدليل إثبات، وإنما لمساعدة مأموري الضبط القضائي في التعرف على ضبط الجريمة، شريطة أن تؤمن كافة الضمانات للمتهم، وأهمها أن استخدمها يجب أن يتم من قبل أخصائيين ذوي كفاءة، على أن يكون ذلك تحت إشراف سلطات التحقيق، مع مراعاة موافقة الشخص المراد إخضاعه للتجربة أولاً، وفوق هذا ضرورة النص صراحة على الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى مثل هذه الوسائل .

المبحث الثاني

ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع

نظراً لخطورة الاستجواب باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي، فقد أحاطته كافة التشريعات بعدة ضمانات، من شأنها المساهمة في الكشف عن حقيقة التهمة دون إهدار لحق المتهم في الدفاع، وعليه لا بد من إحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه، ليتمكن من تجهيز دفاعه بعد إعلامه بحقيقة الشبهات القائمة ضده دون تغيير أو خداع، وهذه أولى ضمانات الدفاع .

ومن ضمانات الدفاع أيضاً استعانة المتهم بمحام ودعوته لحضور الاستجواب، علاوة على منح المتهم ومحاميه حق الاطلاع على ملف الدعوى قبل الاستجواب .

فيما يلي سنتناول ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع في ثلاث مطالب مستقلة على النحو التالي:

المطلب الأول : ضمان إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه .

المطلب الثاني : ضمان استعانة المتهم بمحام ودعوته لحضور الاستجواب.

المطلب الثالث: حق المتهم ومحاميه في الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب.

المطلب الأول

ضمان إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه

يُعد حق المتهم في الإحاطة بالتهمة من الحقوق الأساسية التي كفلتها الدساتير والمواثيق الدولية واشترطتها القوانين الجنائية في الدول المختلفة، وتكمن أهمية هذا الضمان في تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه بتجهيز دفاعه تسليماً لإثبات براءته مما هو منسوب إليه (1).

إذا لا يكفي أن تتولى الاستجواب السلطة المختصة بالتحقيق، بل لابد أن تقوم بإحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه، ذلك لأنه من المعلوم أن المتهم لا يستطيع أن يعد دفاعه، إلا إذا أحيط علماً بالأفعال أو التهم المنسوبة إليه قبل استجوابه، لأنه بغير ذلك يصبح دفاعه مشوباً بالغموض وعدم الفعالية (2).

فالعلم بالتهمة يحقق للمتهم القدرة على تنفيذ الاتهام القائم ضده، ويمكنه من الدفاع عن نفسه ويمثل ضماناً هاماً، كما أن في هذا الإجراء أهمية بالنسبة للمحقق، إذا يفسح له المجال في أن يضع خطة سليمة للاستجواب، وإحاطة المتهم بالتهمة مفاده توجيهها إليه وسؤاله عنها، وإثبات أقواله بشأنها دون مناقشته فيها أو مواجهته بالأدلة القائمة قبله، تاركاً له الحرية الكاملة في الإدلاء بما يشاء من أقوال (3).

وتعد هذه الضمانة أحد أهم الضمانات المقررة للمتهم كوسيلة دفاع، خاصة عند خضوعه للاستجواب لأول مرة، ولما كان القبض على المتهم

(1) د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 36 .

(2) د. هادي عبد الإله أحمد: ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 39.

(3) المستشار. عدلي خليل: استجواب المتهم قفها وقضاء، مرجع سابق، ص 174.

ينطوي ضمناً على إسناد تهمة معينة إليه، فإنه يجب إخطار المقبوض عليه بهذه التهمة (1).

وحق المتهم في الإحاطة بالتهمة المنسوبة إليه، راعته معظم التشريعات بالنص، بل إن بعضها أوجب في أمر القبض ضرورة بيان التهمة التي من أجلها تقرر القبض على المتهم، وإن كانت بعض التشريعات تحتّم ضرورة إخطار المتهم المقبوض عليه، متى كان القبض بدون أمر سابق كما في حالة التلبس.

وقد أبدى الفقه تخوفاً من إحاطة المتهم بالتهمة في وقت مبكر في التحقيق أو قبل الاستجواب أو عند إحضاره أمام السلطة المختصة بالحبس الاحتياطي بوقت طويل، لأن ذلك قد يعطي المتهم فرصة اللجوء إلى الكذب وتضليل العدالة، إلا أنه يرد على هذا التخوف، بأن هذه الضمانة قررت تطبيقاً لمبدأ قرينة البراءة، والتي تستلزم النظر للمتهم على أنه بريء حتى تثبت إدانته قانوناً، بمحاكمة عادلة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، فليس من واجب المتهم إثبات براءته، وكل ماله هو مناقشة أدلة الاتهام القائمة ضده بكافة الوسائل الممكنة لديه (2).

أولاً: موقف الاتفاقيات الدولية من ضمان إحاطة المتهم بالتهمة :

يعد حق المتهم في الإحاطة بالتهمة من الحقوق التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأكدتها الدساتير صراحة وضمناً، واشترطتها القوانين الإجرائية على المحقق عند لقائه بالمتهم لأول مرة، وكلما ظهرت تهم جديدة أثناء التحقيق.

(1) P. Nicol Poulos .La procedure devant les juridictions repressives et le principe du contradictoire R.s.c.1989. p5.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الضمانات الدستورية، مرجع سابق، ص 522 وما بعدها.

– فعلى المستوى الدولي:

نصت المادة (2/9) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 م على: " ضرورة إخطار كل شخص يقبض عليه لحظة القبض بأسباب هذا القبض وإخطاره بالتهمة المنسوبة إليه في أقصر فترة " ولم نجد نصاً مماثلاً لهذا النص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– أما على المستوى الإقليمي :

فقد نصت المادة (2/5) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادرة بروما بتاريخ 4/11/1950 م على: " أن كل من يلقي عليه القبض يخطر فوراً وبلغة يفهمها بالأسباب التي قبض عليه من أجلها والتهمة الموجهة إليه " (1).

ثانياً: موقف المشرع المصري والليبي من ضمان الإحاطة بالتهمة :

أ- موقف المشرع المصري:

حرص المشرع في جمهورية مصر العربية على تأكيد حق المتهم في الإحاطة بالتهمة، فرفع هذه الضمانة إلى مرتبة القواعد الدستورية، تقديراً منه لأهميتها كحق من حقوق الدفاع، حيث نص في المادة (72) من دستور 1971م على: " وجوب إيلاع كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يري إيلاعه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون، ويجب إعلامه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه ... إلخ " (2).

(1) د. خليفة كلندر عبد الله: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 362.

(2) د. خليفة كلندر عبد الله: مرجع سابق، ص 364.

كما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (139) من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم " 37 لسنة 1972م " بقولها أنه: " يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إيلاغه عما وقع والاستعانة بمحام، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه " (1).

كما ورد النص على هذه الضمانة في المادة (123) من قانون الإجراءات الجنائية والتي جاء نصها بالقول: " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر ".

كما جاء في المادة " 216 " من التعليمات العامة للنيابات المصرية القول .. " وبعد فحص المتهم وإثبات ما يعني له من ملاحظات يبدأ بسؤاله عن التهمة المسندة إليه بعد أن يحيطه علماً بها، فإن اعترف بها بادر إلى استجوابه تفصيلاً مع العناية بإبراز ما يعزز اعترافه " .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع المصري كان حريصاً على تأكيد هذه الضمانة بقانون الإجراءات الجنائية، حيث أوجب المشرع الجنائي على المحكمة ضرورة تنبيه المتهم في حالة قيامها بتعديل التهمة وإعطائه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل (2).

ب- موقف المشرع الليبي:

ضمن المشرع الليبي الإعلان الدستوري الصادر عام 1969 م في

(1) الجريدة الرسمية، عدد 39 الصادر في 1972/9/28م.

(2) د.عمر سالم: نحو تيسر الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص 56.

مادته (2/ 31) ضمان إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه حيث جاء فيها "أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته وتؤمن له كافة الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع " (1).

إذا يفهم من ذلك كفالة المشرع هذا الحق للمتهم واعتباره برئ حتى تثبت إدانته، خلافاً للقانون رقم (20 لسنة 1991م) بشأن تعزيز الحرية، الذي لم يرد به نص صريح يؤكد هذا الحق.

كما أكد المشرع على هذا الضمان في المادة (105) من قانون الإجراءات الجنائية والتي جاء نصها مطابقاً لنص المادة (123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بالقول: " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه، ويثبت أقواله في المحضر".

يتضح مما تقدم حرص المشرع المصري والليبي على ضمان حق المتهم في الإحاطة بالتهمة وقد كفلا للمتهم هذه الضمانة تمكيناً له من تجهيز دفاعه وتفنيد الاتهام القائم ضده .

ثالثاً: نطاق الإحاطة بالتهمة :

سبق وأن ذكرنا أن الإحاطة بالتهمة تعد ضماناً هاماً للمتهم، لأنها تتيح له أن يعرف التهمة الموجهة إليه على وجه التحديد، لينظم دفاعه إزاءها ويثبت فساد الاتهام، ولقد نص المشرع المصري والليبي على هذه الضمانة في المادة (123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري والمادة (105) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي السابق الإشارة إليهما حيث جاء نصهما بالقول بأنه: " عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على المحقق

(1) أ. علي محمد شقوف: حقوق الدفاع، مرجع سابق، ص 85.

أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه، ويثبت أقواله في المحضر".

ويلاحظ أن ما أوجبه القانون في النص السابق، هو مجرد إحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه، دون أن يحدد كيفية محددة لهذه الإحاطة، ومن ثم تتحقق الإحاطة بكل وسيلة يدرك معها المتهم مضمون الاتهام، إذا لا فرق في ذلك أن تكون شفاهة أو كتابة أو إشارة بحسب ظروف المتهم⁽¹⁾.

لذا يجب على المحقق وفقاً لعلّة هذه الضمانة، أن يحيط المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه عند حضوره لأول مرة في التحقيق وبعد التأكد من شخصيته، إلا أنه لا يشترط أن يذكر المحقق للمتهم الوقائع المنسوبة إليه بالتفصيل، بل يكفي أن يلخص له هذه الوقائع، كما أنه لا يشترط إحاطة المتهم بالوصف القانوني للواقعة⁽²⁾.

وذلك لأنه من المتعذر تحديد التهمة وبيان تكييفها القانوني على وجه الدقة منذ بداية التحقيق، لاحتمال ظهور مستجدات جديدة تغير وصف التهمة أثناء التحقيق⁽³⁾.

غير أنه يجب أن تتم الإحاطة بأسلوب سهل يؤدي إلى الغاية التي أهدفها المشرع، وهي اتهام المتهم اتهاماً حقيقياً بالتهمة المسندة إليه وإعلامه بها بلغة يفهمها، إذ لا يكفي ترديد نصوص القانون المنطبقة على الواقعة، ولا ترديد الصيغ التي لا يفهم كنهها من قبل المتهم، وأن يعطي المحقق المتهم الأساس التفصيلي للمناقشة التي يجريها معه⁽⁴⁾.

(1) راجع - طعن جنائي مصري 39/977 ق، جلسة 25/5/1953 م، س 29 - 14، ص 256.

(2) المستشار عدلي خليل: مرجع سابق، ص 176.

(3) د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 37.

(4) انظر - د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 134.

- د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 688.

لذلك يجب التوفيق بين مقتضيات إجراءات الدعوى الأولية التي يلزم التحفظ عليها، ومراعاة حقوق الدفاع في إتاحة الفرصة للمتهم لكي يعرف ما هو منسوب إليه، ويمكن أن نصل إلى هذه النتيجة عن طريق إخطار المتهم بالاتهامات والوقائع التي تتضمنها الدعوى، دون أن يكون هناك مسوغ كي نخبره بالأدلة والقرائن والتحريات، حتى لا نمكنه من الإخلال بها على وجه لا يتفق مع مصلحة العدالة قبل أن يستجوب فيها موضوعياً⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدي وجوب إحاطة المتهم حالة تكشف مستجدات جديدة لم تتضمنها الإحاطة عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ؟

للإجابة على ذلك نقول بأنه لا يتوقف هذا الحق عند اللقاء الأول بين المتهم والمحقق، بل يمتد ليشمل كل الحالات التي يكتشف فيها المحقق اتهاماً جديداً. فكلما رأي المحقق تكييف الواقعة تكييفاً جديداً يختلف عن التكييف الأول، يجب عليه أن يخطر المتهم بذلك فوراً لكي يعد دفاعه، فإذا كان في أول لقاء بينه وبين المتهم، رأي أن التكييف القانوني لواقعة ما هو جريمة السرقة البسيطة، وأثناء التحقيق اكتشف ظرفاً مشدداً لها أو اكتشف أن التكييف القانوني للواقعة هو خيانة أمانة وليس سرقة، ففي جميع هذه الأحوال يلزم إحاطة المتهم علماً بذلك.

كما لا يكفي وفقاً للنصوص السابقة، إعلام المتهم بالتهمة المسندة إليه، بل يجب على المحقق أن يثبت في المحضر التهمة التي أعلمه بها، ولا يكفي الاكتفاء بالإشارة إلى أنه أفهم بها المتهم شفويّاً، ذلك لأن محضر التحقيق يجب أن يتضمن جميع الإجراءات التي اتخذت أثناء التحقيق، وخاصة ما

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 135.

تعلق منها بضمانات حقوق الدفاع، ليكون حجة على أطرافه عند الطعن في أي من إجراءات التحقيق التي تم اتخاذها، كما أنه إذا كان المتهم لا يجيد فهم اللغة التي يتم بها التحقيق، يجب على المحقق أن يندب له مترجماً يتولى بواسطته إفهام المتهم بذلك، كما يجب على سلطة التحقيق أن تترجم جميع الأوراق المكتوبة بلغة لا يفهمها المتهم إلى اللغة التي يفهمها، لتحيطه علماً بما تحويه هذه الأوراق من أدلة إثبات أو نفي⁽¹⁾.

ذلك لأن إحاطة المتهم علماً بالتهمة المسندة إليه والأدلة القائمة ضده، يعتبران عنصرين هامين لإعداد الدفاع، والطعن في مشروعية القبض أو الاحتجاز، وهذه الإحاطة تستلزم تحديد الواقعة المنسوبة إليه وتبصرته بأدلة الاتهام القائمة ضده والكاشفة عن صلته بالواقعة، ومواجهته بأقوال الشهود الذين شهدوا ضده، وكذلك بأقوال غيره من المتهمين الذين أدلوا بأمور معينة تخصه تتعلق بالواقعة⁽²⁾.

ولا يشترط إعلام المتهم بالقيد والوصف للجريمة، وإنما فقط مجرد الإحاطة، وهو أمر تمهيدي يتعين على المحقق أن يبدأ به محضر التحقيق عند لقائه لأول مرة مع المتهم، حتى تكون إجابات الأخير أساساً في تتابع أسئلة المحقق ورسم خط التحقيق منذ البداية، لذلك تتحقق الإحاطة بالعلم حيث تزيل المفاجأة بالاتهام في سياق التحقيق⁽³⁾.

(1) د. إبراهيم حامد طنطاوي: الإجراءات الجنائية، دار للنهضة العربية، القاهرة، بدون ذكر للطبعة، 2005، ص 174.

(2) د. نانيتي ناين أحمد الدسوقي: تكليف مأمور ضبط قضائي لمباشرة إجراء تحقيق في التشريع المصري والمقارن، دار للنهضة العربية، القاهرة، ط1، 2006م، ص 157.

(3) د. حسام الدين محمد أحمد: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار للنهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1996م، ص 578.

لهذا يتعين أن تتم زمنياً قبل البدء في الاستجواب وبعد التثبت من شخصية المتهم، وعلى المحقق أن يثبت قيامه بإحاطة المتهم وإثبات ذلك بالمحضر (1).

نري وجوب إحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه من قبل المحقق، باعتبارها من أهم الضمانات التي بدونها من العسير على المتهم إبداء دفاعه لجهله بموضع الاتهام، لذا يعد من الضروري إحاطة المتهم علماً فور القبض عليه بأسباب ذلك القبض حتى يتمكن من تجهيز دفاعه، لأن في عدم علمه بالتهمة إجحافاً في حقه وإضعافاً لمركزه القانوني تجاه ما تتمتع به سلطة التحقيق من صلاحيات؛ إذ من غير المستساغ حجز الإنسان دون إعلامه بالأسباب التي دعت للقبض عليه، لهذا من الواجب على المحقق عند حضور المتهم أن يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه بعد التأكد من شخصيته وبالطريقة التي يفهمها الأخير، ويجب إثبات تلك الإحاطة بالمحضر وما يدلي به المتهم من أقوال، على أنه في حالة رفض المتهم يثبت ذلك بالمحضر مبيناً أسباب ذلك الرفض، والإحاطة بالتهمة لا بد وأن تتم بشكل محدد ومفصل من أجل منح المتهم فرصة الدفاع وتفنيد الأدلة القائمة ضده .

(1) د. حسام الدين محمد أحمد: للمرجع السابق، ص 193.

المطلب الثاني

ضمان استعانة المتهم بمحام ودعوته لحضور الاستجواب

يعد من الضمانات المقررة للمتهم كوسيلة دفاع، حقه في الاستعانة بمحام ودعوة الأخير لحضور الاستجواب للدفاع عنه، ومؤازرته وإنارة سبيله بتقديم العون والمساعدة له لإثبات براءته ومساعدة العدالة في كشف الحقيقة.

فإذا كانت القاعدة أن المتهم هو الأجير بالدفاع عن نفسه وأخذ حقه لأنه أعلم به، غير أنه في حالة الدفاع قد يقصر المرء في حق نفسه مهما كانت قوة حجته، ومهما بلغت برأيته بأحكام القانون، فيكفي أن يوضع موضع الاتهام لتهتز حجته وتضن عليه قريحة الكلام، ومهما بلغ جموده وصلابته، فإن طعنة الاتهام تصيب الفكر والنفس معاً، لاسيما إذا كانت الظروف والملابسات ضده⁽¹⁾.

لذا كان حق المتهم في الاستعانة بمحام يتولى الدفاع عنه أمراً مهماً، يؤازره ويدعم مركزه، الذي ولا شك يضعه في قلق بسبب ما يحاط به من مظاهر القوة سواء من جانب الشرطة أو سلطة التحقيق، والذي في الغالب توازن مفقود قبل استعانة المتهم بمحام، يتمتع بقدر كبير من الدراية بالجوانب القانونية والإجرائية، يحسن التصرف والتعامل مع إجراءات التحقيق.

ذلك لأن حضور المحامي يمثل ضماناً لسلامة ما يتخذ من إجراءات، كما أنه يهدي من روع المتهم ويساعده على الاتزان والهدوء في أجوبته⁽²⁾.

(1) د. حاتم بكار: حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 248 .

(2) د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، ص 327 .

لأن المتهم في كثير من الأحوال لا يكون قادراً على مواجهة إجراءات التحقيق أما لعدم تخصصه فيها وإما لجهله بها (1).

كما أنه لا تخفي أهمية دور المحامي حيث إن حضوره في التحقيق ' سيؤدي إلى فرض رقابة على حياد التحقيق، من خلال مراقبة ما تتخذه سلطة التحقيق من إجراءات في حق المتهم، الذي غالباً ما يكون جاهلاً بأحكام القانون أو عاجزاً عن الدفاع لتأثير الاتهام الموجه إليه (2).

فضلاً على أن الاستعانة بمحام تسهم في رفع الروح المعنوية للمتهم، التي غالباً ما تكون ضعيفة بسبب الوضع النفسي المضطرب الذي يخيم عليه في مثل هذه الظروف العصيبة، علاوة على ذلك فإن حضور المحامي إجراءات التحقيق من شأنه أن يضفي شيئاً من الشعور بالنقطة والاطمئنان على الاستجواب الذي تنهض به سلطة التحقيق (3).

كما أنه يتيح للمتهم فرصة عرض وجهة نظره وفي تلك مصلحة التحقيق، إذ في الغالب ما تكون الثقافة القانونية والعلم بأصول التقاضي غير متكاملة وأحياناً غير متوافرة لدى المتهم، مما يجعل استعانتة بمختص في القانون يقف إلى جانبه ويعينه في إثبات براءته أمراً تقتضيه مصلحته، ذلك لأن الخصوم يتقانون في قدراتهم على عرض طلباتهم وأسانيدهم على نحو مقنع وواضح (4).

لذا تعد استعانة المتهم بمحام، وسيلة مناسبة لتمكين القاضي من فهم حقيقة النزاع والإلمام بمختلف جوانبه، وبالتالي إصدار قراره عن دراية

(1) J. DadiaL, Le Role de Lavocat dans Le process panale G. p 1973, 1, doct. p.452.

(2) د. رؤوف عبيد: دور المحامي في التحقيق والمحاكمة، مجلة مصر المعاصرة، س 15، العدد 1، 3 يوليو 1960م، ص 5.

(3) د. محمود أحمد طه: حق الاستعانة بمحام أثناء تحقيقات الشرطة القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م، ص 376.

(4) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 520.

كاملة، والاستعانة بمحامٍ حق للمتهم إذ يتصل بحقه في الدفاع، حماية لمصالحه وتمكيناً له من حشد كل ما يمكن أن يساعده في تفنيد وإبطال كل ما نسب إليه، وكل إجراء قد يتخذ ضده⁽¹⁾.

ويسود التشريع المقارن قاعدة عامة مفادها أنه " لا يجوز فصل المتهم عن محاميه أثناء الاستجواب " وبعض التشريعات المقارنة تحتم حضور المحامي ليطمئن المتهم، وتكون إجابته في نظر الجمهور أدعى إلى الثقة بصورها منه فعلاً، فوجود المحامي يجعل منه رقيباً على المحقق، دون الالتجاء إلى طريق غير مشروع للحصول على اعتراف المتهم⁽²⁾.

ويتخوف البعض من أن تدعيم وتقوية الدفاع، قد يحول العدالة إلى عدالة الأثرياء، حيث سيكون للمتقاضين الأغنياء مواجهة القضاء بجيش من المحامين، بينما سيعاني العامة من المتقاضين من ببطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكاليف العدالة⁽³⁾.

وما تجدر الإشارة إليه، أن دعوة المحامي قاصرة على الاستجواب، فلا يلزم المحقق بدعوة محام المتهم للحضور إلا بالنسبة للاستجواب أو المواجهة، التي تأخذ حكمة بالمعني القانوني، وليس للدفاع أن يتمسك بذلك في باقي إجراءات التحقيق، فإذا كان كل ما سيقوم به المحقق، هو عبارة عن عرض مضبوطات على المتهم لسماع إيضاحات بشأنها، أو مجرد إجراء

(1) د. حسن محمد علوب: استعانة المتهم بمحامٍ في القانون المقارن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة 1970م، ص 55.

(2) د. محمود محمود مصطفى: سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع، مجلة القانون والاقتصاد، مارس، العدد الأول، 1947م ص 19.

(3) د. منحت عبد الحليم رمضان: تدعيم قرينة البراءة في مرحلة جمع الاستدلال في قوة تعديلات قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر، ص 59.

معاينة لمحل الحادث أو تمثيل الجريمة، فإن له القيام به فوراً دون دعوة، ولا يكون تصرفه عرضة للبطلان (1).

– دور محامي المتهم عند الاستجواب :

إن المتهم غالباً ما يعجز عن الدفاع عن نفسه بنفسه، حتى ولو كان بريئاً من التهمة الموجهة ضده، فيحتاج إلي من يدفع عنه الاتهام، ذلك لأن الدفاع عن الحق يحتاج إلي فصاحة في اللسان وبلاغة في البيان، فإذا لم تتوفر في المتهم كان من الأجدر له أن يوكل غيره من القادرين للدفاع عنه، حيث ورد في القرآن الكريم على لسان موسى عليه السلام، قول الله عز وجل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴿ قَالَ سَتَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجَجَعُلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ ﴾ (2).

صدق الله العظيم

ومن هذه الآيات الكريمة يتضح لنا جلياً أن طلب موسى – عليه السلام – الاستعانة بأخيه هارون لم يكن لحماية من القتل، ولو كان ذلك لوصف أخاه هارون بالقوة البدنية أو الشجاعة أو المهارة في القتال، وغير ذلك من الصفات التي يحتاجها المقاتل، ولكنه وصفه بفصاحة اللسان وقوة الحجة، مما يدل على أن طلب موسى لأخيه هارون، كان من أجل الاستعانة به كمحام للدفاع عنه بالحجة القوية والبرهان الواضح لإقناع قومه، لأن العلم وحده لا يكفي للدفاع عن الحق ودحض الباطل، ما لم تقترن حجج المدافعة بفصاحة اللسان وبراعة البيان.

واستعانة المتهم بمحام يتولى مهمة الدفاع عنه وحضور الاستجواب، لا

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 226.

(2) القرآن الكريم، سورة القصص، آية (33 - 35).

يعني بأنه يجيب عن الأسئلة التي يلقيها المحقق للمتهم نيابة عن الأخير، بل إن دور المحامي في التحقيق الابتدائي دور شبه سلبي، يقتصر في الغالب على مراقبة سلامة الإجراءات والاعتراض على ما يراه باطلاً منها، فليس له أن ينوب عن المتهم في الإجابة أو ينبهه إلى موضع الكلام والسكوت أو أن يترافع أمام المحقق، ولكن له أن يطلب توجيه أسئلة معينة أو أن يبدي بعض الملاحظات، كما أن له الاعتراض على ما يوجهه المحقق من أسئلة، وإثبات هذا الاعتراض في المحضر، حتى يدخل بعد ذلك في تقدير الدليل المستمد من الاستجواب أو المواجهة لدى محكمة الموضوع (1).

ذلك لأن حضور المحامي الاستجواب، يهدئ من روع المتهم ويساعده على الاتزان والهدوء في إجاباته، كما أنه يعين القاضي على كشف الحقيقة، إذ أن حضوره يسهم في إجهاض أي مشروع لانحراف سلطة التحقيق، على نحو قد يفقدها النزاهة فيما تتخذه من إجراءات، وهي احتمالات قائمة ولا يمكن إغفالها (2).

حيث جاء في نص المادة (3/106) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، ما يشير إلى دور المحامي أثناء استجواب المتهم، إذ ورد في نصها أنه " لا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر ".

كما جاء في نص الفقرة (609) من التعليمات العامة للنيابات العامة المصرية " إذا حضر محامي المتهم فلا يجوز له أن يتكلم، إلا إذا أذن له عضو النيابة المحقق، فإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر، ولا تسمع من المحامي مرافعة أثناء التحقيق، وتقتصر مهمته على مراقبة حيدة

(1) انظر - المستشار .عدي خليل: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 179 .

(2) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص 199 .

المحقق، وإيداء ما يعن له من دفوع وطلبات وملاحظات على أقوال المتهم كتابة أو شفاهة، وإذا أبدى المحامي دفعا فرعياً بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفوع، ورأي عضو النيابة عدم وجاهته، وجب عليه إثباته في المحضر، والاستمرار في التحقيق".

وجدير بالذكر أن الفقرة (169) من التعليمات العامة للنيابات المصرية، قد نصت على أنه " يتعين على المحقق أن يعين المحامين في أداء واجبهم في الدفاع عن المتهمين، وأن يجيبهم إلي ما يطلبونه في سبيل إثبات براءة موكلهم، وذلك في حدود ما يسمح به القانون، وبما لا يؤدي إلي تعطيل أعمال التحقيق وتعويضها بغير مقتضى".

وللمحامي ملاحظة دقة وأمانة ما يدونه الكاتب بالمحضر من الأسئلة والإجابات والملاحظات التي تملي عليه ويتأكد من مطابقتها للواقع، ومقابل تلك الحقوق يلتزم المحامي بعدم التأثير على المتهم من خلال توجيه الأسئلة، ولا يجوز للمحامي أن يقاطع المحقق فينتظر حتى ينتهي من كلامه، ثم يطلب السماح له بتقديم ملاحظاته، إذا كانت هناك مصلحة حقيقية مشروعة من ورائها، كما لا يجوز له أن يجري مناقشة أثناء وجوده داخل غرفة التحقيق، لأن قضاء التحقيق ليس قضاء مرافعة⁽¹⁾.

أولاً: موقف الاتفاقيات الدولية :

حضت ضمانة استعانة المتهم بمحامٍ بتأييد كبير، حيث جاء النص عليها في العديد من المؤتمرات والمواثيق الدولية والعربية :

– على المستوى الدولي:

أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على ضمانة استعانة

(1) أ. عبد القادر صابر جرادة: أصول الاستجواب، مرجع سابق، ص 290.

المتهم بمحامٍ، وذلك في المادة (3/14) بند (ب) والتي جاء نصها على، أنه (3- لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة التامة بالضمانات الدنيا التالية (... ب/ أن يعطي من الوقت ومن التسهيلات ما يكفي لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه) (1).

كما نصت الفقرة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً، إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية، تؤمن له فيها كل الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

وفي المؤتمر الدولي لرجال القانون المنعقد في أثينا في 20 يونيو سنة 1950م أوصت لجنة القانون الجنائي، بأنه يجب أن تكفل للمتهم الضمانات الضرورية للدفاع، وقد أوصي المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة 1953م بشأن الاستجواب على أنه قبل أن يسأل المتهم عن شخصه وقبل أن يدلي بأية أقوال، يجب أن يخبره المحقق أن من حقه إلا يجيب إلا بحضور مدافعه، وبديهي أن يكون للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء الاستجواب، ويجب أن تكفل له الدولة هذه الاستعانة في حالة العوز .

كما أوصت الحلقة الدراسية المنعقدة في سنتياجو شيلي في 19 مايو سنة 1958م، بأن الدفاع دائماً ضروري في كل مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية، فهو كما يساهم في تحويل قرينة البراءة إلى يقين، يساهم في اكتشاف إرادة المتهم والحكم عليه حكماً عادلاً، وفي كلتا الحالتين يمثل الدفاع وسيلة حقيقية لإظهار الحق أمام العدالة (2).

(1) أ. علي محمد شقوف: مرجع سابق، ص 223.

(2) انظر - د. علاء محمد الصاوي: حق المتهم في محاكمة عادلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ص 214.

- د. سامي صادق الملا: مرجع سابق، ص 214 .

ومن التوصيات المقررة في ذلك الشأن التوصية رقم (13) من توصيات مرحلة ما قبل المحاكمة لمؤتمر حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي المنعقدة في القاهرة في ديسمبر 1989 م حيث جاء فيها لا يجوز في غير حالات التلبس بالجناية استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور، فإن لم يكن له محام وجب على قاضي التحقيق أن يندب له محامياً، وجاء في المادة (23) من توصيات مؤتمر العدالة العربي الأول المنعقد في بيروت في شهر يوليو سنة 1999 م على أنه يتعين في كل إجراءات ذات طبيعة جزائية ضمان حق كل متهم أو مشتبه فيه في اختيار محاميه، فإذا تعذر أن يوفر أتعابه على السلطة القضائية أن تتيب عنه محامياً للدفاع عن مصالحه⁽¹⁾.

– على المستوى الإقليمي:

فقد أكدت هذا الحق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، في نص المادة (3/6) بند (ج) حيث نصت على أنه: 3- لكل شخص متهم في جريمة الحقوق الآتية كحد أدنى: (... / ج - تقديم دفاعه بنفسه أو بمساعدة محام يختاره هو، وإذا لم تكن لديه إمكانيات كافية لدفع تكاليف هذه المساعدة القضائية، يجب توفيرها له مجاناً كلما تطلبت العدالة ذلك) .

كما أكدت عليه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة (2/8) بند (د)، وجاء التأكيد على ذات الحق أيضاً في مشروع معاهدة حماية حقوق الإنسان بين دول الجامعة العربية، حيث نصت المادة (3/6) بند (ج) منه على أن: 3- لكل متهم الحق بصورة خاصة بأن: (... ج / يدافع عن نفسه بالذات أو بواسطة محام يختاره بمحض إرادته، وفي حالة فقره أو

(1) أ. ماجد صبحي حسين حلس: الاستجواب وضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 158.

ضعف وسائله يكون من حقه الاستعانة من المعونة القضائية متى كانت مصلحة العدالة تتطلب ذلك (1).

ثانياً: موقف التشريعات في مصر وليبيا :

حرص المشرع المصري والليبي على النص صراحة على ضمان الاستعانة بمحامٍ أثناء الاستجواب، وذلك على الوجه التالي :

أ- موقف المشرع المصري:

ضمن المشرع المصري الفقرة الأولى من المادة 67 من الدستور المصري ذات الحق، والتي جاء فيها أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه .

كما جاء نص المادة (69) من الدستور المصري مؤكدة على هذا الحق بقولها حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول، ويكفل القانون لغير القادرين مالياً، وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم (2).

كما جاء نص المادة (124) من قانون الإجراءات الجنائية المصري (3). مؤكداً على هذا الحق بقولها " لا يجوز للمحقق في الجنايات وفي الجناح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة على النحو الذي يثبتته المحقق في

(1) أ. علي محمد شقوف: مرجع سابق، ص 224.

(2) حرصت علي إقرار هذا الحق بعض التشريعات العربية - راجع المادة (10) من الدستور السوري والمادة (34) من الدستور الكويتي مشار إليها من قبل - أ. ماجد صبحي حسين: مرجع سابق، ص 159.

(3) المادة 124 معدلة بالقانون رقم 145 لسنة 2006م، للجريدة الرسمية، العدد 30، 27 يوليو 2006م.

المحضر، وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة أو إلي مأمور السجن، أو يخطر به المحقق، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإعلان أو الإخطار، وإذا لم يكن للمتهم محام، أو لم يحضر محاميه بعد دعوته، وجب على المحقق من تلقاء نفسه، أن يندب له محامياً والمحام أن يثبت في المحضر ما يعن له من دفع أو طلبات أو ملاحظات".

ومفاد نص المادة السابقة، أن المشرع تطلب ضماناً خاصة لكل متهم في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً، تمثلت في وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب، وذلك لدفع الخوف والرغبة عن المتهم وبعث الاطمئنان في نفسه، ومساعدته على استجماع قواه للرد على ما يوجه إليه من اتهام، وصوناً لحرية الدفاع واستثناء من هذه الضمانة، المتمثلة في وجوب دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، نص المشرع على بعض الحالات التي يجوز فيها استجواب المتهم دون دعوة محاميه وهي :

1- حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وتقدير دواعي السرعة متروك للمحقق تحت رقابة قاضي الموضوع .

2- الأحوال التي يكون فيها الاستجواب في جريمة متلبس بها.

ودعوة المحامي واجبة حتى ولو تقررت سرية التحقيق، إذ من المفترض أن يسمح بحضور المحامي عند قيام النيابة بإجراء الاستجواب، إلا إذا رأت سلطة الاتهام، بأن ليس هناك وجه لحضور المتهم رفقة محاميه.

ويتضح من نص المادة (124) إجراءات جنائية مصري سالف الذكر، إن حضور محام المتهم إجبارياً وليس اختيارياً في الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً، على أنه في حالة عدم وجود محام للمتهم، وجب على المحقق أن يندب له محامياً، غير أنه إذا وجد للمتهم محام فإن حضوره يعتبر إجراء ضرورياً يترتب على إغفاله البطالان، ومع ذلك فإن النص على حالة

السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، نص يحتمل كثير من التوسع، الذي يجب إن يستبعد عندما يتعلق الأمر بضمانات التحقيق وحقوق الدفاع، ويكفي حالة التلبس وحدها تسمح بالتجاوز عن هذه الضمانة دون أي معوق⁽¹⁾.

ب - موقف المشرع الليبي :

أكد المشرع على حق المتهم في الاستعانة بمحام يتولى مهمة الدفاع عنه، بإصداره القانون رقم (4 لسنة 1981م) بشأن إنشاء إدارة المحاماة الشعبية، والذي تضمن النص في مادته الأولى على أن: " لمواطني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حق الاستعانة دون مقابل بمحام في القضايا التي ترفع منهم أو عليهم أمام الجهات القضائية وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ".

كما نصت المادة الثانية من القانون رقم (10) لسنة 1990م، بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة في ليبيا على أنه " يتمتع كل شخص بحق الدفاع أمام المحاكم والنيابات بواسطة محام من بين أعضاء إدارة المحاماة الشعبية على الوجه الذي بينه القانون، كما له أن يختار محامياً خاصاً على نفقته للدفاع عنه أمام المحاكم وكافة الجهات وطبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه ...". كما تضمنت المادة (106) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، على وجوب دعوة محامي المتهم عند استجوابه .

ولا يخفى ما لهذا الضمان من أهمية، خاصة وأن التجربة العملية أثبتت بأن المتهم مهما بلغت ثقافته القانونية يحتاج في كثير من الأحيان، لمن يقف إلى جانبه يعينه ويؤازره، لأن للاتهام رهبة تشتت الأفكار وترهق

(1) انظر: - د. حسن علام: قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، 1982م، ص 258.
- د. حسني الجندي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، بدون ذكر جهة النشر، ط2، 1999/2000، ص 258.

القدرات، مما يجعل المتهم عاجزاً عن تقديم دفاعه على الوجه المطلوب، لذا كان من الضروري أن يكون إلي جانب المتهم مدافع، ينير له السبيل ويخفف عليه من أعباء الاتهام، ويهدئ من روعه ومن ثورته، حيث اتجهت الكثير من التشريعات لإقرار هذه الضمانة، واعتبرتها حقاً مهما كانت الأسباب، وذلك لأن المتهم في حاجة لمن يعينه في محنته.

فالدفاع لم تعد مهمته قاصرة على تحقيق براءة المتهم، بل هي أعظم وأنبى من ذلك، إذ أن مهمته الأساسية مساعدة أجهزة العدالة في الكشف عن الحقيقة، غير أنه رغم أهمية هذا الحق، واعتراف أغلب التشريعات الحديثة به والتأكيد عليه، إلا أن أغلبها أهملت النص عليه صراحة في مرحلة التحقيق الأولي، رغم أهميتها وخطورتها وتأثيره على مراحل الدعوى الجزائية التالية لها.

لذا على المشرع المصري والليبي تدارك هذا النقص، بمراعاة النص الصريح على السماح للمتهم بالاستعانة في استصحاب محاميه في مرحلة التحقيق الأولي، والتي ولا شك لها أهميتها في حسن سير الدعوى الجنائية، وبما يكفل توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات التي قررها القانون للمتهم، خاصة وأن هذه المرحلة تمثل بداية صعبة، قد تكون سبباً في إرهاب المتهم نتيجة جهله بأحكام القانون .

ثالثاً: القيود الخاصة بضمان استعانة المتهم بمحام أثناء استجوابه :

أ- نوع الجريمة:

اشترط المشرع المصري أن تكون الواقعة المسندة للمتهم من الجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً، بمعنى أنه لكي يتعين التزام المحقق بدعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، يجب أن تكون الواقعة جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً، مادة (124) من قانون الإجراءات

الجنائية المصري ويستفاد من ذلك بأنه لو كانت الواقعة مخالفة، فإن دعوة محامي المتهم لحضور التحقيق غير لازمة، على عكس الحال لو كانت جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً، حيث اشترط المشرع المصري على المحقق وجوب دعوة محام المتهم للحضور قبل الاستجواب أو مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود، عدا حالات التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإلا كان استجوابه باطلاً⁽¹⁾.

هذا كما اشترط المشرع الليبي في المادة (106) من قانون الإجراءات الجنائية ضرورة أن تكون الواقعة جناية حيث جاء نصها بالقول على أنه " في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان، ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر".

وعلة اختيار الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً من قبل المشرع المصري، والجنايات من قبل المشرع الليبي أن المشرعين سندهما في ذلك خطورتها بالنسبة إلي غيرها من الجرائم، ومن ثم يجب على المحقق أن يثبت في محضره قبل أن يشرع في استجواب المتهم دعوة محاميه للحضور، ومتى حضر محامي المتهم، فليس للمحقق منعه من حضور الاستجواب، وإلا عد ذلك إخلالاً بحق الدفاع مما يؤدي إلي بطلان الاستجواب⁽²⁾.

(1) المستشار / علي خليل: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 178.

(2) د. حسن محمد علوب: استعانة المتهم بمحام، مرجع سابق، ص 55 وما بعدها.

ويشترط القانون أن يكون المحامي الذي يمثل المتهم أمام محاكم الجنايات من بين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية، وذلك لكي يمكن الاطمئنان من أنه قد توافرت لديه الخبرة الكافية التي تؤهله للقيام بمهمته، وتبعاً لذلك لا يقبل انتداب محام تحت التمرين، حتى ولو كان يعمل باسم محام آخر أو حاضراً نيابة عنه بالجلسة (1).

إذ يعتبر وجود مدافع مع المتهم في جرائم الجنايات من الإجراءات المتعلقة بالنظام العام، فلا يجوز النزول عنها (2).

وحتى تتحقق ضمانات دعوة المحامي لحضور الاستجواب، فإنه يتعين بأن يكون المحامي حاضراً لجميع إجراءات التحقيق من بدايتها وحتى نهايتها، فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً يمين ينوب عنه من هيئة الدفاع (3).

فإن اقتصر دوره على مجرد المرافعة وإبداء أوجه الدفاع، فإن ذلك قد يعيق الحكم (4).

(1) حيث قضى بأنه (إذا كان المحامي الذي باشر الدفاع مقيداً بجدول المحامين تحت التمرين، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلاً منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع) - راجع نقض جنائي مصري جلسة 1962/6/1 م، س3، ق3.

(2) انظر حكم المحكمة العليا الصادر في 1974/2/5 م - في الطعن الجنائي رقم 184-20، المجموعة المفهرسة، ص393. حيث جاء فيه: (أن حضور المحامي مع المتهم بجناية أمام محاكم الجنايات أمر أوجبه القانون ويعتبر من الإجراءات الجوهرية في المحاكمة والمتعلقة بالنظام العام التي يترتب علي مخالفتها بطلان الحكم).

(3) نقض جنائي مصري جلسة 1976/1/4 م، مجموعة أحكام النقض، س27، ق2.

(4) انظر - نقض جنائي مصري، جلسة 1960/3/8 م، مجموعة أحكام النقض، س11 رقم 44، ص218.

- نقض جنائي مصري، جلسة 1961/10/31 م، مجموعة أحكام النقض، س12، رقم 174، ص877.

ب- ألا يخشى من فوات الوقت:

وقد عبر المشرع المصري والليبي عن هذا الشرط بالقول، ألا تكون الجريمة في حالة تلبس أو في حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، كما لو كان الشاهد المراد مواجهته بالمتهم مشرفاً على الموت أو كانت آثار الجريمة على وشك الزوال⁽¹⁾.

وعرفت المادة (30) من قانون الإجراءات الجنائية المصري حالة التلبس بقولها " تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثاراً أو علامات تفيد ذلك"⁽²⁾.

وعليه فقد أجاز القانون للمحقق أن يستجوب المتهم دون دعوة محاميه للحضور، مفترضاً حصول الاستجواب على الفور أو على الأقل في وقت قصير، حيث تركا للمحقق تقدير حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وذلك تحت رقابة محكمة الموضوع⁽³⁾.

فإذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس ولم تكن توجد حالة من السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، فليس للمحقق استجواب المتهم إلا بعد دعوة

(1) د. إبراهيم حامد طنطاوي: الحبس الاحتياطي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بدون ذكر سنة النشر، ص 80.

(2) تقابل المادة (30) من قانون الإجراءات الجنائية المصري للمادة (20) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(3) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، 1998 م، ص 518.

محاميه للحضور، وإلا ترتب على ذلك بطلان الاستجواب، وبطلان الاعتراف المستمد من الاستجواب الباطل⁽¹⁾.

ويعد إهمال دعوة محامي المتهم للحضور في حالة التلبس والاستعجال خشية زوال أو فقد الأدلة، انتقاصاً من ضمانات الحرية الشخصية، إذ يجب أن يدعي محامي المتهم في كل الحالات بما فيها حالة التلبس والاستعجال، لأن الاستعانة بالمحامي لا تؤثر في إجراء التحقيق، وعلى نحو يستلزم معه استثناء هاتين الحالتين من ضمانة دعوة المحامي للحضور، لعلة تكمن في أن حصول الاستجواب فيها باعتبارها استثناء، قد يهدر حقوق المتهم ويمس حريته ويسهم في ضياع معالم حقيقة الواقعة⁽²⁾.

والحقيقة أن ترك التقدير للمحقق حتى لو كان هذا الإجراء يخضع لرقابة محكمة الموضوع لبيان حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة قد يفتح الباب على مصراعيه، ويجعل المحقق يتوسع في استجواب المتهم أو في مواجهته بغيره، بحجة قيام ظروف تستدعي السرعة، وعلى نحو قد يؤدي إلى التضحية بضمانات حق المتهم في الدفاع.

ج- أن يكون للمتهم محام:

إن التزام المحقق بدعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، يتطلب أن يكون للمتهم محام، ذلك لأن دعوة المحامي لا تتم، إلا إذا كان المتهم قد عين محامياً له.

(1) د. أسامة عبد الله قائد: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ج1، 2007، ص 487.

(2) د. عبد الجواد عبد الغفار محمد بوهشيمة: ضمانات الحرية الشخصية للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري مقارناً بالشرعية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1990 م، ص 233.

حيث أوجب القانون على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقريره في قلم كتاب المحكمة أو مأمور السجن، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان.

ولم يتطلب القانون شكلاً معيناً، يتعين على المحقق الالتزام به عند دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، فيجوز أن تكون دعوته بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة⁽¹⁾.

ومتى قام المحقق بالترامه بدعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، فلا تثريب عليه إن باشر الاستجواب دون حضور محامي المتهم، مادام أنه قد منحه الوقت الكافي ما بين دعوته للحضور والبدء في الاستجواب، ودون التزام عليه بالتأجيل⁽²⁾.

ولما كانت دعوة محامي المتهم للحضور بمثابة ضمانه مقررّة للمتهم، فله أن يتنازل عنها، وفي هذه الحالة للمحقق أن يبدأ في استجوابه، وللمتهم أن يعدل عن تنازله ويطلب دعوة محاميه للحضور مادام أن الاستجواب لم يبدأ، أما إذا بدأ المحقق الاستجواب، فليس للمتهم أن يعدل عن تنازله، وذلك حتى لا تكون إجراءات التحقيق وفقاً لمشئته المتهم، كما أن المحقق ليس ملزماً بانتظار حضور المحامي إلا وقتاً مناسباً، فإذا لم يحضر كان له أن يشرع في استجواب المتهم في الميعاد المحدد⁽³⁾.

فما يلزم به المحقق هو دعوة محامي المتهم للحضور إن وجد عند

(1) نقض جنائي مصري 1968/10/28م، مجموعة أحكام النقض، س 19، رقم 176، ص 891.

(2) د. إيوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى سنة 1980م، ص 381.

(3) انظر - د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية، مرجع سابق، ص 362.

- أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص 631.

الاستجواب أو المواجهة، والمحقق غير ملزم بتبنيه المتهم بجناية بحقه في أن يكون له محام، ذلك لأن علم المتهم بالقانون مفترض (1).

وتمكيناً للمحقق من دعوة محامي المتهم، لا بد أن يكون الأخير قد أعلن اسم محاميه في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن (2).

وتعد دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب، واجبة حتى ولو تقررت سرية التحقيق عن الخصوم، إذ أن المتهم ومحاميه يعتبران شخصاً واحداً، فلا يجوز الفصل بينهما لأي سبب كان، وإذا رأت النيابة العامة اتخاذ أي إجراء بطريقة سرية عن المتهم، فحينئذ ليس هناك وجه لحضور محاميه، أما إذا سمح للمتهم بدخول غرفة التحقيق، فإن من حقه أن يكون محاميه معه، وتلك قاعدة مستقرة في كافة التشريعات الجنائية (3).

ومما تقدم يتضح أن دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروطة، بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون، وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .

وبالتالي إذا لم يعلن المتهم اسم محاميه، جاز للأخير أن يتولى هذا الإعلان أو الإخطار، على أنه في حالة تعدد المحامين المختارين من قبل المتهم، فإن دعوة أحدهما لحضور الاستجواب أو المواجهة تكفي (4).

وعادة يفضل القريب من مكان التحقيق، وهذا ما جري عليه العرف

(1) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثالثة 1968م، ص 580.

(2) أ. د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، 2001م، ص 687.

(3) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية، ص 467، مشار إليه من قبل - أ. عبد القادر صابر جرادة: أصول الاستجواب في القانون الفلسطيني والمقارن، مرجع سابق، ص 240.

(4) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 525.

القضائي منذ فترة طويلة، ولا يلزم المحقق بدعوة محامي المتهم، إلا بالنسبة لإجراء الاستجواب أو المواجهة التي تأخذ حكمه، فليس للمدافع أن يتمسك بذلك بالنسبة لباقي إجراءات التحقيق، ويجب على المحقق أن يثبت في المحضر الخاص بالاستجواب، أنه قد تم دعوة محامي المتهم للحضور، وإذا تعددت استجوابات المتهم في يوم واحد، فيكفي إثبات دعوة محامي المتهم في أول محضر للاستجواب (1).

كما أنه إذا كان في القضية أكثر من متهم ولم تتعارض مصالحهم، جاز أن يدافع عنهم جميعاً محام واحد، أما إذا تعارضت مصالحهم تعين أفراد محامي لكل متهم، لأن في تولي محام واحد لذلك، يعد إخلالاً بحق الدفاع الذي أقره القانون لكونه يعيب الحكم (2).

لم يحدد المشرع المصري والليبي الوقت المستوجب فيه على المحقق انتظار محامي المتهم عند دعوته لحضور الاستجواب أو المواجهة، إذ تركا مسألة تحديد ذلك الوقت للسلطة التقديرية للمحقق، والذي له أن يبدأ الاستجواب حالة عدم التزام محامي المتهم بالحضور خلال الميعاد المحدد في الدعوى .

وعلى ذلك فإننا نرى أن ترك العنان للمحقق في تحديد الوقت المناسب لاستجواب المتهم أو مواجهته، يطلق حرية المحقق في تقدير الوقت الذي يناسبه، والذي غالباً ما يكون على حساب مصلحة المتهم، حتى ولو أدى ذلك للتضحية بضمانات الدفاع، والتي تمثل السياج الواقي لعدم إلحاق الضرر به.

وإن أعطي ذلك الحق للمحقق يفتح الباب على مصرعيه للأهواء، لكي تتحكم في تلك الضمانات، ويجعل المحقق يركب جواً جامحاً من الصعب

(1) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 220 .

(2) د. هلاي عبد الإله أحمد: المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 1989م، ص 26.

ترويضه، خاصة وأن الأمر في مثل هذه الحالة سيكون خاضعاً لأهوائه، والتي في الغالب ما تتسم بعدم الأباه لما أقر للمتهم من ضمانات .

لذا فإننا نناشد المشرعين بضرورة النص صراحة على تحديد المدة التي يستطيع خلالها محامي المتهم حضور الاستجواب، كما نري وجوب إلزام المحقق بتببيه المتهم بأن من حقه الاستعانة بمحام عند إخضاعه للاستجواب، إذ يسهم هذا الضمان في توفير الهدوء وتحقيق الاطمئنان في نفس المتهم، فيجعله يحسن الرد ويجيد الدفاع، ويدعم حيدة التحقيق ونزاهته⁽¹⁾.

وأخيراً لدينا بعض الملاحظات على المادة (106) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي والتي تضمن نصها دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب أو المواجهة وهي تكمن فيما يلي:

أولاً: إن قصر المشرع الليبي دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب على الجنايات دون الجنح يعد محل نظر، ذلك لأن بعض الجنح قد تكون من الأهمية من حيث ظروفها وعقوبتها أو ما يترتب عليها من الحكم بغرامات مالية كبيرة أو تعويضات بالحق المدني، مثل السرقات والقتل الخطأ أو الجنح الماسة بأمن الدولة في الداخل والخارج وغيرها، فالتحقيق في تلك الجنح يكون دقيقاً ويمس مصالح جوهرية للمتهم تتعلق بشرفه وسمعته أو مستقبله وماله، الأمر الذي يتطلب دعوة محاميه للحضور عند استجوابه، لذا فإننا نناشد المشرع الليبي بأن يحذو حذو المشرع المصري الحريص دوماً على توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات للمتهم، وذلك من خلال وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب أو المواجهة في الجنايات والجنح المعاقب عليها

(1) د. أحمد شوقي الشلقاني: قاضي التحقيق والضمانة الأولى في التحقيق الابتدائي، مجلة المحاماة، ص 126، مشار إليه - د. عادل حامد بشير: مرجع سابق، ص 216.

بالحبس وجوباً، تقديرًا منه لخطورتها ولما تمثله من ضمان يكفل صون حقوق وحرّيات المتهمين.

ثانياً: - استثنى المشرع في المادة المذكورة دعوة محامي المتهم لحضور الاستجواب حالة الاستعجال التي يخشى معها ضياع الأدلة، وهذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه أمام المحقق ليقوم باستجواب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود في غيبة محاميه، بحجة أن الظروف تقتضي السرعة في إتمام الإجراءات بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك للوصول للحقيقة، لذا فإننا نناشد المشرع بالتدخل لحصر هذه الحالات في فروض معينة، حتى لا يكون هناك خروج دون مقتضى عن القواعد الواجب مراعاتها من قبل المحقق (1).

ثالثاً: اتجاه المشرع الليبي إلى منع محامي المتهم من الكلام إلا بأذن القاضي، وذلك في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهذا الاتجاه يعد موضع نقد، حيث يجعل من موقف المحامي موقفاً سلبياً أثناء التحقيق، إضافة إلى أن المشرع قد أسقط حق المتهم في التمسك ببطلان الإجراءات غير الجوهرية، إذا حصل هذا الإجراء في حضور محاميه ولم يتمسك هذا الأخير به (2).

وهذا السقوط لم يقتصر على حالة حضور المحامي عند استجواب المتهم في جناية، بل شمل الجنايات والجنح معاً على السواء، لذلك كان يجب في المقابل أن تتاح فرصة الدفاع لمحامي المتهم عند حضوره معه حيثما شاء، حتى يكون لحضوره فاعلية. وفي هذا الجانب فإننا نناشد المشرع الليبي إعادة النظر في المادة المذكورة، وذلك بتعديل نصها بحيث يضمن للمتهم حضور محام معه أثناء استجوابه، حضوراً فعلياً دون أي قيد أو شرط في

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 414.

(2) انظر - المادة (306) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

الجنایات والجنح علی السواء، مع مراعاة ترتیب بطلان الاستجواب، عند عدم مراعاة المحقق لهذه الضمانة، ما لم یتنازل المتهم عن ذلك صراحة، وقد أحسن المشرع المصري صنعاً عند سماحه لمحام المتهم بإثبات ما یعن له من دفوع أو ملاحظات أو طلبات یقتمها فی المحضر، حسب الوارد بالمادة (124) إجراءات جنائية مصري، إذا یعد ذلك مسلكاً محموداً یعطي المحامي مرونة كبيرة فی تفهم ما یتعلق بالتهمة، إضافة إلى تمکینه من الدفاع وفقاً لما یستجد من أحداث، ونتمنى من المشرع الليبي أن یحذو حذوه فی ذلك.

المطلب الثالث

حق المتهم ومحاميه في الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب

لا تتحقق الغاية التي أوجبها القانون من حضور محامي المتهم، إلا إذا أُتيحت له فرصة الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب؛ لذا جاءت أغلب التشريعات تنظم هذا الحق .

أولاً : موقف المشرع المصري :

ضمن المشرع هذا الحق بالمادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية والتي جاء نصها بالقول أنه: " يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة، ما لم يقرر القاضي غير ذلك".

ولعل الحكمة من الاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب، تكمن في عدم مفاجأة المتهم ومحاميه بأمور تحول المفاجأة ذاتها دون الرد عليها، رغم أنه من الممكن إمكانية هذا الرد، فإذا كان القانون قد أوجب دعوة محامي المتهم للحضور عند استجوابه أو مواجهته بغيره، فمن الطبيعي أن يسمح له بالاطلاع على الأوراق قبل إجراء الاستجواب، حتى يتمكن من إيداء ملاحظاته وتجهيز دفاعه.

ويعد الاطلاع ضماناً هامة من ضمانات الدفاع، تحرص غالبية التشريعات على تقريره، لكونه يمكن من مراقبة سير إجراءات التحقيق قبل الاستجواب، ويكفل أن تتوافر الدراية الكافية للمحامي بما يتم في التحقيق⁽¹⁾.

إذ من المعلوم أنه ليس في مقدور محامي المتهم تولي مهمة الدفاع،

(1) د. أحمد شوقي أبو خطوة: قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 229، ص 337 .

وهو لا يعلم بخلفيات ما يدور حوله، إذ كيف يناقش ويدافع بدون أن يلم بمجريات ما اتخذ من إجراءات (1).

وحتى يتمكن المحامي من القيام بواجبه المناط به على الوجه الأكمل، ويصبح حضوره مجدياً أثناء الاستجواب ومفيداً للدفاع، يجب أن يكون على قدر كبير من الإلمام بجميع ما يحويه ملف الدعوى من وقائع منسوبة للمتهم، ويجب أن يحاط علماً بكل ما يتم من إجراءات حتى يتمكن من متابعة التحقيق، ويستطيع إبداء ملاحظاته وتقديم دفاعه في الوقت المناسب (2).

ولا يخفي أنه لتحقيق ذلك، فإن الأمر يستوجب السماح له بالاطلاع على التحقيق، ومن ثم يجب على المحقق أن يمكن محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق المتعلقة بالدعوى بوقت كاف يقدره المحقق، كما يجب أن يضع المحقق ملف الدعوى في مرحلة التحقيق برمته غير منقوص أمام محامي المتهم، متضمناً جميع الإجراءات التي بوشرت سواء في مرحلة الاستدلال أو في مرحلة التحقيق الابتدائي، ولو كانت قد تمت في غيبة المتهم، ويفترض أن الملف قد عرض كاملاً ما لم يثبت الأخير العكس .

وحق الاطلاع يشمل تمكين المحامي من معرفة كل ما يتضمنه ملف الدعوى، لذلك فهو ينطوي على الترخيص للمحامي بالنسخ والتصوير، لأنه من وسائل الاطلاع، ما لم ير المحقق غير ذلك وفقاً لما تقتضيه مصلحة التحقيق (3).

حيث جاءت المادة (84) إجراءات جنائية مصري بالقول " للمتهم وللمجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على

(1) د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 467.

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 235.

(3) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط مرجع سابق، ص 527.

نفقتهم أثناء التحقيق صوراً من الأوراق أياً كان نوعها، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك " (1).

ويستوي أن يطلع المحامي بنفسه أو يكلف كاتبه أو وكيله بذلك، أو ألا يطلع على الإطلاق (2).

ومن المقرر أنه لا يجوز مطلقاً أن يحال بين المحامي وملف الدعوى، وإلا كان للنياية كخضم في الدعوى وضع متميز على المتهم وهو ما لا يجوز، كما أنه إذا باشر المحقق بعض الإجراءات بعد اطلاع المحامي على ملف الدعوى، فيجب تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق الحديثة التي ضمت لملف الدعوى قبل الاستجواب، ولو ترتب على ذلك تأخير في موعد الاستجواب، ما لم تكن هناك مبررات قوية تحول دون ذلك (3).

غير أن المشرع احتاط لحالات قد يكون من الملائم عدم اطلاع المحامي على التحقيق، حيث أضعف من هذه الضمانة بالإجازة للمحقق حرمان المحامي من هذا الحق، دون وجود مبرر معقول لحرمانه من الاطلاع والتمتع على أمر يخصه، إذ لا يجوز للمحقق إخفاء أمر عنهما، وإذا كانت مقتضيات التحقيق توجب مؤقتاً حجب بعض الأمور عن المتهم للضرورة، فلا يجوز حرمان محامي المتهم من الاطلاع على التحقيق بأكمله (4).

وإذ رأي المحقق منعه، فمن الواجب عليه أن يرجئ الاستجواب حتى يزول السبب الذي دعا إلي المنع، وإلا عدا ذلك انتقاص من حق الدفاع دون مبرر (5).

(1) تقابلها المادة (68) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي بذات النص.

(2) د. محمد عيد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 873.

(3) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 468.

(4) د. عوض محمد عوض: للمبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 433.

(5) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 468 وما بعدها.

وما تجدر الإشارة إليه أن ما تضمنته المادة (125) إجراءات جنائية مصري، كان محل نقد من جانب الفقهاء، لما ورد بها من توسيع لسلطة قاضي التحقيق في عدم السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة، فلم يقيد بقيد الاستعجال أو غيره من القيود، وإنما ترك له التقدير المطلق من أي قيد (1).

ويرى البعض أنه يبدو من مناقشة المادة (125) في المجلس النيابي، أن هذه الضرورة لا تكون إلا عند تقرير سرية التحقيق فقط، ولو أن السرية لا تحول دون تمكين محامي المتهم من حضور الاستجواب أو المواجهة، ذلك أن حرمان المحامي من الاطلاع على التحقيق أمر شاذ غير مقبول، وواجه عند تقريره معارضة شديدة، إذ أنه يجعل حضور المحامي أمراً محدد القيمة والأثر (2).

وإذا كان الأصل أن يطلع الخصوم على الإجراءات التي أجريت في غيبتهم، وذلك بعد الفراغ من هذه الإجراءات، إلا أن هذا الاطلاع لا يجوز إلا بعد انتهاء حالة الضرورة التي اقتضت اتخاذ الإجراء في غيبتهم (3).

وأياً كان الأمر فإنه حتى يحظر الخصوم أو الاطلاع يكون مفهومها، فإنه الحظر يشمل الخصم ومحاميه معاً، فلا ينصرف إلي أحدهما دون الآخر، وإن رفع الحظر فإنه يرفع عن الخصم ومحاميه في ذات الوقت، فلا يجوز أن يرفع عن أحدهم ويبقى في مواجهة الآخر، ومؤدي ذلك أنه حين يسمح للمتهم مثلاً بحضور إجراء من إجراءات التحقيق، يلزم أن يسمح بحضوره لمحاميه كذلك (4).

(1) د. عبد الرؤوف مهدي: القواعد العامة، مرجع سابق، ص 509.

(2) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 469.

(3) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، 1998م، مرجع سابق، ص 581.

(4) د. رمسيس بهنام: الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 53.

ولذلك لا يجوز للمحقق أن يستعمل هذه المرافعة إلا في حالة الاستعجال، حيث تقتضي مصلحة التحقيق سرعة استجواب المتهم، وبمجرد انتهاء هذه الحالة يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق، ذلك لأن إعطاء سلطة تقديرية للمحقق يعدّ تقليلاً وإضعافاً لفعالية تلك الضمانة، لأنه لم يقيد تلك السلطة بنص صريح (1).

ثانياً : موقف المشرع الليبي :

لم ينص المشرع الليبي صراحة على وجوب السماح للمحامي بالاطلاع على الأوراق، كما فعل نظيره المشرع المصري في المادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، لأن هذه الضمانة مترتبة على الضمانة السابقة .

ولذلك يجب على المحقق أن يمكن المحامي من الاطلاع على الأوراق قبل الاستجواب بوقت كاف يقدره المحقق، وإذا كان المتهم قد اطلع على الإجراء قبل أن يقرر المحقق إجراء الاستجواب وقبل دعوة المحامي، فإنه لا يحرم المحامي من هذا الحق، لأن حق المحامي في الاطلاع مقرر ترتيباً على حقه في حضور الاستجواب ووجوب دعوته لذلك (2).

غير أن التساؤل يثور عما إذا كان للمتهم الحق في الاطلاع على ملف التحقيق قبل استجوابه، كما هو مقرر لمحاميّه في غالبية التشريعات أم لا ؟ إذ سارت بعض التشريعات على حرمان المتهم من هذا الحق، فلا

(1) انظر - د. إدوار غالي للذهبي: الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مرجع سابق، ص 441 - د. عبد الغفار عبد الجواد أبو هشيمه: ضمان الحرية الشخصية للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري مقارناً بالشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 216 .

(2) د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 468.

يجوز له الاطلاع على ملف التحقيق، ومن ثم فلن يتمكن من التعرف على الأدلة المتوفرة ضده، ويحق للمحقق أن يرفض طلب اطلاع المتهم على ملف التحقيق ولو كان المتهم نفسه أحد المتهمين (1).

غير أن هذا الموقف كان محل نقد، على أساس أن المشرع قد سمح للمحامي بأن يطلع على ملف التحقيق، وإن كان المشرع المصري في المادة (125) لم ينكر شخص للمتهم وكذلك المشرع الليبي، غير أنه طبقاً للقواعد العامة أن من يملك الكل يملك الجزء، فمن باب أولى أن يمكن المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل استجوابه إذا لم يكن له محام، وذلك تطبيقاً لحق المتهم في الاطلاع طبقاً لما هو مقرر في المادة (2/ 77) إجراءات جنائية مصري (2).

فمن مصلحة المتهم أن يعرف ما حدث في التحقيق، حتى لا يفاجأ في النهاية بتحقيقات قد تبني على تلفيقات لا يعلم بها إلا بعد فوات الأوان (3).

كما أن القانون أعطي للمتهم حق حضوره إجراءات التحقيق، وحق طلب سماع الشهود أو إجراء معاينة أو نذب خبير، وحق الدفع ببطلان أي إجراء أمام نفس المحقق، فذلك يستتبع ضرورة الاطلاع على أوراق التحقيق، لكي يتمكن من مباشرة هذه الحقوق، خاصة إن لم يكن له محام، وبما أن الاستجواب وسيلة للدفاع، فيجب أن يطلع المتهم على الأوراق الخاصة بالتحقيق لإعداد دفاعه .

(1) ومن هذه التشريعات التشريع المغربي حيث جاءت الفقرة (133) من قواعد المسطرة الجنائية على أنه : (يجب أن يجعل ملف القضية رهن إشارة محامي المتهم قبل كل استنطاق بيوم واحد على الأقل) .

(2) تقابلها المادة (1/61) إجراءات جنائية ليبي التي نصت على أن (النيابة العامة والمتهم والمجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ولقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة وبمجرد انتهاء تلك للضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق).

(3) د. محمود محمود مصطفى: سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع، مرجع سابق، ص 36.

إذ إن الاطلاع يمكن المتهم من الإحاطة بجميع الوقائع والأدلة القائمة ضده، فيقرر موقفه على ضوءها، ويحدد ملائمة اعترافه بالتهمة، وعندئذ يكون هذا الاعتراف صادراً عن علم وبصيرة خالياً من تأثير المفاجأة والخداع⁽¹⁾.

ثالثاً: الميعاد المحدد للاطلاع :

لضمان تمكين محامي المتهم من الاطلاع، يجب أن تضع سلطة التحقيق ملف الدعوى تحت تصرفه ليتمكن من مطالعته، وأن يكون هذا الملف شاملاً لجميع الإجراءات التي اتخذت بشأن الدعوى بدءاً من أول إجراء بوشر بشأنها.

وللمحامي الحق في الاطلاع على جميع ما تحتويه محاضر جمع الاستدلالات والأدلة وكل ما يكون له شأن في الإثبات سواء أكان يتعلق بأوجه الاتهام أو الدفاع⁽²⁾.

أ - موقف المشرع المصري :

جاءت المادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية المصري متضمنة النص على تنظيم حق الاطلاع بالقول أنه " يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق للاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك ".

إذ يستفاد من هذا النص أن الميعاد المحدد للإطلاع هو ميعاد تنظيمي، بمعنى أنه يجوز تمكين محامي المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل

(1) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 243.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 416.

الاستجواب بأكثر من يوم، إذ لا يوجد ما يمنع المحقق من أن يودع ملف الدعوى تحت تصرف المحامي لفترة أطول، كان يقوم بهذا الإجراء قبل الاستجواب بيومين أو ثلاثة، خاصة إذا كان الملف متضخماً بالأوراق، ويحتاج لكي يطلع عليه محامي المتهم وقتاً طويلاً⁽¹⁾.

وإذا كان اليوم السابق على الاستجواب عطلة، وجب السماح للمحامي بالاطلاع في اليوم الذي قبل العطلة أو إرجاء الاستجواب إلى ما بعد العطلة بيوم على الأقل، وكذلك إذا كان الوقت لا يتسع له لكي يكمل اطلاعه، له أن يطلب مد الأجل المضروب له للاطلاع، ومن واجب المحقق أن يستجيب لطلبه⁽²⁾.

وإذا باشر المحقق بعض الإجراءات بعد الاطلاع على ملف التحقيق، وجب السماح للمحامي بالاطلاع على المحضر قبل الاستجواب وتمكينه من ذلك⁽³⁾.

ووجوب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق أو المواجهة كدعوته لحضورهما ليس وجوبياً إلا في الجنايات والجناح المعاقب عليها بالحبس وجوباً طبقاً للوارد بالمادة (124) إجراءات جنائية مصري وإن اقتصر ذلك على الجنايات دون الجناح، وفقاً للوارد بالمادة (106) إجراءات جنائية ليبي، أما في الجناح فهو جوازي يخضع للقواعد العامة

(1) د. إبراهيم حامد طنطاوي: الحبس الاحتياطي، مرجع سابق، ص 86.

(2) انظر - د. هلاسي عبد الإله أحمد: حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحكمة، دار النهضة العربية، طبعة 2000 م، ص 67.

- د. نعيم عطية: ضمانات المتهم في التحقيق، مجلة الأمن العام المصرية، س 24، عدد 94 يوليو، سنة 1981م، ص 64.

(3) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 223 .

في حق الخصوم في الاطلاع على الأوراق، إذا لم يتعارض في مرحلة التحقيق مع حسن سيره⁽¹⁾.

فلا إلزام على المحقق طبقاً للقانون المصري بدعوة محامي المتهم للإطلاع إلا بالنسبة للاستجواب أو المواجهة، فليس للدفاع أن يتمسك بحقه في الاطلاع في باقي إجراءات التحقيق⁽²⁾.

والمشرع المصري وإن كان قد نص في المادة السابقة على السماح للمحامي بالاطلاع على ملف التحقيق في اليوم السابق للاستجواب أو المواجهة، إلا أنه عاد وقرر بأنه يجوز للمحقق حرمان المحامي من الاطلاع على الملف كلما رأي وجهاً لذلك، مضعفاً بذلك من قيمة هذا الضمان بسماحة للمحقق بحرمان محامي المتهم من الاطلاع على ملف التحقيق بقرار خاص يصدره بذلك، إذ يكون المشرع قد أخذ باليد اليسرى ما أعطاه باليد اليمنى⁽³⁾.

ومن هذا الجانب فإننا نؤيد رأي أستاذنا المرحوم الدكتور محمود نجيب حسني الذي يرى بحق، بأنه يجب أن يخضع تقدير المحقق لحالة حرمان محامي المتهم من الاطلاع على ملف التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب لرقابة محكمة الموضوع، فإن لم تقره عليه كان الاستجواب باطلاً، وإذا قرر المحقق حرمان المحامي من الاطلاع على التحقيق، فإنه يتعين عليه مع ذلك دعوته لحضور الاستجواب، ذلك لأن عدم اطلاع المحامي على ملف التحقيق أو عدم تمكنه من ذلك دون مقتضى، يؤدي إلى بطلان الاستجواب لإخلاله بحق المتهم في الدفاع، وهو حق مستفاد من

(1) د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية، مرجع سابق، ص 536.

(2) ولقد أجاز المشرع المصري في المادة (88) من قانون الإجراءات الجنائية للمتهم أن يستعين بخبير استشاري ويطلب تمكنه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما تم تقديمه للخبير المعين من قبل القاضي - إلا إذا ترتب على ذلك تأخير السير الدعوى .

(3) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، بند 235، ص 241 .

القواعد العامة التي تحكم كفالة حق الدفاع، وبطلان الإجراءات التي تخذل بهذا الحق في حالة إغفاله⁽¹⁾.

إذ يعد تمكين محامي المتهم من الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب، إجراء ضرورياً وأساسياً لوضع المحقق تحت الرقابة، حتى لا يستغل سرية التحقيق في القيام ببعض الإجراءات التي تتنافى وحسن سير العدالة، كما أن الاطلاع يساعد المحقق نفسه، فيجنبه بعض الأخطاء التي ينبهه إليها المحامي في حينها بحكم الاطلاع على التحقيق⁽²⁾.

ب- موقف المشرع الليبي :

لم يحدد المشرع ميعاد للاطلاع بنص صريح، ولكن يجب على كل حال أن تكون المدة كافية للاطلاع على ملف الدعوى والحضور إلي مقر سلطة التحقيق، وإن كان المشرع لم يحدد الطريقة التي تتم بها دعوة المحامي للحضور، لذلك فمن الجائز أن يتم ذلك بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة أو عن طريق كتاب مسجل أو الاتصال به بأحد وسائل الاتصال.

نميل إلي وجوب السماح لمحامي المتهم بالاطلاع على ملف الدعوى قبل استجواب المتهم من قبل سلطة التحقيق، ذلك لأنه طالما ثبت الحق في الحضور ثبت أيضاً الحق في الاطلاع على ملف الدعوى، والقول بغير ذلك يترتب عليه إهدار الغاية من الحضور، لأن الحضور يهدف إلي مساعدة المتهم في إعداد دفاعه، ولا يمكن تحقيق ذلك على الوجه المطلوب، إلا إذا كان الدفاع على علم بمحتويات ملف الدعوى والإجراءات المتخذة بشأنها .

لذا نناشد المشرع المصري والليبي بوجوب السماح للمتهم ومحاميه

(1) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، بند 748، ص 687.

(2) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 469.

بالاطلاع على ملف الدعوى في أي مرحلة كانت عليها، مع مراعاة عدم قصره على ميعاد محدد للاطلاع، لما في ذلك من كفالة لاحترام ضمانات الدفاع، وتمكين للمتهم ومحاميه من لحض الاتهام .

ولا تخفى أهمية الاطلاع، لما يحققه من فائدة كبيرة متى سمح للمتهم ومحاميه، ذلك لأن مستجدات التحقيق تتطلب توافر الدراية والعلم الكافي حتى يتمكن محامي الدفاع من تجهيز دفاعه بما يواكب مجريات التحقيق، سبيلاً لتبرئة ساحة موكله مما هو منسوب إليه.

ج- موقف القضاء من إغفال حق الاطلاع :

رتب القضاء المصري جزاءً على إغفال حق الاطلاع على ملف الدعوى من قبل محامي المتهم تمثل في البطلان، وهو بطلان نسبي يجوز التنازل عنه، ذلك لأن حق الاطلاع يعد حقاً جوهرياً⁽¹⁾.

وهذا ما أكدته محكمة النقض المصرية في أحكامها بقضاءها " أن دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات، استناداً إلى عدم تمكين النيابة له قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى، وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم، هذا الدفع لا محل له، إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم ومواجهته بغيره، أو بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته"⁽²⁾.

وقد جاء في حيثيات حكم لمحكمة أمن الدولة العليا " ورداً لعدم السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب، إعمالاً

(1) د. أمال عبد الرحيم عثمان: قانون الإجراءات الجنائية، 1988م، ص 486.

(2) نقض جنائي مصري رقم 36 ق جلسة 15/3/1956م، ص 7، ص 360 .

لنص المادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، على أنه يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر غير ذلك، ولا يوجد تلازم بين السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق، ودعوته لحضور الاستجواب قبل إجرائه، لأن هذه الدعوى غير واجبة إلا في الجنايات وحدها، دون باقي الجرائم وفي غير حالتها التلبس والاستعجال ⁽¹⁾.

وقد أجاز القانون للمحقق عدم السماح لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق، ويجب ألا يسئ استعمال هذه الرخصة، بحيث تنحصر في حالة الاستعجال، متى تطلبت مصلحة التحقيق سرعة استجواب المتهم، على أنه بمجرد انتهاء هذه الحالة يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق، وله أن يطلب إعادة استجواب المتهم، ويحق للمتهم نفسه أن يطلع على التحقيق قبل استجوابه إذا لم يكن له محام، وذلك تطبيقاً لحق المتهم في الاطلاع طبقاً للمادة (2-1/77) من قانون الإجراءات الجنائية المصري هذا هو حكم القانون، ولما كان الدفاع لم يقدم ما يفيد أنه طلب الاطلاع على التحقيق أو طلب ذلك أي منهم قبل استجوابه، ومن ثم يصبح للدفع غير ذي موضوع يتعين رفضه ⁽²⁾.

كما رتب القضاء الليبي على مخالفة الضمانات الخاصة بمصلحة المتهم في الدفاع كدعوة المحامي للحضور أو تمكينه من الاطلاع بالطلان، وهو بطلان نسبي متعلق بمصلحة الخصوم، ويسقط الحق في الدفع بالبطلان إذا كان للمتهم محام وحدث الإجراء بحضوره دون اعتراض منه، ويترتب على بطلان الاستجواب بطلان كل ما يترتب عليه من آثار ⁽³⁾.

(1) محكمة أمن الدولة العليا، 30 سبتمبر 1984م، القضية رقم 2359 جنایات عابدين سنة 1982م، القضية المعروفة بقضية تنظيم الجهاد - مشار إليه من قبل د. سامي صادق الملا، ص 255.

(2) أ. ماجد صبحي حسين حلمي: مرجع سابق، ص 175 .

(3) د. أشرف رفعت: مرجع سابق، ص 470.

الفصل الثاني

جزاء الإخلال بضمانات الاستجواب

تمهيد وتقسيم :

لقد وضع المشرع تنظيمًا للاستجواب كاملاً باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي الماسة بالحرية الشخصية للمتهم، بغية إيجاد التوافق بين حق الدولة في العقاب، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب إليه من تهم .

لذا فإن الاستجواب يخضع في شروط صحته وآثاره لجملة قواعد موضوعية وأخرى شكلية، تمثل ضمانات للمتهم عند استجوابه بمعرفة سلطة التحقيق، تهدف لضمان حسن سير العدالة الجنائية .

وتلك الأهداف لا يمكن مراعاتها، إلا بوضع جملة من الجزاءات التي تكفل احترامها ولعل أهمها جزاء البطلان .

حيث سنتناول في هذا الفصل من الدراسة الأحكام العامة للبطلان بقانون الإجراءات الجنائية، باعتبار بطلان الاستجواب لمخالفة ضماناته يخضع لها، مبينين الأحكام الخاصة ببطلان الاستجواب، وذلك من خلال مبحثين وفقاً لما يلي :

المبحث الأول: الأحكام العامة للبطلان .

المبحث الثاني: الأحكام الخاصة ببطلان الاستجواب.

المبحث الأول

الأحكام العامة للبطلان

لقد حرص المشرع بقانون الإجراءات الجنائية على ضرورة مراعاة الإجراءات الكفيلة لمعرفة الجريمة بغية الوصول إلى الحقيقة، غير أن تلك الإجراءات قد يتم مخالفتها أو إغفالها، الأمر الذي دعي المشرع إلى مواجهة ذلك بتنظيم حالات الخروج عنها ضماناً لتحقيق فعاليتها بوضع جزاءات تترتب على مخالفتها .

وقد تعددت الجزاءات، فمنها ما هو ذو طبيعة تأديبية يفرض على الموظف العام بسبب إخلاله بمهام وظيفته، ومنها ما هو ذو طبيعة جنائية يتمثل في عقوبة توقع على الأشخاص الذين يباشرون عملاً إجرائياً بوصفها مخالفة لشروط صحة العمل الإجرائي أو الإخلال بواجب إجرائي، ويعد هذا النوع من الجزاءات أكثرها شدة ووطأة، ومنها ما هو ذو طبيعة مدنية الجزاء فيها تعويض المضرور وأخري ذات طبيعة إجرائية منها البطلان الذي يتقرر عند تخلف شرط أو أكثر من شروط صحة العمل الإجرائي .

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: تعريف البطلان وتميزه عن غيره من الجزاءات.

المطلب الثاني: المذاهب الفقهية في البطلان .

المطلب الثالث: أنواع البطلان وآثاره .

المطلب الأول

تعريف البطلان وتمييزه عن غيره من الجزاءات

أولاً : تعريف البطلان :

البطلان جزاء يترتب به القانون لتخلف شرط أو أكثر من الشروط اللازمة لصحة العمل الإجرائي، ويؤدي البطلان إلى جعل الإجراء عقماً غير منتج لآثاره القانونية (1).

وعرفه الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور بحق أنه " جزاء يترتب على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري "، ويستوي أن تكون الأحكام المتعلقة بالإجراء الجوهري تتعلق بمضمون وجوهر الإجراء أو كانت تتعلق بالشكل الذي يصاغ فيه، كما يستوي أن تكون هذه الأحكام قد وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو وردت بقانون العقوبات (2).

غير أن ذلك لا يعني بأن البطلان لا يحكم به إلا في حالة نص القانون عليه، بل قد يقع البطلان نتيجة مخالفة قاعدة جهرية في مفهوم القانون، ولو لم يقرر المشرع صراحة جزاء البطلان على مخالفتها، كما أن هناك اختلافاً بالنسبة لأحكام البطلان، فقد يكون بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لكونه يحمي مصلحة عامة، وقد يكون بطلاناً نسبياً متعلقاً بمصلحة أحد الخصوم، ولعل أهمية التفرقة بين نوعي البطلان تكمن في أن البطلان المطلق يوجب على القاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه، ولو لم يتمسك به الخصوم، إذ

(1) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 410 .
(2) د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1959م، فقرة رقم 72، ص 114 .

يخول كل ذي مصلحة التمسك به في صورة دفع، مع جواز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى، بينما البطلان النسبي يقتصر حق التمسك به على صاحب الشأن دون سواه، ويجب إثارته أمام محكمة الموضوع وإلا سقط الحق في إيدائه، كما أنه إذا تنازل عنه سقط حقه في التمسك به مستقبلاً⁽¹⁾.

إضافة إلى أن البطلان المطلق لا يقبل التصحيح، سواء بالتنازل عنه أو بقوة الأمر المقضي به، خلاف للبطلان النسبي فمن الجائز التنازل عنه صراحةً أو ضمناً، وإن كان يجوز للقاضي أن يصحح ولو من تلقاء نفسه كل إجراء تبين له بطلانه بافتراض أن التصحيح ممكن، وأن تكون إعادة الإجراء ميسورة ومحددة، كما أن البطلان المطلق يتقرر بقوة القانون، فلا حاجة إلى صدور حكم بتقريره، في حين أن البطلان النسبي يقوم بدوره في الخصومة الجزائية، وينتج آثاره القانونية حتى تقرر المحكمة ذلك⁽²⁾.

ثانياً: تمييز البطلان عن غيره من الجزاءات :

تتعدد الجزاءات الإجرائية فمنها " البطلان والانعدام والسقوط وعدم القبول" وكل هذه الجزاءات تهدف إلى معني قانوني معين، لذا تعين التفرقة بين هذه الأنواع من الجزاءات وتمييزها عن البطلان :

1- البطلان والانعدام :

الانعدام جزاء يترتب عند افتقاد العمل الإجرائي لأحد الأركان اللازمة لوجوده⁽³⁾.

(1) د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية، مرجع سابق، ص 774.

(2) د. رمسيس بهنام: مرجع سابق، ص 68.

(3) د. عبد الحكيم فوده: البطلان الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996م، ص 54 .

وهو جزاء يترتب بقوة القانون دون حاجة إلى إعدام الإجراء المعدم، ولا حاجة للطعن في الحكم المعدم للوصول إلى إلغائه، وإنما يكفي مجرد الإنكار لوجوده وعدم التمسك به، خلافاً للبطلان الذي يتقرر بموجب حكم قضائي⁽¹⁾.

والانعدام يعني عدم وجود العمل الإجرائي لافتقاده لأحد مقوماته الأساسية، مما يحول دون نشأته من الوجهة القانونية، كما أنه غير قابل للتصحيح ولا يحتاج إلى تنظيم تشريعي خلافاً للبطلان⁽²⁾.

الذي يتقرر حالة نشأة الرابطة الإجرائية مشيئة بعيب، إلا أن هذا العيب يمكن تصحيحه باكتساب الحكم حجية الشيء المقضي به⁽³⁾.

والانعدام يحق للقاضي تقريره من تلقاء نفسه، ويجوز لكل ذي مصلحة حق التمسك به، كما أنه لا يرتب أي آثار قانونية مهما طال عليه الزمن، لأن مضي الزمن لا يحيل العدم وجوداً⁽⁴⁾.

ومن أمثلة الحكم المنعدم، الحكم الذي يصدر عن شخص ليس له صفة القاضي أو عن قاضي فقد أهلية التعبير عن إرادة القانون لإصابته بجنون مثلاً⁽⁵⁾.

ويرى الفقهاء بأن البطلان بمعناه الواسع يشمل الانعدام، لكون الأخير يعد أكثر الجزاءات الإجرائية اختلاطاً بالبطلان، فكلاهما يلتقيان في نتيجة واحدة هي تعطيل آثار العمل الإجرائي، وأنه يجب أن تقضي بهما المحكمة

(1) د. عبد الحميد الشولبي: البطلان الجنائي، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 18

(2) د. عبد الحكيم فوده: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 55 .

(3) أ. د مأمون محمد سلامة: شرح قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه، مرجع سابق، ص 1138

(4) د. عرض محمد عرض: المبادئ العامة، مرجع سابق، ص 567 .

(5) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، 1988م، مرجع سابق، ص 343 .

من تلقاء نفسها، حتى ولو لم يطلب الخصوم ذلك، كما يجوز لأي خصم التمسك به حتى ولو لم تكن له مصلحة مباشرة، ويجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (1).

وإن اختلف الجراءان، فتقرير الانعدام يستلزم عدم وجود العمل خلافاً للبطلان الذي يكون العمل موجود ولكنه معيب (2).

خلاصة القول فإن العمل الإجرائي يعتبر منعدماً قانوناً إذا انطوى على عيب يمس وجوده القانوني أو الإجرائي وذلك في الحالتين الآتيتين :

1- إذا لم يكن مصدر الإجراء هو القانون .

2- إذا بوشر العمل دون أن تتعدّد الخصومة الجنائية، فيفقد العمل بذلك جوهره الإجرائي (3).

2- البطلان والسقوط :

البطلان هو جزاء يرد على العمل الإجرائي فيهدره ويجعله عقيماً غير منتج لآثاره القانونية (4).

أما السقوط فهو يعد جزاء إجرائياً يتقرر في حالة عدم مباشرة الإجراء في وقت حدده القانون (5).

وما يميز البطلان عن السقوط هو كون الأول يرد على الإجراء ذاته، في حين يرد الثاني على الحق في مباشرة ذلك الإجراء، بمعنى أنه

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: شرح قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه، مرجع سابق، ص 1139 .

(2) د. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، مرجع سابق، ص 279.

(3) د. محمود نجيب حسنى: مرجع سابق، ص 523 .

(4) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار نشر الثقافة، 1996م، ص 42.

(5) د. أحمد عوض بلال: الإجراءات الجنائية للمقارنة، مرجع سابق، ص 147 .

يسقط الحق في مباشرة الإجراء بمجرد انقضاء الميعاد المحدد لمباشرة قانوناً (1).

كما يختلف البطلان عن السقوط، في كون البطلان لا يمنع من تجديد العمل الإجرائي مادام ممكناً، بينما السقوط يحول دون تجديد ذلك العمل، فالسقوط أبعد أثراً من البطلان (2).

والسقوط لا يعني أن الإجراء لم يكن مستوفياً شروط وجوده وصحته، بل يعني إصابته بعارض أخل بشرط لازم لبقائه متمثلاً في عدم مباشرته في الميعاد المحدد قانوناً (3).

مما يترتب عليه سقوط الحق في مباشرته لسبب راجع لانقضاء ذلك الميعاد، مثال ذلك الطعن في الحكم بعد فوات الوقت المحدد له (4).

3- البطلان وعدم القبول :

سبق وأن بينا بأن البطلان جزاء يرد على العمل الإجرائي فيهدره ويعدم آثاره القانونية، بينما عدم القبول هو جزاء إجرائي يرد على الدعوى الجنائية في حالة عدم استيفاء أحد الشروط المقررة لتحريكها (5).

فالقانون يفرض شروطاً معينة يجب مراعاتها عند رفع الدعوى، بحيث إذا تخلف شرط منها امتنع على القاضي الفصل فيها وتعين عليه تقرير عدم قبولها (6).

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 393.

(2) د. عبد الحميد الشواربي: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 14.

(3) أ. ماجد صبحي حسين حلس: الاستجابات وضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 184 .

(4) د. أحمد عوض بلال: مرجع سابق، ص 147.

(5) د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 779 .

(6) د. عبد الحميد الشواربي: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 107 .

ومثال ذلك انقضاء الحق في الشكوى بعد مضي ثلاثة أشهر من علم المجني عليه بالجريمة (1).

وما يميز البطلان عن عدم القبول، هو أن البطلان يرد على العمل الإجرائي في حالة عدم قبول الدعوى في صورة دعوى أو طلب، بينما عدم القبول يرد على الدعوى الجنائية أو الطلب، وفي حالة عدم قبول الدعوى الجنائية من قبل المحكمة، فإنه يترتب عليها بطلان جميع إجراءاتها (2).

كما أن عدم القبول لا يعني أن الإجراء معيب، وإنما يعني انتفاء أحد الشروط الإجرائية التي يتطلبها القانون لجواز إجرائه، فالإجراء غير المقبول هو في ذاته إجراء صحيح، غير أنه لم تتوافر واقعة مستقلة عنه أو سابقة عليه يعلق عليها القانون جواز اتخاذ (3).

ويبدو التشابه بين البطلان وعدم القبول في سبب كل منهما، فسبب البطلان هو عدم توفر شروط صحة العمل الإجرائي، وهو ذات سبب عدم قبول الطلب، فالبطلان خطوة أولى يليها عدم القبول (4).

-
- (1) د. عبد الفتاح الصيفي: تأصيل الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، طبعة سنة 2002م، ص 54 .
(2) أ. ممدوح رشيد مشرف: استجواب المتهم في النظام السعودي مقارنة بالتشريع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003م، ص 205.
(3) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، 1988م، ص 244 .
(4) د. عبد الحميد الشواربي: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثاني

المذاهب الفقهية في البطلان

أهم مذاهب الفقه الجنائي مذهب البطلان القانوني ومذهب البطلان الذاتي، ونحن في هذا المطلب سنتناول بالشرح للمذهبين القانوني والذاتي باعتبارهما ينازعان بطلان العمل الإجرائي، وإن كان لا يوجد ما يمنع من الأخذ بالمذهبين معاً في تقرير البطلان، وفيما يلي نعرض لهما تباعاً موضحين موقف المشرعين المصري والليبي منهما :

أولاً: مذهب البطلان القانوني :

مضمون هذا المذهب أنه " لا بطلان بغير نص " وعلى ذلك يكون للمشرع وحده، تحديد حالات البطلان بالنص على ذلك صراحة (1).

ويرى أنصار هذا المذهب، بأن حالات البطلان محددة على سبيل الحصر، ولا يجوز القضاء بالبطلان في غيرها (2).

ويترتب على ذلك نتيجتان:

– الأولى: أن القاضي لا يستطيع أن يقرر البطلان كجزاء لمخالفة قاعدة لم يقرر لها المشرع البطلان (3).

– الثانية: أن القاضي لا يملك سلطة تقديرية في تقرير البطلان، بمعنى أنه لا يملك أن يمتنع عن تقرير البطلان حيث يكون المشرع قد قرره (4).

-
- (1) د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية، مرجع سابق، ص 785 .
 - (2) د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 116.
 - (3) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 412.
 - (4) د. عبد الحكيم فوده: البطلان الجنائي في قانون الإجراءات، مرجع سابق، ص 362 .

ويتميز هذا المذهب بالتحديد لحالات البطلان، وضمان عدم إساءة القضاء لسلطاتهم التقديرية⁽¹⁾.

وتبدو أهميته في أن المشرع يتولى بنفسه الاقصاص عن إرادته في تحديد الأشكال الجوهرية، التي يترتب على مخالفتها البطلان، فيحول بذلك دون تحكم القضاء وتضارب أحكامه⁽²⁾.

غير أنه يعاب على هذا المذهب، أن المشرع لا يستطيع أن يتنبأ بحالات البطلان كافة، إضافة لاستحالة حصر جميع الحالات التي تستدعي البطلان، في قائمة جامعة مانعة⁽³⁾.

كما أنه من الصعب، تقرير البطلان كجزء لمخالفة الإجراء الجوهري، حالة عدم النص عليه قانوناً⁽⁴⁾.

ويؤخذ عليه أيضاً، أن القانون قد يقرر البطلان في حالة معينة، ويتبين للقاضي بالنظر للظروف المحيطة بها، بأنه لا مقتضي للبطلان، وأن ثمة إجراء يمكن الاكتفاء به خلاف عنه⁽⁵⁾.

كما أن هذا المذهب، غير كاف لمواجهة جميع الفروض، التي تشكل مخالفات إجرائية جسيمة تصيب الضمانات التي قررها القانون⁽⁶⁾.

(1) د. طارق الديراوي: حقوق وضمانات المتهم في قانون الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002م، ص 652.

(2) د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، فقرة 24، ص 32.

(3) د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية، مرجع سابق، ص 783.

(4) د. محمد علي سالم عياد الحطبي: الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزئية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1996 م، ص 420.

(5) د. عبد الحكيم فوده: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 107.

(6) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 371، ص 339.

ثانياً: مذهب البطلان الذاتي :

مضمون هذا المذهب أن الإجراء يعتبر باطلاً، متى بني على مخالفة لأي نوع من القواعد الأساسية أو الجوهرية، ولو لم ينص القانون على البطلان جزاء لها (1).

فحالات البطلان وفقاً لهذا المذهب، غير محددة على سبيل الحصر، ولا توجد إمكانية لحصر أحوال البطلان مقدماً (2).

وإنما مرد التقدير فيها لسلطة القاضي التقديرية، وذلك استناداً إلى أهمية القواعد الإجرائية (3).

فيقرر البطلان إذا ما خولفت قاعدة جوهرية، ولا يقرر ذلك إذا ما كان بصدد قاعدة غير جوهرية (4).

وأهم ما يميز هذا المذهب هو المرونة، وقياس الجزاء على قدر أهمية القاعدة وجسامة المخالفة، بالإضافة لما ينطوي عليه من ثقة بالقضاء والاعتراف له بسلطة تقدير ملائمة البطلان، كما يمتاز بالحركة، في كونه يجعل باب الاجتهاد مفتوح للجميع (5).

يعاب على هذا الرأي اتصافه بالغموض، لأنه يفترض القدرة على التمييز بين الإجراء الجوهرية وغير الجوهرية، وعلى نحو يؤدي لاختلاف الآراء وتضارب الأحكام (6).

(1) د. حسن محمد ربيع: حماية حقوق الإنسان والوسائل المستحدثة للتحقيق الجنائي، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 1985م، ص 560.

(2) د. فاروق الكيلاني: استقلال القضاء، دار للنهضة العربية، الطبعة الأولى، 1977م، ص 96.

(3) د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 320.

(4) أ. ممنوح رشيد مشرف الرشيد: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 201.

(5) د. عبد الحكيم فوده: البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 107.

(6) د. ادوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية، مكتبة غريب، 1990م، ص 755.

موقف المشرع المصري والليبي من مذاهب البطلان :

أ- موقف المشرع المصري :

وضع المشرع المصري نظرية عامة للبطلان ضمنها قانون الإجراءات الجنائية في المواد (331-337) أخذاً بمذهب البطلان الذاتي، ووفقاً لهذا المذهب ميز المشرع بين مخالفة القواعد الإجرائية الجوهرية ومخالفة القواعد الإجرائية غير الجوهرية .

وجعل البطلان جزاء للأولي دون الثانية، حيث نص في المادة (331) إجراءات جنائية على أنه " يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري "، سواء كان ذلك في مرحلة التحقيق الابتدائي أم أثناء المحاكمة، مانحاً بذلك القاضي سلطة واسعة في تقرير ما إذا كان الإجراء جوهرياً من عدمه (1).

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع لم ينص على البطلان القانوني، إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً، ما لم يكن صادراً بالبراءة مادة (312) إجراءات مصري، بل إنه تصدي لوضع معيار للتفرقة بين القواعد الجوهرية وغير الجوهرية، إذ جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية: " إنه للتعرف على الأحكام الجوهرية يجب الرجوع إلى علة التشريع، فإذا كان الغرض من الإجراء المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو غيره من الخصوم، فإنه يكون جوهرياً ويترتب على عدم مراعاته البطلان، ولا يعتبر من الإجراءات الجوهرية ما وضع من الإجراءات لمجرد الإرشاد والتوجيه " (2).

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، سنة 1954م، ص 141.

(2) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 345.

ويكون الأمر أكثر وضوحاً من وجهة نظر الباحث في حالة الأخذ بمذهب البطلان القانوني عنه في حالة البطلان الذاتي، وذلك لسبب مرجعه كون البحث عن علة التشريع ليس بالأمر السهل اليسير ولا يمنع كل اختلاف، ومن ثم نكون أمام العيوب المرتبطة بالمذهب الذاتي السابق بيانها، خاصة أن ذلك لا يهدد دور القاضي في التفسير وتحديد المضامين قبل إنزال حكم القانون .

ب- موقف المشرع الليبي :

تأثر المشرع الليبي على ما يبدو بموقف المشرع المصري، تجاه مذاهب البطلان أخذاً بالبطلان الذاتي، ناقلاً ذات نصوص المواد (331-337) إجراءات جنائية مصري وضمنها المواد (304-310) بقانون الإجراءات الجنائية .

حيث جاء نص المادة (304) إجراءات ليبي بالقول " يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري " (1).

إذ بدراسة النصوص الواردة بقانون الإجراءات الجنائية، يتبين بأن المشرع لم ينص على البطلان القانوني إلا في حالة واحدة، هي عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً، حيث نصت المادة (286) إجراءات تحت بند التأخير في التوقيع والتي جاء فيها " لا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية

(1) قارن طعن جنائي مصري رقم 322 لسنة 22 ق جلسة 14/6/1952م، مجموعة القواعد - قاعدة رقم 197 ص 117، وقد جاء به " أن للمادة 331 من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأي إجراء جوهري - والإجراء يعتبر جوهرياً إذا كان الغرض منه للمحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم، أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه، فلا يكون جوهرياً ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان " .

أيام المقررة في المادة السابقة إلا لأسباب قوية، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول توقيع " (1).

وصفوة القول فإن المشرع الليبي انتهج المسلك الذاتي في البطلان، وهو مسلك لا يستوجب النص بشكل صريح على البطلان، بل يكفي في هذا الصدد بمجرد عدم مراعاة القيام بالإجراء.

(1) د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مرجع سابق، ص 522.

المطلب الثالث

أنواع البطلان وآثاره

أ - أنواع البطلان :

سبق وأن بينا أن البطلان جزاء إجرائياً ينال من العمل الإجرائي فيهدر آثاره القانونية، أما بالنسبة لأنواعه، فلقد تعددت التقسيمات الخاصة بالبطلان استناداً لمعايير مختلفة (1).

ومن بينها تقسيم البطلان إلى بطلان شكلي وبطلان موضوعي، فأما الأول فهو يعد جزاء إجرائياً مترتباً على مخالفة الشروط الشكلية لصحة العمل الإجرائي، بينما يعد الثاني جزاء يترتب على مخالفة الشروط الموضوعية في هذا العمل .

وهناك تقسيم آخر للبطلان يقسمه إلى بطلان عام وبطلان خاص، وذلك على أساس النص التشريعي المقرر للبطلان، فيكون عاماً متى كان جزاء لمخالفة طائفة من القواعد التي يضيف عليها المشرع صفة معينة دون أن ينص على البطلان بصدد كل قاعدة، ويكون البطلان خاصاً عند النص عليه بصدد إجراء معين (2).

وإن كانت أهم تقسيمات البطلان، تقسيمه إلى بطلان متعلق بالنظام العام ويطلق عليه البطلان المطلق، وبطلان متعلق بمصلحة الخصوم ويطلق

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2، مرجع سابق، ص 372 .

(2) أ. د مأمون محمد سلامة: قانون الإجراءات الجنائية متعلقاً عليه، ج 2، مرجع سابق، ص 1128 .

عليه البطلان النسبي، وقد أخذ غالبية الفقه بهذا التقسيم، وبالنسبة لآثاره، فإن البطلان ينقسم إلى بطلان كلي وآخر جزئي، أما فيما يتعلق بتصحيحه، فإنه ينقسم إلى بطلان قابل للتصحيح وآخر غير قابل للتصحيح⁽¹⁾.

وسنتناول في هذه الدراسة أهم أنواع البطلان وفقاً لما يلي :

أولاً: البطلان المطلق :

البطلان المطلق هو الجزاء الإجرائي المترتب على مخالفة القواعد الخاصة بالإجراءات الجوهرية المتعلقة بالنظام العام، بقول آخر أن البطلان يكون مطلقاً إذا كانت المصلحة التي يحميها الإجراء مصلحة عامة، أما إذا كانت المصلحة التي يحميها الإجراء مصلحة خاصة بأحد الخصوم، فإن البطلان المترتب على مخالفتها يكون بطلاناً نسبياً⁽²⁾.

والبطلان المطلق لا يصححه الرضا بالإجراء المشوب بالبطلان من جانب من يتعارض هذا الإجراء مع مصلحته، كما لا يجوز أن يتمسك به هذا الأخير في سبيل هدم هذا الإجراء، وإنما تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى⁽³⁾.

ويعتد معيار النظام العام هو المعيار السائد، لتمييز البطلان المطلق عن البطلان النسبي، حيث جرى الفقه والقضاء على إطلاق وصف المطلق على البطلان المتعلق بالنظام العام، والنسبي على ذلك المتعلق بمصلحة الخصوم⁽⁴⁾.

(1) انظر - د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان، مرجع سابق، رقم 98، ص 139 .
- د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية الهامة، ج 2، مرجع سابق، ص 367 .
(2) انظر - د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج 2، مرجع سابق، ص 372 .

- د. عمر السعيد رمضان: مبادئ الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 17، ص 340 .
(3) د. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص 559.
(4) أ. ماجد صبحي حسين حلس: الاستجابات و ضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 193 .

ولقد نص المشرع المصري على هذا النوع من البطلان، وعبر عنه بالبطلان المتعلق بالنظام العام، وأورد بعض القواعد المتعلقة به بالمادة (332) من قانون الإجراءات الجنائية والتي جاء نصها بالقول :

" إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو ولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب ."

كما أضافت المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية، أمثلة أخرى للبطلان المتعلق بالنظام العام، وهي مخالفة الأحكام المتعلقة بعلنية الجلسات، وتسبيب الأحكام، وحضور مدافع عن المتهم بجناية، وأخذ رأي المفتي عند الحكم بالإعدام، وإجراءات الطعن في الأحكام⁽¹⁾.

وقد سار المشرع الليبي على ذات نهج المشرع المصري، الذي عهدناه دائماً له فضل السبق، حيث ميز المشرع بين البطلان المطلق والبطلان النسبي، وأقام ضابط التمييز فيما بينهما باتصال الأول بالنظام العام، وتعلق الثاني بمصالح أطراف الدعوى، حيث جاء نص المادة (305) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، مقابلاً لنص المادة (332) من قانون الإجراءات الجنائية المصري الذي تضمن القول :

" إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو ولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب ."

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، 1981م، مرجع سابق، ص 564

ومن ثم يكون من الأهمية بيان الضابط في اعتبار البطلان مطلقاً والتمييز بينه وبين البطلان النسبي، حيث استخلص بعض الفقهاء هذا الضابط من نوع المصلحة التي تحميها القاعدة الإجرائية .

ولذلك فإن القواعد التي لا تحمي حقاً خاصاً للمتهم تعد مقررّة لمصلحة المجتمع، مثل تلك المتعلقة بالتنظيم القضائي والأصول التي تقوم عليها مبادئ الإجراءات الجنائية والشروط الموضوعية لها، فإنه يترتب على مخالفتها بطلان من النظام العام ⁽¹⁾.

أما القواعد التي تحمي مصلحة خاصة بالمتهم، مثل القواعد أو الضمانات الخاصة بالاستجواب، فإنه يترتب على مخالفتها بطلان متعلق بمصلحة الخصوم ⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن ما نصت عليه المادة (332) إجراءات جنائية مصري والمادة (305) إجراءات جنائية ليبي وما بينته المذكرة الإيضاحية لكل من القانونين ما هو إلا أمثلة للبطلان المتعلق بالنظام العام وليست حصراً له .

وبذلك يكون المشرعان قد تركا للفقه والقضاء مهمة بيان غيرها من الأحوال التي تتعلق بهذا النوع من البطلان ⁽³⁾.

ويمكن استخلاص بعض الحالات التالية واعتبارها من الإجراءات الجوهرية :

1- وجوب تعيين محام للمتهم في جناية أمام محكمة الجنايات .

(1) د. عبد الحكيم فوده: البطلان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 247 .

(2) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، رقم 500، ص 554.

(3) د. عادل حامد بشير محمد: مرجع سابق، ص 421 .

- 2- وجوب استجواب المتهم قبل الأمر بتوقيفه احتياطياً .
 - 3- عدم جواز تحليف المتهم اليمين .
 - 4- عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .
 - 5- منع استجواب المتهم في الحالات التي لا يخشى فيها فوات الوقت من قبل مأمور الضبط القضائي المفوض بالتحقيق. (1)
- وبصفة عامة يلاحظ أنه من الصعوبة بمكان، وضع تعريف قاطع يمكن بمقتضاه تحديد كل ما يجب اعتباره من النظام العام على وجه مطلق، حيث إنه يكون فكرة مرنة تختلف وفقاً للزمان والمكان، فما يعد في وقت معين متعلقاً به قد لا يكون كذلك في ظروف أخرى. (2)
- أحكام البطلان المطلق :

- 1- جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض، يتطلب ألا يحتاج الفصل فيه إلى تحقيق موضوعي، وهو ما يخرج عن اختصاص محكمة الموضوع (3).
- 2- يجوز أن تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ودون حاجة إلى طلب من الخصوم (4).
- 3- عدم قابليته للتصحيح بالإجازة من قبل الخصوم لتعلقه بالنظام العام،

(1) أ. عبد القادر علي صابر جرادة: مرجع سابق، ص 264.

(2) أ. د مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2، مرجع سابق، ص 242

(3) أ. د مأمون محمد سلامة: قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، مرجع سابق، ص 1129 .

(4) د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية، مرجع سابق، ص 559 .

وإن جاز تصحيحه متى كان الإجراء الباطل قد حقق الغرض المقصود منه رغم عدم مراعاة أحكامه (1).

4- متى تقرر البطلان المطلق للإجراء استتبعه بطلان كافة ما يترتب عليه، إذ ما بني على باطل فهو باطل (2).

5- البطلان المطلق لا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً من قبل الخصوم (3).

ثانياً: البطلان النسبي :

هو البطلان المقرر لمصلحة الخصوم الذي يشوب تطبيق القواعد المقررة لحماية مصلحة خاصة بالمتهم وحماية حقوق الدفاع (4).

والبطلان النسبي يمثل جزاء لعدم مراعاة أحكام الإجراءات الغير متعلقة بالنظام العام لتعلقه بمصلحة الخصوم (5).

وذلك لأن المقصود به تحقيق مصلحة جوهرية لا ترقى إلى أهمية المصلحة المعتبرة من النظام العام (6).

والبطلان النسبي هو البطلان الراجع إلى عدم صلاحية العمل الإجرائي لينتج آثاره القانونية، والتي يمكن تحقيقها في الحالة الواقعية إذا تم تصحيحه، فالعيب في هذه الحالة قاصر على العمل الإجرائي، وقد يمتد إلى

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: المرجع السابق، ص 1130.

(2) د. حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984م، ص 755.

(3) أ. ممدوح رشيد مشرف: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 207 .

(4) د. توفيق الشاوي: فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 439 .

(5) د. محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص 367.

(6) د. عبد الرؤوف مهدى: مرجع سابق، ص 151 .

بعض الإجراءات السابقة أو اللاحقة، ولكن في جميع الأحوال لا يصل إلى الرابطة الإجرائية في ذاتها (1).

وقد نص المشرع المصري كما سبق وأن ذكرنا على هذا النوع من البطلان في المادة (333) من قانون الإجراءات الجنائية بالقول أنه: " في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة، يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجرح والجنایات، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه، أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً، إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة، وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياحة العامة إذا لم تتمسك به في حينه " .

كما نص المشرع الليبي على هذا النوع من البطلان في المادة (306) إجراءات جنائية، والتي تقابل المادة (333) إجراءات جنائية مصرية بذات النص سالف الذكر .

إذ يلاحظ فيما سبق بأن البطلان المنطبق عليه، هو البطلان النسبي المترتب على مخالفة قاعدة جوهرية لا تتعلق بالنظام العام، وإنما يكون الهدف منها تحقيق مصلحة لأحد الخصوم، فهو يمثل جزاء لمخالفة قاعدة تعد ضمانات من ضمانات الحرية الشخصية خلافاً للضمانات التي تعد من النظام العام (2).

وصفوة القول أن المشرع المصري والليبي قد أشارا ضمناً إلى التفرقة بين النوعين من البطلان، ويستفاد ذلك من نص المادة (332) إجراءات مصرية والمادة (305) إجراءات ليبية ويكونان بذلك قد أخذوا بالنوعين معاً للبطلان .

(1) د. عبد الحكيم فودة: البطلان، مرجع سابق، ص 247 .

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 444.

– أحكام البطلان النسبي :

- 1- البطلان النسبي لا يجوز التمسك به إلا أمام محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض أو الاستئناف⁽¹⁾.
- 2- البطلان النسبي لا يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .
- 3- لا يجوز التمسك به إلا من قبل الخصم صاحب المصلحة المباشرة في الحكم ببطلان الإجراء لعدم مراعاة القواعد القانونية المقررة لمصلحته⁽²⁾.
- 4- يجوز التنازل عنه ممن شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً⁽³⁾.
- 5- البطلان النسبي قابل للتصحيح⁽⁴⁾.
- 6- يسقط الحق في الدفع به في الجرح والجنایات، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه، أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة⁽⁵⁾.

ب- آثار البطلان :

كقاعدة عامة يعتبر العمل الإجرائي صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية حتى يقرر القضاء بطلانه ولا استثناء عليها، وهذه القاعدة تسري على كل

(1) انظر - د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان، مرجع سابق، ص 139.
- د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية، مرجع سابق، ص 367 .

(2) المستشار. عدلي خليل: استجواب المهتم، مرجع سابق، ص 309 وما بعدها.

(3) د. منحت عبد الحليم رمضان: الوجيز في شرح قانون الإجراءات الاتحادي، مرجع سابق، ص 12

(4) د. محمد محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، 1988م، ص 43.

(5) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 567.

أنواع البطلان السابق بيانها؛ فالإجراء الباطل يعتبر مخالفاً للقانون، ولا يترتب المشرع على مخالفته للقانون أية آثار متي حكم ببطلان العمل الإجرائي، اعتبر كان لم يكن واستبعدت جميع آثاره الناتجة عنه (1).

وبطلان العمل الإجرائي لا يتقرر تلقائياً بقوة القانون، وإنما يتعين أن يقرره القضاء بموجب حكم قضائي حتى ولو تعلق بالنظام العام (2).

ومتى حكم بالبطلان، بني على ذلك اعتبار العمل الإجرائي عقيماً غير منتج لأي آثار قانونية، ولا يجوز التعويل على الأدلة المستمدة من ذلك العمل، كما لا أثر له في الإجراءات المستقلة عنه، فأثر البطلان يمتد إلى الإجراءات التالية التي تترتب على الإجراء الباطل، أي التي توجد بينها وبين الإجراء الباطل رابطة السببية، أما الإجراءات السابقة أو اللاحقة للإجراء الباطل، فهي ليست تابعة له أو مبنية عليه، ومع ذلك فإنه إذا تقرر بطلان الإجراء، أصبحت تلك الإجراءات غير صالحة لتحقيق الأغراض التي استهدفها المشرع (3).

والأمر في جميع الأحوال مرجعه إلى محكمة الموضوع، فلها سلطة تقديرية في تحديد العلاقة بين الإجراء الباطل وغيره من الإجراءات (4).

-
- (1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 570 .
(2) د. إبراهيم حامد مرسي طنطاوي: سلطات مأمور الضبط القضائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة غير منشورة، 1992م، ص 960 .
(3) د. علي حسن كلداري: البطلان في الإجراءات الجنائية في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات الجنائية المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، غير منشورة، 2002م، ص 82 .
(4) د. عبد الحكيم فوده: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 433 .

وفيما يلي سنتناول آثار البطلان الذي يعيب العمل الإجرائي :

1- أثر البطلان على الإجراء المعيب ذاته :

متى تقرر البطلان فإن الإجراء يعد معيباً غير منتج لأي أثر قانوني ويصبح كأن لم يكن ⁽¹⁾.

إذا يترتب على تقرير البطلان تجريد الإجراء المعيب نفسه من الآثار الناتجة عنه وتعطيله عن أداء وظيفته في سير الخصومة الجنائية ⁽²⁾.

ومن ثم تبطل جميع الآثار المترتبة على الإجراء مباشرة، طالما أن هذه الآثار بنيت عليه، أما إذا لم يكن الإجراء اللاحق مبني على الإجراء الباطل كان صحيحاً منتجاً لآثاره ⁽³⁾.

وعلى ذلك تنص المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بقولها أنه: " إذا تقرر بطلان إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ولزم إعادته متى أمكن ذلك "، وتقابلها المادة (309) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي المعنونة بأثر البطلان، والمتضمنة النص بالقول " إذا تقرر بطلان إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ولزم إعادته متى أمكن ذلك ".

ويستفاد من نص المواد سالفة الذكر بأن البطلان لا يتقرر بقوة القانون، وإنما يتعين أن يقرره القضاء، ويترتب على بطلان العمل الإجرائي زوال آثاره بأثر رجعي؛ لأن العمل في حقيقته قد بوشر معيباً منذ نشأته، فالعيب يكمن فيه حتى يتقرر إعمال أثره بتقرير بطلانه ⁽⁴⁾.

(1) د. محمد علي سالم الحلبي: الوسيط في شرح أصول المحاكمات الجزائية، مرجع سابق، ص 430

(2) د. سليمان عبد المنعم: أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، مرجع سابق، ص 97

(3) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 571.

(4) د. علي حسن كلداري: البطلان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 85 .

فمتى تقرر بطلان إجراء ما، ترتب على ذلك بطلان جميع الآثار التي ترتبت عليه مباشرة، ولا يجوز التعويل على الأدلة المستمدة منه، أما ماعداها من أدلة والتي تستمد من إجراءات مستقلة عن الإجراء الباطل في ذاته، فإنها تقع صحيحة⁽¹⁾.

وقد قضي بأن الاعتراف الباطل لا يصلح سنداً للإدانة، كما أن بطلان ورقة التكليف بالحضور أو أمر الإحالة، لا يترتب عليه دخول القضية في حوزة المحكمة.

2- أثر بطلان الإجراء على الإجراءات السابقة :

لا أثر لبطلان الإجراء على الإجراءات التي تمت صحيحة وسابقة له، ذلك لأن تلك الإجراءات مستقلة عن الإجراء اللاحق الذي تقرر بطلانه ولا علاقة تربط بينهم، فهو ليس من عناصرها ومن ثم تبقى صحيحة منتجة لآثارها القانونية⁽²⁾.

فالأصل أن البطلان لا يتعدى الإجراء الباطل، حيث لا يمتد بطلانه إلى الإجراءات السابقة له والتي تمت صحيحة مستوفية لما أقره القانون، كما أنه لا يطل الإجراءات المعاصرة له، إلا أنه استثناء من الأصل قد يمتد البطلان إلى الإجراءات السابقة للإجراء الباطل، متى وجد فيما بينهم ارتباط⁽³⁾.

بمعني إذا وجدت علاقة سببية، تربط الإجراء الباطل بالإجراءات السابقة له، فإن الأخيرة تقع باطلة، اللهم إلا إذا كانت قد تمت صحيحة ومستقلة عنه، ولا وجود لذلك الارتباط، وقد قضت محكمة النقض المصرية

(1) د. عبد الحكيم فوده: البطلان، مرجع سابق، ص 433 .

(2) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، 1988 م، مرجع سابق، ص 354.

(3) د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2، مرجع سابق، ص 381 .

في حكم لها " بأن البطلان طبقاً لنص المادة (336) إجراءات لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة، وهو لا يلحق بما سبق من إجراءات، كما لا يؤثر قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات" (1).

كما قضت المحكمة العليا الليبية في حكم لها بالقول: " أن بطلان إجراء ما لا يمتد إلا إلى الأعمال التالية له والمترتبة عليه، أما الأعمال السابقة والتي تمت بمنأى عن العمل الباطل فإن آثار البطلان لا تمتد إليها" (2).

والمشرعان المصري والليبي متفقان على أن البطلان كقاعدة عامة ينحصر في الإجراء المعيب ذاته، وأن امتداده استناداً إلى ما يليه من إجراءات يرتبط بوجود علاقة سببية فيما بينهم.

3- أثر بطلان الإجراء على الإجراءات اللاحقة :

لقد نص المشرع المصري في المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: " إذا تقرر بطلان أي إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ويلزم إعادته متى أمكن ذلك " .

فالقاعدة المستفادة من هذا النص، أن الإجراء الباطل يمتد بطلانه إلى الإجراءات اللاحقة عليه، إذا كانت قد تربت عليه مباشرة، ويعد ذلك تطبيقاً لأصل مفاده " أن ما بني على الباطل فهو باطل " (3).

(1) راجع نقض جنائي مصري 15 مارس، 1956 م، مجموعة أحكام النقض المصرية، رقم 107، ص 8، ص 361 .

(2) طعن جنائي ليبي 18/33 ق، مجلة المحكمة العليا الليبية، جلسة 1971/6/29 م، ص 2/8، ص 82.

(3) د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2، مرجع سابق، ص 686

وقد قال فقهاء القانون الجنائي بعدة معايير لتحديد الإجراءات المترتبة على الإجراء الباطل، إلا أن المعيار السائد في الفقه المصري هو أنه ينبغي توافر علاقة تبعية بين الإجراء السابق والإجراءات اللاحقة عليه، بحيث يعتبر الإجراء السابق المقدمة الضرورية لصحة العمل اللاحق⁽¹⁾.

بمعنى أنه يشترط في الإجراء الباطل حتى يؤثر في الإجراءات اللاحقة له، أن يكون جوهرياً وهذا ما لا يتحقق، إلا إذا كانت له أسبقية قانونية عليها، أي أن يكون مقبلة قانونية ضرورية لهذه الإجراءات، فلا يكفي مجرد العلاقة العارضة بين الإجراء الباطل وما يتلوه من إجراءات، ويتحقق إذا كانت الغاية من هذا الإجراء لا تتحقق، إلا إذا بوشر قبل الإجراءات التالية له، وتسري نفس القاعدة إذا لم يتم مباشرة الإجراء الجوهري، فالإغفال المادي للإجراء يأخذ حكم البطلان ويترتب عليه بطلان الإجراءات المترتبة عليه⁽²⁾.

كما نص المشرع الليبي في المادة (309) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا تقرر بطلان إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة وتلزم إعادته متى أمكن ذلك " .

وقد قضت المحكمة العليا الليبية في حكم لها بأنه: " متى تقرر بطلان أي إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة دون أن يؤثر في باقي الإجراءات الغير مترتبة عليه، وما تكون قد أسفرت عنه من أدلة مختلفة، وذلك وفقاً لأحكام المادة (309) من قانون الإجراءات الجنائية، وعلى ذلك فإذا كان قد لحق استجواب الطاعن أي بطلان، قضى ببطلان الدليل المستمد منه فحسب دون أن يؤثر ذلك في باقي الإجراءات " ⁽³⁾.

(1) انظر - د. فتحي والي: نظرية البطلان في قانون المرافعات، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1959م، ص 677.

- د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، 1983م، رقم 300، ص 313.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 390.

(3) المحكمة العليا الليبية: طعن جنائي ليبي سنة 20/11 ق، جلسة 14/5/1974 م، 1-4، ص 313

– تحول الإجراء الباطل :

ضمن المشرع المصري قانون الإجراءات الجنائية نظرية تحت مسمى " نظرية تحول الإجراء الباطل " وهي نظرية مقتبسة من القانون المدني وردت تحت مسمى " نظرية تحول العقد " (1).

ويقصد بتحول الإجراء الباطل والذي يصلح في تكوين إجراء آخر، أن الإجراء الباطل لكي يتحول إلى إجراء صحيح يجب أن يكون متضمنا ذات العناصر الموضوعية والشكلية لإجراء آخر (2).

وعليه فإنه لتحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح يلزم توفر شرطين هما:

1- أن يكون الإجراء الأصل باطل .

2- أن يتضمن الإجراء الباطل عناصر آخر صحيح (3).

والمشرع المصري لم يصرح بتبنيه نظرية تحول الإجراء الباطل، لعدم وجود سند لها في القانون، فاستجماع عناصر معينة يتكون منها إجراء معين يبني عليه بالضرورة الاعتراف بوجود ذلك الإجراء، ولا يؤثر في ذلك وجود عناصر ثبت بطلانها وكان من الممكن أن يقوم بها (4).

وقد اتجه القضاء المصري إلى أنه " ليس ما يمنع من قبول تلك النظرية في القانون الجنائي، وقضت محكمة النقض بأنه " إذا انتفت عن محضر التحقيق بعض شروط صحته كحضور كاتب أو تحليف الشهود اليمين، فترتب على ذلك بطلانه، فإن ذلك لا يحول دون اعتباره محضر استدلال صحيح إذ إن شروط صحة هذا المحضر متوافرة " (5).

(1) أ. ماجد صبحي حسين حلم: الاستجابات وضمانات للمتهم، مرجع سابق، ص 200 .

(2) المستشار. علي خليل: استجابات للمتهم فقها وقضاء، مرجع سابق، ص 314 .

(3) د. إيوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 356 .

(4) د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 356.

(5) راجع نقض جنائي مصري، 20 نوفمبر 19، مجموعة أحكام محكمة النقض، س 12، رقم 40، ص 233.

– تصحيح وإعادة الإجراء الباطل :

نصت المادة (335) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتقابلها المادة (308) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي على كيفية تصحيح الإجراء الباطل حيث جاء نصهما بالقول أنه " يجوز للقاضي أن يصحح ولو من تلقاء نفسه كل إجراء تبين له بطلانه "، كما ورد في المادة (336) إجراءات جنائية مصري على أنه " إذا تقرر بطلان أي إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ويلزم إعادته متى أمكن ذلك ".

ويفهم من هذه المواد أن الإجراء الباطل، يجوز للقاضي ولو من تلقاء نفسه أن يصححه، سواء كان البطلان متعلقاً بالنظام العام أو بمصلحة الخصوم، دون توقف على الدفع به من قبل من له مصلحة في ذلك، وتصحيح الإجراء الباطل يكون بإعادته خالياً من العيب المؤدي إلى بطلانه⁽¹⁾.

فالفارق بين التصحيح الوارد بالمادة (335) إجراءات مصري والإعادة بالمادة (336) إجراءات مصري، يكمن في أن تصحيح الإجراء الباطل يجريه القاضي ولو من تلقاء نفسه متى تبين له بطلانه، وهو أمر جوازي متروك له، بينما إعادة الإجراء الباطل، لا تلزم متى كان البطلان متعلقاً بمصلحة الخصوم، إلا بعد التمسك به من صاحب المصلحة فيه، فبينما يكون التصحيح جوازياً للقاضي، فإن الإعادة تكون وجوبية متى كانت ممكنة⁽²⁾.

فالقاضي يستطيع أن يصحح الإجراء الباطل قبل القضاء ببطلانه وقبل التمسك به من ذي المصلحة، متى كان البطلان متعلقاً بمصلحة الخصوم، أما إذا وقع بطلان إجراء معين أمام النيابة أو قاضي التحقيق، وكان مبنياً على

(1) د. جلال ثروت: نظم الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997م، ص 575.

(2) د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 29، ص 40 .

أساس سليم من القانون منتجاً لآثاره، فإن ذلك يترتب عليه إصدار قرار بالأوجه لإقامة الدعوى⁽¹⁾.

ولتصحيح البطلان الذي يعيب العمل الإجرائي يلزم توافر الشروط التالية:

- 1- أن يكون العمل الإجرائي المراد تصحيحه موجوداً ولكنه معيب .
- 2- أن يتم التصحيح في الميعاد المقرر قانوناً للقيام بالعمل الإجرائي، فإذا انقضى الميعاد فإن التصحيح يكون غير جائز .
- 3- أن يطلبه الخصم المعني⁽²⁾.

والتصحيح يختلف عن التجديد، ذلك أن التصحيح يتمثل في تكملة العمل المعيب وذلك بإضافة العنصر المفقود، أي بإزالة العيب الذي شاب العمل، أما التجديد فيعني إعادة العمل الإجرائي وفقاً للقانون .

وحذا المشرع الليبي حذو المشرع المصري حيث نقل ذات نص المادة (335) إجراءات جنائية مصري وضمّنه بالمادة (208) إجراءات جنائية ليبي المتعلقة بتصحيح الإجراءات، فهو لم يضع نصاً يوضح كيفية تصحيح الأعمال الإجرائية المعيبة، وفي اعتقادنا أن عدم النص لا يجب أن يفسر على أن المشرع يناهض تصحيح البطلان بغير وسيلة التجديد، وإن كانت العدالة تقضي بمشروعية التصحيح، لما فيه من نقاد للآثار السيئة⁽³⁾.

(1) د. حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية، 1996م، ص 761.

(2) د. الكوني علي اعبوده: قانون علم للقضاء، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 2005م، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، ص 220.

(3) د. الكوني اعبوده: المرجع السابق، ص 221.

المبحث الثاني

الأحكام المتعلقة ببطلان الاستجواب

نظراً لأهمية الاستجواب ولما يشكله من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، باعتباره أحد أهم إجراءات التحقيق الابتدائي، فقد قرر له المشرع المصري والليبي مجموعة من الضمانات القانونية الواجب مراعاتها من قبل سلطة التحقيق عند إخضاع المتهم للاستجواب .

واعتبرا الخروج عنها مخالفة تستوجب توقيع الجزاء حماية للقواعد التي تقرر تلك الضمانات، وهذا الجزاء يتمثل في البطلان، الذي قد يتعلق بالنظام العام أو قد يتعلق بمصلحة الخصوم، ويعد الدفع بالبطلان الطريق الذي يلجأ إليه صاحب الشأن ليطالب ببطلان الإجراء الذي يراه مخالفاً للقانون، فهو الوسيلة التي يعلن بها صاحب الشأن تمسكه ببطلان العمل الإجرائي؛ لذا فإن التمسك بجزاء البطلان يقتضي توفر مصلحة تعود على من يدفع به، وفيما عدا شرط المصلحة فإن قابلية البطلان للدفع به تتوقف على نوع ذلك البطلان .

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث وذلك من خلال ثلاثة مطالب وفقاً للآتي:

المطلب الأول: شروط الدفع للتمسك ببطلان الاستجواب .

المطلب الثاني: صاحب الحق في التمسك ببطلان الاستجواب .

المطلب الثالث: آثار بطلان الاستجواب .

المطلب الأول

شروط الدفع للتمسك ببطلان الاستجواب

لا شك في أن الملاذ الوحيد أمام صاحب الشأن لبطلان الإجراء المخالف للقانون يكمن في الدفع بالبطلان⁽¹⁾.

الذي يعد المسلك والوسيلة الوحيدة، التي يعلن بها صاحب المصلحة تمسكه بالبطلان، سواء تعلق بالنظام العام أو بمصلحة الخصوم، ومن ثم فإن ذلك التمسك يشترط تحقق مصلحة تعود على من يدفع به، وفيما عدا شرط المصلحة فإن قابلية البطلان للدفع به تتوقف على نوع ذلك البطلان ومدى تعلقه بالمصلحة العامة أو بمصلحة الخصوم، كمخالفته قواعد التنظيم القضائي أو اتخاذ إجراءات غير مشروعة ضد المتهم أثناء استجوابه، كتخليفه اليمين أو تعذيبه لحمله على الاعتراف، يشكل بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام، يجوز لأي طرف في الدعوى التمسك به، ولو لم تتأثر مصلحته، كما أن للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، وليس للخصوم التنازل عنه، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، وهو غير قابل للتصحيح بالإجازة من قبل الخصوم⁽²⁾.

أما البطلان النسبي المتعلق بمصلحة الخصوم، فليس لغير من تقرر لمصلحته هذه الضمانات حق التمسك به، ولا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض، ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً⁽³⁾.

(1) د. ممدوح إبراهيم السبكي: حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق الابتدائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م، ص 498 .

(2) د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 424 .

(3) د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان، مرجع سابق، ص 139 .

صراحة بالكتابة أو بإثباته في محضر التحقيق أو الجلسة، و ضمناً كان يكون متهماً في جنحة أو جناية موكل بها محام، وأن يتم الإجراء في حضوره دون اعتراض منه، أو إذا لم يعترض عليه المتهم في مواد المخالفات، ولو لم يحضر معه محام بالجلسة (1).

ويتطلب القانون شرطين للتمسك ببطلان الاستجواب هما :

1- المصلحة :

ويقصد بهذا الشرط أن تكون القواعد التي خولفت قد قررت لمصلحة الخصم الدافع ببطلان الاستجواب (2).

بمعني أنه يستلزم للتمسك ببطلان الاستجواب تحقق مصلحة في مراعاة القواعد التي خولفت، لا في الحكم ببطلان الإجراء (3).

والمصلحة هي الفائدة العملية المشروعة التي يراد تحقيقها عند التمسك بالبطلان، ولا يشترط في تلك الفائدة أن تكون محققة، بل يكفي أن تكون محتملة (4).

فالقاعدة أن الحق في الدفع بالبطلان لا يتقرر، إلا لمن له مصلحة في التمسك به، ويرفض كل طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون (5).

ومن ثم فإن المتهم الذي لم ترتكب مخالفة في حقه، ليس له المطالبة ببطلان الاستجواب على أساس إهدار ضمانة مقررة لشريكه، وذات القاعدة

(1) د. رمسيس بهنام: الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، مرجع سابق، ص 81 .

(2) د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، مرجع سابق، ص 559 .

(3) د. ممدوح إبراهيم السبكي: حدود سلطات مأمور للضبط القضائي، مرجع سابق، ص 500.

(4) د. عادل حامد بشير: ضمانات الاستجواب، مرجع سابق، ص 425.

(5) د. عبد الحميد الشواربي: البطلان للجنائي، مرجع سابق، ص 60 .

تطبق في حالة تعدد المتهمين، ففوق المخالفة لأحدهم عند استجوابه في جناية دون دعوة محاميه للحضور، لا يعطي لشركائه الباقين حق التمسك بالدفع بالبطلان لعدم تحقق مصلحة لهم من تلك المخالفة .

وقد قضت محكمة النقض المصرية " بأنه لا وجه للمتهم في أن يتمسك ببطلان الإجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين " (1).

وبناء عليه يستلزم القانون تحقق مصلحة للطاعن في الدفع ببطلان الاستجواب .

وتتحقق تلك المصلحة بتوافر شرطين هما :

– الأول: أن يكون الدفع بالبطلان مرجعه الاستجواب الباطل الذي أسفر عن ضبط الدليل القائم قبل التمسك به في الدعوى.

– الثاني: أن يكون الحكم المدفوع ببطلانه قد عول على دليل مستمد من الاستجواب الباطل .

فمتى تحقق هذان الشرطان، تحققت مصلحة الطاعن في الدفع ببطلان الاستجواب، ومتى تخلف إحداها انتفت المصلحة التي قررها القانون، في التمسك بالبطلان وما قد يسفر عنه من أدلة (2).

وبناء على ذلك، إذا كان الاستجواب لم يسفر عن اعتراف بالواقعة أو أسفر عن دليل طرحته المحكمة، واستندت إلى أدلة أخرى لا تتعلق بالاستجواب الباطل، فلا مصلحة للمتهم في الدفع به (3).

(1) نقض جنائي مصري – 2 مارس سنة 1954، مجموعة أحكام النقض، رقم 134، ص 405.

(2) د. عبد الحكيم فوده: البطلان، مرجع سابق، ص 287.

(3) أ. عبدالقادر صابر علي جرادة: أصول الاستجواب، مرجع سابق، ص 273.

حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه " لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على دليل مستمد من استجوابه بمحضر الضبط، وهو ما سوغت به المحكمة إطراحها الدفع ببطلان استجوابه بذلك المحضر، فإنه لا جدوى مما ينعاه على الحكم في هذا الشأن " (1).

كما قضت المحكمة العليا الليبية في حكم لها بأنه " لا محل للدفع ببطلان الإجراءات تأسيساً على أن ممثل النيابة الذي انتقل إلى محل الواقعة هو ضابط بوليس ممن لا يجوز له تحقيق الجناية إلا بتفويض خاص مادة " 21 " إجراءات - إذا كان رئيس النيابة الذي أخطر بالحادث قد انتقل بنفسه إلى محل الحادث يوم حصوله وباشّر التحقيق من بدايته إلى نهايته، ولم يفت على الطاعن أي ضمانات من الضمانات التي كفلها القانون والمصلحة في إبداء هذا الدفع إنما تقوم بتوافر شرطين :

- 1- أن يكون الإجراء المدفوع ببطلانه قد أسفر عن دليل منتج في الدعوى.
- 2- أن يكون الحكم المطعون فيه قد عول بصفة أصلية على هذا الدليل، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بني على اعتراف المتهم وأقوال الشهود الذين سمعتهم محكمة الجنايات وسمعوا من قبل رئيس النيابة، فلا جدوى من التحقيقات الأولية ولا بتثريب على محكمة الجنايات إذا طرحت الدفع ببطلان الإجراءات الأولي ولم ترد عليه لأنه غير ذي أثر في الدعوى " (2).

(1) نقض جنائي مصري رقم (6496) لسنة 62 ق جلسة 1993/9/15م، مجموعة أحكام النقض، ص 44، ص 711 .

(2) مجلة المحكمة العليا الليبية، طعن جنائي ليبي 16/87ق، جلسة 1970/6/2م، ص 4، 117، ص 196.

وقضت في حكم آخر لها بالقول: " أن المصلحة في الطعن ببطلان إجراءات التحقيق الابتدائي لا تتوافر إلا بشرطين :

– الأول: أن يكون الإجراء المدفوع ببطلانه قد أسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى .

– الثاني: أن يكون الحكم المطعون فيه قد عول بصفة أصلية عن هذا الدليل، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالنسبة لتهمة الإيذاء البسيط المسندة إلى المتهم، على ما أثبتته التقرير الطبي المرفق بالأوراق، وبالنسبة لتهمة النصب فقد عول الحكم على أقوال شهود الإثبات الواردة في محاضر التحقيق، فإن ما ينعي به الطاعن في بطلان إيقافه لدى الشرطة يكون غير ذي جدوى " (1).

(1) طعن جنائي ليبي – 29/406 ق، جلسة 1985/2/14م، مجلة المحكمة العليا الليبية، س4، 3-4، ص 138 .

2- ألا يكون المتمسك بالبطلان سبباً في حصوله:

ويعني هذا الشرط بأنه قد تتوافر المصلحة في الدفع بالبطلان، ومع ذلك لا يكون الدفع به جائزاً، وذلك متى كان الطاعن هو السبب في حصوله⁽¹⁾.

وتلك القاعدة لا تنطبق إلا على البطلان النسبي المقرر لمصلحة الخصوم، أما البطلان المتعلق بالنظام العام، فلا ينظر فيه إلى من تسبب في حصوله، بل يجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى⁽²⁾.

ويفهم مما سبق بأن التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة الخصوم، قد لا يكون جائزاً متى كان المتمسك بالدفع به قد ساهم في حصوله، وتستوي أن تكون تلك المساهمة عن قصد منه أو كان سببها راجعاً لإهماله، فالمتهم الذي يحلف اليمين قبل استجوابه، لا يجوز له الطعن ببطلان الاستجواب، طالما لم يطلب منه حلف اليمين⁽³⁾.

(1) د. عادل حامد بشير: مرجع سابق، ص 425 .

(2) د. عبد المنعم الشرقاوي: نظرية المصلحة في الدعوى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1947م، ص 57.

(3) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، رقم 506، ص 557.

المطلب الثاني

صاحب الحق في التمسك ببطلان الاستجواب

1- الدفع بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم :

أجاز القانون لصاحب الشأن حق التمسك بالبطلان المترتب على مخالفة ضمان قرره القانون لمصلحته ⁽¹⁾.

ويتقرر ذلك بداهة للمتهم لكونه صاحب الشأن في الدعوى الجنائية، الذي تقررت القاعدة التي خولفت لصالحه، ومع ذلك يسقط حقه في الدفع بالبطلان، متى تنازل عنه صراحة أو ضمناً ⁽²⁾.

فللمتهم الحق في الدفع ببطلان الاستجواب، ذلك لأن هذا البطلان مقرر لمصلحته، فله مثلاً حق الدفع به لعدم وضع ملف الدعوى تحت تصرف محاميه في اليوم السابق للاستجواب، على عكس ذلك لا يجوز له أن يدفع ببطلان الاستجواب بحجة أن ملف الدعوى لم يوضع تحت تصرف محامي شريكه في اليوم السابق للإجراء، ذلك لأن هذا البطلان مقرر لمصلحة الشريك الذي ارتكبت المخالفة ضده ⁽³⁾.

ويسقط الدفع بالبطلان في الجنح والجنايات، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه، أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً، إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة ⁽⁴⁾.

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 566.

(2) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 43.

(3) د. محمد سامي الزيراوي: مرجع سابق، رقم 56، ص 557.

(4) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 567.

ومن المتفق عليه أن الدفع ببطلان الاستجواب، لا يقبل من غير المستجوب شخصياً، ولا يجوز لغيره أن يثيره حتى ولو كان هناك فائدة تعود عليه من وراء ذلك، لأن هذا البطلان مقرر لمصلحة لا تتعلق بالنظام العام⁽¹⁾.

وقد قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأنه " لما كان لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه، لأن تحقق المصلحة في الدفاع لا حق لوجود الصفة فيه، لما كان ذلك فإن نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن استجوابه وزوجته وأولاده بمعرفة عضو الرقابة الإدارية يكون في غير محله " ⁽²⁾.

كما لا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية الدفع ببطلان إجراءات باطلة بطلاناً متعلقاً بمصلحة أحد المتهمين، ولا يجوز للمتهم أن يدفع ببطلان إعلان المدعي بالحقوق المدنية، كما لا يجوز للمتهمين الدفع ببطلان إجراء يتعلق بمتهم بعينه ⁽³⁾.

ولعل قصر التمسك بالبطلان على صاحب الشأن، يرجع إلى قاعدة عامة تقتضي بأن الأحكام المقررة في القانون لمصلحة خاصة، لا يجوز أن يستفيد منها إلا الشخص الذي يصيبه ضرر مباشر من عدم اتباعها ⁽⁴⁾.

(1) حيث قضت محكمة النقض المصرية " بأنه لا وجه للمتهم في أن يتمسك ببطلان الإجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين " - نقض 2 مارس سنة 1954 م، مجموعة أحكام النقض م 5، رقم 134، ص 405.

(2) نقض جنائي مصري رقم (28965) لسنة 59 ق جلسة 1991/11/11 م، س 41، ص 1085

(3) د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، ج2، مرجع سابق، ص 325 .

(4) د. محمد سامي النبرواي: مرجع سابق، ص 56.

غير أنه يستثني من شرط الضرر الواجب توفره للتمسك ببطلان الإجراء، في حالة قيام النيابة العامة بالتمسك بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم، فليس مهمة النيابة العامة مجرد طلب العقاب، بل هي أمينة على مصلحة المجتمع في طلب القصاص العادل، كما أن من وظائف المحافظة على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين، لذلك لها الحق في التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة الخصوم، حيث نصت المادة (333) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: "يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه، ويسقط الحق في الدفع بالبطلان بالنسبة للنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه" (1).

كما نصت المادة (306) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي المعنونة بسقوط حق الدفع بالبطلان على أنه: " في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي بالجلسة في الجرح والجنايات ... " (2).

2- الدفع بالبطلان المتعلق بالنظام العام :

وهذا الدفع لا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً، ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ويكون لكل ذي مصلحة التمسك به، وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، كما يجوز التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى (3).

(1) د. عادل حامد بشير محمد: مرجع سابق، ص 426.

(2) قضت محكمة النقض المصرية بأن " حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني عليه أن المحكمة استجوبته يسقط إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبدي اعتراضاً عليه، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب " - نقض 19 يناير 1995م، مجموعة أحكام محكمة النقض، ص 63، رقم 30، ص 211 .

(3) د. سامي صادق الملا: اعتراف للمتهم، مرجع سابق، ص 210 .

ومن الضمانات المتعلقة بالنظام العام ما يتعلق بعدم جواز الإكراه أو التهديد أو تحليف اليمين قبل الاستجواب أو الوعد أو الحيلة لحمل المتهم على الاعتراف بمواجهته بدليل تم الحصول عليه بطريقة غير مشروع، فكل هذه الضمانات تعتبر من النظام العام لا يجوز التنازل عنها⁽¹⁾.

(1) أ. ماجد صبحي حسين حلس: الاستجواب وضمانات المتهم، مرجع سابق، ص 210 .

المطلب الأول

آثار بطلان الاستجواب

القاعدة عامة إن إجراء الاستجواب إذا كان معيباً لخروجه عن القواعد العامة المتعلقة بالتحقيق أو المحاكمة أو لعدم مراعاة الضمانات الخاصة بهذا الإجراء؛ فإن ذلك لا يكفي لاعتباره باطلاً وإهدار كل قيمة قانونية له، حيث ينظر للاستجواب في تلك الحالة باعتباره صحيحاً منتجاً لآثاره حتى يتقرر بطلانه من الجهة القضائية المختصة، وعندئذ تؤول كل قيمة قانونية له، ويعتبر كأن لم يكن .

وذلك البطلان لا يرتب آثاره إلا إذا تقرر بحكم أو بأمر من القضاء، وآثار بطلان الاستجواب متعددة، منها ما يتعلق بالاستجواب الباطل ذاته، ومنها ما يتعلق بالإجراءات المتصلة به سواء كانت سابقة له أم لاحقة .

وذلك ما سنتناوله في هذا المطلب من الدراسة على النحو الآتي :

1- أثر البطلان على الاستجواب ذاته :

القاعدة أنه إذا تقرر بطلان الاستجواب زالت آثاره القانونية واعتبر كأن لم يكن ⁽¹⁾.

سواء تعلق ذلك البطلان بالنظام العام أو بمصلحة الخصوم، فكلاهما يعدم الأثر القانوني المترتب عليه ⁽²⁾.

وبطلان الاستجواب لا يترتب عليه بطلان التحقيق بأكمله، لعدم نص القانون على ذلك، فلا يتأثر به إلا ما نتج عنه من اعتراف ⁽³⁾.

(1) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 570 .

(2) د. مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، مرجع سابق، ص 328.

(3) د. رؤوف عبيد: المشكلات العملية، مرجع سابق، ص 471 .

تعددت الآراء في هذا الجانب، فالبعض يرى أن أثر بطلان الاستجواب يختلف عن أثر بطلان أي إجراء من إجراءات جمع الأدلة، كالقبض والتفتيش مستنديين في ذلك، إلى أن أثر بطلان الاستجواب لا يقتصر على سقوط الدليل المستمد منه إن وجد وهو الاعتراف، بل يتعدى ذلك ليشمل التحقيق بأكمله، ذلك لأن وظيفة الاستجواب تمكين المتهم من إيداء أقواله وهي واجبة على المحقق يلزم القيام بها، خلافاً لإجراءات جمع الأدلة والتي تعد سلطات ممنوحة للمحقق وله كامل الحرية في اتخاذ ما يراه منها (1).

بينما يرى رأياً آخر بأنه على الرغم من وجاهة الرأي السابق وما ساقه من أسانيد، إلا أن الاستجواب لا يعدو أن يكون إلا إجراء يقدر بقدره، ومن ثم فهو لا يؤثر على صحة التحقيق برمته، إذ يقتصر أثره على الإجراءات التالية والمترتبة عليه (2).

وهذا ما أخذ به الرأي الغالب في الفقه المصري، على اعتبار أن القانون لم ينص على ذلك، فلا يتأثر به إلا ما نتج عنه مباشرة كالاعتراف (3).

فإذا تم استجواب متهم بناء على قبض باطل، فإن الاستجواب وما يسفر عنه من اعتراف يكون باطلاً، ولا يمتد أثر ذلك البطلان إلى الإجراءات التالية للاستجواب، التي لا يوجد بينه وبينها علاقة سببية، مثل "سماع الشهود والمعاينة وندب الخبراء"، فهذه الإجراءات تظل صحيحة (4).

(1) د. توفيق الشاوي: بطلان التحقيق الابتدائي بسبب التعذيب، مرجع سابق، ص 203.

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، ص 572 .

(3) د. عبد الحكيم فوده: مرجع سابق، ص 437 .

(4) د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 587 .

وفي هذا الخصوص قضت محكمة النقض المصرية " بأن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبيّن عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه، وأضافت إلى ذلك أن إبطال القبض يلزم بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض للبطل وعدم الاعتداد به في الإدانة " (1).

إذ يشترط لاستداد أثر الإجراء الباطل إلى الإجراءات المترتبة عليه وجود علاقة سببية يتحقق معها الارتباط بالإجراء الباطل، وتحديد تلك العلاقة أمر موضوعي يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض، فهي وحدها التي تقدر ما إذا كان العمل نتيجة ضرورية لما سبقه من أعمال وتحديد مدي تأثيره (2).

كما قضت في حكم لها " بأن بطلان التفتيش لا يتأثر به إلا الدليل المستمد منه مباشرة، وليس ب لازم أن يبطل استجوابه أو اعترافه الذي أعقبه مادام قد صور مستقلاً عنه " (3).

وهذا ما جاء به نص المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بالقول " إذا تقرر بطلان أي إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة، ويلزم إعادته متى أمكن ذلك " .

والجدير بالذكر أن المشرع المصري قد استثنى من قاعدة زوال الآثار القانونية للاستجواب متى تقرر بطلانه، حالة القضاء بعدم الاختصاص، لعدم ترتب البطلان على القضاء به، وهذا ما نصت عليه المادة " 163 " من قانون

(1) نقض 9 أبريل، سنة 1973م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية، س 24، رقم 105، ص 506.

(2) راجع: نقض جنائي مصري 1994/4/13 م، مجموعة أحكام النقض، س 61، رقم 52، ص 379 .

(3) نقض جنائي مصري 6 مايو سنة 1995، مجموعة أحكام النقض، س 64، رقم 130، ص 159 .

الإجراءات الجنائية المصري والتي جاء نصها بالقول على أنه " لجميع الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق " .

والمقصود من النص الأوامر المتعلقة باختصاص قاضي التحقيق بواقعة معينة، فإذا قضي في الطعن بعدم اختصاصه، فلا يترتب على ذلك بطلان ما اتخذته من إجراءات التحقيق (1).

ويشترط لأعمال الاستثناء الوارد بالمادة (163) إجراءات مصري توافر شرطين هما :

1- قصر سريانه على إجراءات التحقيق الابتدائي، فلا يسري على إجراءات جمع الاستدلالات أو الاتهام أو الإحالة أو المحاكمة (2).

2- أن يكون المحقق غير مختص بالتحقيق برمته لا مجرد أحد إجراءاته، فمثلاً إذا أمر وكيل النيابة المحقق بتفتيش منزل غير المتهم بدون إذن سابق من القاضي الجزئي، فإن عدم الاختصاص في هذه الحالة يتعلق بأحد إجراءات التحقيق ولا يبطل التحقيق بأكمله، أما إذا كانت ولاية المحقق الذي قام بالاستجواب غير مستوفية لشروط التعيين، فإنه من البديهي أن البطلان في هذه الحالة يلحق بكل ما قام من إجراءات سابقة أو لاحقة للإجراء الباطل الذي وقع منه .

ولعل غاية المشرع من هذا الاستثناء، رغبته في عدم تعطيل سير التحقيق، خاصة وأن بعض إجراءاته قد لا يتيسر إعادتها (3).

(1) أ. عبد القادر صابر علي جرادة: مرجع سابق، ص 278.

(2) أ. ماجد صبحي حسين: مرجع سابق، ص 212 .

(3) انظر - المستشار علي خليل: مرجع سابق، ص 311 وما بعدها .

- د. محمد سامي النبراوي: مرجع سابق، ص 590 .

2- أثر بطلان الاستجواب على الإجراءات السابقة :

كقاعدة عامة إن الإجراء الباطل لا يمتد أثره إلى الإجراءات السابقة التي تمت صحيحة وسابقة له، وذلك لاستقلاليتها عن الإجراء اللاحق الذي تقرر بطلانه، فتظل صحيحة منتجة لآثارها القانونية، لأن الإجراء الباطل ليس عنصراً من عناصرها (1).

وهذا ما أكدته المشرع في المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بالنص على أنه " إذا تقرر بطلان أي إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة، ويلزم إعادته متى أمكن ذلك. "

وقد قضت محكمة النقض المصرية أن " البطلان طبقاً للمادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية لا يلحقه إلا الإجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة، وهو لا يلحق بما سبقه من إجراءات، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الاتهام، أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان إن صح إعادة القضية إلى النيابة، بل يكون للمحكمة أن تصحح الإجراء الباطل طبقاً للمادة (335) إجراءات مصرية " (2).

فقاعدة عدم تأثير الإجراء الباطل على الإجراءات السابقة عليه، هي قاعدة مطلقة لا استثناء عليها، وهي تتفق مع تكليف البطلان بأنه جزاء إجرائي ينال من العمل المعيب وما يترتب عليه من أعمال (3).

(1) انظر - د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 28، ص 39 - د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، رقم 39 ص 355.

(2) نقض جنائي مصري، رقم (36) لسنة 26 ق، مجموعة أحكام محكمة النقض، جلسة 3/15/1956م، س7، ص 361.

(3) د. أحمد فتحي سرور: نظرية البطلان، مرجع سابق، رقم 296، ص 377 .

ويرى أستاذنا الدكتور مأمون سلامة - بحق أن الإجراء الباطل يمكن أن يمتد تأثيره إلى الإجراءات السابقة متى وجد ارتباط بينهم، فمثلاً بطلان ورقة التكليف بالحضور يترتب عليه بطلان الإعلان، وبطلان أمر الإحالة لتجهيل الاتهام يمتد ليشمل الاستجواب السابق، طالما أن الاستجواب قد تم بناء على التهمة المجهولة الواردة بأمر الإحالة .

إذا فالأصل أن أثر بطلان إجراء الاستجواب لا يمتد إلى الإجراءات السابقة التي تمت صحيحة مستوفية لما أقره القانون، إلا أنه استثناء من الأصل قد يمتد البطلان إلى الإجراءات السابقة لإجراء الاستجواب الباطل، متى وجد ارتباط بينها وبينه، بمعنى إذا وجدت علاقة سببية تربط بين الإجراء الباطل والإجراءات السابقة، فإن الأخيرة تقع باطلة، إلا إذا تمت صحيحة ومستقلة عنه (1).

فقد سبق وأن قلنا بأن المشرعين المصري والليبي متفقان على أن أثر البطلان ينحصر في الإجراء المعيب ذاته، وأن امتداد ذلك الأثر إلى ما سبقه وما يليه من إجراءات يتطلب وجود ارتباط فيما بينهم .

3- أثر بطلان الاستجواب على الإجراءات اللاحقة :

متى تقرر بطلان الاستجواب فإنه يتناول جميع الآثار التي ترتبت عليه مباشرة (2).

فالأثر المباشر للاستجواب الباطل، هو الاعتراف الصادر عن المتهم باعتباره إجراء لاحقاً، فيعتبر الاعتراف باطلاً لأنه النتيجة الإيجابية المباشرة للاستجواب (3).

(1) أ. د مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 382 .

(2) د. أحمد فتحي سرور: الوسيط، مرجع سابق، رقم 300، ص 383 .

(3) د. توفيق الشاوي: بطلان التحقيق الابتدائي بسبب التعذيب والإكراه، مرجع سابق، ص 4.

حيث جاءت المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية، مقررّة قاعدة عامة تكمن في أنه متى كان الإجراء باطلاً، استتبع ذلك بطلان كل ما بني عليه، إذ أن ما بني على باطل فهو باطل، وهي قاعدة منطقية تطبق بالنسبة إلى الإجراءات المتعلقة بالنظام العام، والإجراءات الجوهرية التي تمس مصالح الخصوم، ولا محل لها بالنسبة إلى الإجراءات غير الجوهرية، إذ لا يترتب عليها البطلان⁽¹⁾.

ويشترط لامتناد آثار الإجراء الباطل إلى الإجراءات اللاحقة، أن تكون تلك الإجراءات مرتبطة بالإجراء الباطل، وأن يكون للأخير أسبقية قانونية عليها، فلا يكفي مجرد العلاقة العارضة، فمثلاً يترتب على بطلان الاستجواب بطلان الأمر بالحبس الاحتياطي، ذلك لأن القانون لا يجيز حبس المتهم احتياطياً، إلا بعد استجوابه من سلطة التحقيق استجواباً صحيحاً⁽²⁾.

وقد ثار الجدل حول تحديد معيار يوضح مدى العلاقة التي تربط العمل الإجرائي الباطل بالإجراءات اللاحقة حتى يمتد إليها البطلان .

حيث ذهب رأي إلى أنه يشترط لتأثير العمل الباطل على الإجراءات اللاحقة، أن تكون المخالفة القانونية من شأنها أن تؤثر على أي وجه وبأي درجة في السير اللاحق للخصومة أو في إجراءاتها المستقلة المحددة، بشرط أن يكون التأثير جوهرياً، وقد تعرض هذا الرأي للنقد، بحجة أنه يؤدي إلى توسع نطاق البطلان، لأن كل إجراء في الخصومة يؤثر في الإجراءات اللاحقة عليه، ولو مجرد تأثير بسيط⁽³⁾.

(1) د. عبد الحميد الشواربي: البطلان الجنائي، مرجع سابق، ص 84 .

(2) المستشار عدلي خليل: مرجع سابق، ص 313 .

(3) د. عبد الحكيم قوده: مرجع سابق، ص 281.

وذهب رأي آخر، إلى أن العمل الباطل يجب أن يكون وحده مصدراً للعمل الذي يليه، أي شرطاً مفترضاً منطقياً له، فيكفي أن تكون هناك رابطة بين العملين مقتضاها أن يجد العمل اللاحق في العمل السابق أساسه المنطقي، سواء فيما يتصل بصحته أو فيما يتصل بحقيقة الوقائع التي يثبتها .

وهذا الرأي أيضاً تعرض للنقد كونه يعتمد على عناصر منطقية تقرر صحته أو بطلان العمل اللاحق، وأن تلك العناصر غير القانونية لا يمكن أن تكون أساساً سليماً للفصل في مسألة قانونية بحتة (1).

بينما ذهب رأي آخر إلى أن العمل اللاحق يعتبر مرتبطاً بالعمل السابق، إذا كان الأخير مقدمة ضرورية لصحة العمل اللاحق (2).

وعلى الرغم من تعدد الآراء في شأن تحديد معيار يحدد العلاقة بين الإجراء الباطل والإجراءات اللاحقة، إلا أن المعيار السائد في الفقه يتمثل في وجود علاقة سببية، بمعنى أنه يشترط لامتداد آثار الإجراء الباطل إلى الإجراءات التالية عليه، وجود علاقة ارتباط تربط الإجراءات اللاحقة بالإجراء الباطل، وتحديد وجود تلك العلاقة أمر موضوعي، يخضع لتقدير محكمة الموضوع، فهي وحدها التي تقرر مدى اعتبار العمل نتيجة ضرورية لما سبقه من أعمال أم لا (3).

تمت بحمد الله وتوفيقه ،

(1) أ. عبد القادر صابر علي جرادة: مرجع سابق، ص 280 .

(2) د. ممدوح السبكي: مرجع سابق، ص 523 .

(3) د. عادل حامد بشير: مرجع سابق، ص 439.

الخاتمة والتوصيات

بهذا نكون قد انتهينا من دراستنا لموضوع أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق " دراسة مقارنة " وفقاً لأحكام القانونين المصري والليبي، وقد حاولت بجهدى المتواضع الإلمام بجوانب هذا الموضوع، مدلياً برأىي الشخصي حيث يستبين لي مجال في إبداء الرأي .

وقد استهدفت من وراء هذه الدراسة محاولة استخلاص نظرية عامة للاستجواب، تحاول تحقيق التوازن المنشود بين مصلحة المجتمع والفرد على حد سواء، ذلك لكون إجراء الاستجواب له أهمية بالغة التأثير على وضعية المتهم من خلال إدانته أو تبرئته ساحته، كما استهدفت الدراسة بيان وجهة النظر القانونية في شأن خضوع الشخص للاستجواب، إضافة إلى ما تقتضيه حاجة الإنسان الماسة لمنحه فرصة للدفاع عن نفسه تحقيقاً لمبادئ العدالة الجنائية، التي تحرص عليها غالبية التشريعات، ورغبة منا في إيضاح أحكام الاستجواب بتفصيل وشرح أشمل، خاصة في ظل القوانين التي تناولت أحكامه بإيجاز .

لذا جاءت هذه الدراسة لإيضاح أساسيات استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق؛ وذلك لكون إجراء الاستجواب من أهم وأخطر إجراءات مرحلة التحقيق الابتدائي وأكثرها فعالية، لما ينطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، حيث توصف هذه المرحلة بأنها مرآة عاكسة للحريات التي تمنحها الدول لمواطنيها.

وتوصلنا في الدراسة إلى أن استجواب المتهم يتميز بطبيعة مزدوجة، تميزه عن غيره من إجراءات التحقيق، تتمثل في كونه إجراءً اتهامياً ووسيلة دفاع في آن واحد، فهو إجراء اتهامي يستهدف جمع أدلة الاتهام في جريمة معينة ونسبته للمتهم مع بيان أسبابها وظروفها، إذ ينير طريق المحقق للوصول إلى حقيقة الجرم، وفي ذات الوقت هو إجراء دفاع يساعد على

استجلاء الحقيقة، من خلال إتاحة الفرصة للمتهم، حيث يمكنه من أن يناقش ويقدم تبريراته لدحض الأدلة والشبهات القائمة ضده، بغية إقناع المحقق بدفاعه لتقرير براءته، في حين أنه إذا لم يستجوب لظلت الأدلة والشبهات قائمة ضده وأحيل بناء عليها للقضاء.

وبالنظر لضعف المتهم أمام السلطة المختصة بالاستجواب فقد أجاز له المشرع بصفة إلزامية الاستعانة بمحام يتولى مهمة الدفاع عنه، واستتبع ذلك حق محاميه في الاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب، كما أوجب المشرع على سلطة التحقيق القيام باستجواب المتهم خلال مدة محددة، وقصر لزومية القيام به على جرائم معينة دون غيرها من الجرائم، مستنداً في تقرير ذلك على جسامة الجريمة، كما حظر على مأموري الضبط القضائي القيام باستجواب المتهم أو نديهم للقيام به في الظروف العادية، مقررأ وجوب أن تكون إرادة المتهم حرة في الإدلاء بأقواله، وبمناى من أي ضغط أو إكراه من شأنه التأثير عليها سواء كان مادياً أم معنوياً، ولما رتب القانون من بطلان كجزاء لمخالفة أحكام الاستجواب، حرصاً من المشرع على توفير الضمانات القانونية الكفيلة بصون حرية المتهم وحماية مصالحه .

وقد حرصنا على تقسيم هذه الدراسة إلى بابين: الباب الأول: تناولنا فيه الأحكام العامة للاستجواب، مقسمين إياه إلى فصلين، الفصل الأول: بينا فيه مدلول الاستجواب من خلال ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول: ماهية الاستجواب محددين طبيعته القانونية، وفي المبحث الثاني: خصائص ومميزات الاستجواب، أما المبحث الثالث: فقد بينا فيه قواعد وأصول الاستجواب، بينما خصصنا الفصل الثاني: لبيان السلطة المختصة بالتحقيق والاستجواب، مقسمين إياه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: الجهة المختصة بالتحقيق الابتدائي، وفي المبحث الثاني: الجهة المختصة بالاستجواب .

أما الباب الثاني: فقد تناولنا فيه ضمانات الاستجواب، من خلال تقسيمه إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول: ضمانات حرية المتهم أثناء الاستجواب، والذي قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: ضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله وفي المبحث الثاني: ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع، أما الفصل الثاني والأخير: فقد خصصناه لبيان الجزاء الإجرائي المترتب على الإخلال بضمانات الاستجواب .

وحرصاً منا على ألا تكون الخاتمة تكراراً لما سبق وأن عرضناه من موضوعات وما توصلنا إليه من نتائج في ثانيا الدراسة، والتي أشرنا إليها في مواضعها بما يكفي للإحالة إليها منعاً للتكرار، سوف نشير إلى جملة من المقترحات تمثل تصوراً للباحث بشأن ما يجب أخذه في عين الاعتبار عند إجراء أي تعديل، تفادياً لأي قصور أو نقص تشريعي خاصة في ليبيا تتمثل في التوصيات التالية:

1- اكتفى كل من التشريعين المصري والليبي ببيان الإطار العام للاستجواب دون تحديد شكلاً له، تاركين ذلك للسلطة التقديرية للمحقق وللقواعد العرفية المعمول بها، لذا ندعو المشرعين إلى ضرورة تحديد القواعد الجوهرية للاستجواب، وذلك بموجب نصوص تشريعية صريحة حسماً لأي اختلاف.

2- هذا المشرع الليبي حذو المشرع المصري أخذاً بمبدأ الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق في يد النيابة العامة، بدعوى أنها ليست خصماً بمعنى الكلمة، وإن كان يراعى دائماً الفصل بين وظيفتها كسلطة اتهام وسلطة تحقيق في التشريع الليبي، غير أنني أرى إسناد التحقيق الابتدائي إلى قاض متخصص متفرغ له، لأن التخصص والتفرغ يمكنه من إتقانه والإلمام بجوانبه للارتقاء بمستواه، لكون التخصص يعد من أحد المبادئ التي تنادي بها السياسة الجزائية الحديثة .

إضافة إلى أنه يضفي على التحقيق الصفة القضائية، ليس فحسب أن من يباشره هو قاض أقرب إلى الحقيقة، بل لأنه يفصل في نزاع بين خصمين لا توازن بينهم، بين النيابة العامة المهيأة من الوجهة الفنية والنفسية بمباشرة إجراءات الخصومة الجنائية، وبين المتهم الذي ينوء تحت ثقل وطأتها، فلا يستطيع صيانة حقوقه وتبرئة ساحته في حلبة الصراع، الذي يضعه في وضع نفسي لا يحسد عليه، لذا يتطلب الأمر تدخل المشرعين لإعطاء بعض المميزات لحفظ التوازن، بين ضعف المتهم وانفراده ونقص خبرته وقلة وسائله، وبين قوة خصمه وتعدد أجهزته، كما نري جعل مهمة النيابة العامة مقتصرة على وظيفة الاتهام، لما يحققه ذلك من ضمان حيده ونزاهة سلطة التحقيق واستقلالها عن أطراف الدعوى.

3- نري استمرار حظر استجواب المتهم من قبل مأموري الضبط القضائي وقصره على سلطة التحقيق دون سواها، لأن الاستجواب يصعب التفويض فيه عملاً، ويفترض في الشخص الذي يباشره أن يكون على علم تام بتفاصيل الواقعة ودقائقها وإلا كان عديم الفائدة، لذا يجب أن يبقى هذا الإجراء في يد النيابة العامة، دون أن يكون موضوعاً للتفويض حتى في الجرح، على اعتبار أن النيابة العامة أكثر ضماناً للمتهم من مأموري الضبط القضائي، كما أن أعضائها من المتمتعين بالثقافة ولديهم مؤهلات علمية تؤهلهم لفهم مجريات التحقيق أكثر من غيرهم.

4- بالرجوع إلى التشريعين المصري والليبي يتضح جلياً منح المحقق سلطة تقديرية في تحديد وقت الاستجواب دونما تقييد تلك السلطة بنصوص قانونية، ولا شك في أن إطالة أمد الاستجواب بقصد إرهاق المتهم، وعلى نحو يضيق الخناق عليه لإضعاف إرادته بفقده السيطرة على أعصابه، يشتت أفكاره ويخل من تركيزه ويضعف اتزانه ويجعله لا يعي ما يصدر عنه، إذ في الغالب ما يتعرض المتهمون للاستجواب

والمواجهة في أوقات متأخرة من الليل، والتي تعد أوقات راحة وسكينة تضعف فيها قدرات البشر مقارنة بما يتمتعون به في أوقات النهار.

لهذا نري أنه من الأفضل تحديد فترة زمنية بما لا يجاوز الساعة العاشرة ليلاً يتم خلالها الاستجواب، وذلك إمعاناً في الحرص على تضيق مجال الاعتداء على الحريات الشخصية، خاصة وأن الليل جعله الله سبحانه وتعالى سكناً للإنسان وملاًذاً يخلد فيه للراحة، وهو سر من أسرار الخالق عز وجل، ولما كان كذلك فإن من واجب المشرع أن يوفر للمواطن ما يحقق له تلك الغاية.

وأن عدم حظر الاستجواب ليلاً، يعد نقصاً تشريعياً ينتقص من حصانة الأفراد يستلزم الالتفات من المشرعين حماية للحريات الشخصية للمتهمين، وتحقيقاً للموازنة فيما بينها وحقوق المجتمع.

5- نري وجوب ألا تزيد مدة الاستجواب على ساعات معينة، مع إلزام المحقق بإثبات الوقت بالضبط فور شروعه في استجواب المتهم، وذلك منعاً للجوء للاستجواب المطول، الذي يرهق المتهم ويجعله لا يعي ما يصدر عنه من أقوال وإقرارات، ما كان ليُدلي بها لولا إساءة ظروف التحقيق، وحتى يظل الاستجواب أداة لمعرفة الحقيقة وليس وسيلة ضغط وإرهاق للمتهم، نوصي بتحديد فترة زمنية لاستجواب المتهم كحد أقصى، لأن الاستجواب وإن كان إجراء مشروعاً في ذاته، إلا أن إطالة أمده من قبل سلطة التحقيق إلى الحد الغير معقول، يجعل منه وسيلة إكراه تخرجه عن الإطار القانوني.

6- بصدد استجواب الأحداث والنساء يري الباحث أنه من الأخرى استجواب الحدث رفقة ولي أمره، لما للاستجواب من آثار نفسية تولد الرهبة والخوف لمن هم صغار السن الذين يجهلون العلم بأحكام القانون، إضافة

إلى وجوب مراعاة التخصص في استجواب هذه الطائفة من قبل محققين يحسنون التعامل مع الأحداث، كما يرى الباحث أنه من الأوفق تواجد محرم مع النساء المراد استجوابهن وذلك إعمالاً بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يتم إخضاع النساء إلى قواعد تنظمها نصوص قانونية صريحة تتماشى وطبيعتهن، وأن يترتب على عدم مراعاتها البطلان.

7- من ضمانات الاستجواب حق المتهم في الصمت، وأن لا يتخذ من صمته قرينة ضده، إلا أن الاعتراف للمتهم بهذه الضمانة على نحو يبقى معه صامتاً عن الإجابة، من شأنه أن يسهم في تأخير أو استظهار الحقيقة بصدد جريمة وقعت، وإن صح عدم اعتبار صمته قرينة إدانة ضده ومن حقه تبعاً لذلك الامتناع عن الإدلاء بأقواله، إلا أن ذلك يجب ألا يؤخذ على إطلاقه، ذلك لكون الصمت قد يكون سبباً في ضياع حقه في الدفاع عن نفسه أمام الاتهامات الموجهة ضده، كما قد يتخذ المتهم وسيلة هروب من يد العدالة .

لذلك نرى وجوب الحد من اطلاقات حق المتهم في الصمت، وإلزام المحقق بعد تنبيه المتهم بحقه في الصمت، أن يوضح له بأن الصمت قد يحمل على أنه دليل اتهام ضده، ولا شك بأن الأمر مبتدأ ومنتهاه في يد المتهم، وإن كان تنبيهه لذلك قد يدفعه للإدلاء بأقوال تساعد في كشف الحقيقة، ومدى علاقته بالواقعة أخذاً بعين الاعتبار أن عبء الإثبات سيظل ملقى على عاتق سلطة التحقيق، وأن مبدأ افتراض براءة المتهم من المبادئ المستقرة قانوناً.

8- الأصل صدق المتهم عند استجوابه والاستثناء من الأصل جواز لجوء المتهم للكذب، وإن خلى التشريعان المصري والليبي من الإقرار للمتهم بذلك الحق، لكونه حقاً بديهياً مستمداً من قرينة الأصل في الإنسان البراءة، إلا أننا نرى وجوب عدم التوسع في ذلك الاستثناء، بحيث

يتوجب حظر اللجوء للكنب متى ما كان القصد من وراء ذلك الإقرار إخفاء الحقيقة أو تضليل العدالة أو تسهيل إفلات مجرم من العقاب، وإن كان للمحكمة حق تقدير أي حالة، متى كان اللجوء إليه وسيلة تخلص المتهم من التعذيب أو الإكراه على الاعتراف.

9- نوصي بوجوب تدخل المشرعين بالنص صراحة على حظر اللجوء إلى المؤثرات المادية والمعنوية أثناء استجواب المتهم وإهدار قيمتها في الإثبات، كما نري وجوب حظر استخدام الوسائل العلمية الحديثة عند الاستجواب، لما تنطوي عليه هذه الوسائل من قهر لإرادة المتهم، ولما تشكل من مساس بحريته النفسية والجسدية، خاصة وأن التجارب أكدت عدم صحة ودقة ما يسفر عنها من نتائج .

لذا فإننا نناشد المشرعين بالنص صراحة على عدم جواز استعمال هذه الوسائل في حق المتهم عند استجوابه، لكون الاستجواب يتطلب سلامة إرادة المتهم من أي تأثير، كما أننا نري وجوب مجازاة مرتكبيها بأشد الجزاءات، مع وجوب مساءلتهم مدنياً وتأديبياً لحماية لحقوق الإنسان وكرامته وصوناً لحق الدفاع، مع مراعاة تعويض الشخص المتضرر من استخدامها، كما هو الشأن في استخدام التنويم المغناطيسي والعقاقير المخدرة وجهاز كشف الكذب.

10- من المسلمات القانونية إقرار مبدأ الأصل في الإنسان البراءة، وعلى نحو يستلزم عدم تعريض حريته لأي قيد من شأنه أن يعيب إرادته أو يعدمها إلى أن يصدر في حقه حكم قضائياً باتاً .

لذا نوصي المشرعين بضرورة الحد من نطاق الإجراءات الماسة بحرية المتهم في جميع الجرائم، وإحاطتها بضمانات تكفل قصرها في أضيق الحدود.

11- يوصي الباحث بوجوب النص صراحةً على جواز الاستفادة من أجهزة

التقدم العلمي، إذ لا يوجد ما يمنع من استخدام الحاسب الآلي في كتابة المحاضر، واستخدام الريكورد لتسجيل أقوال المتهمين، ذلك لكون استعمال هذه الوسائل لا يمس كرامة الإنسان، ويحقق السهولة في إمكانية الرجوع لما تضمنته حالة الحاجة إليه، كبديل لنظام المحفوظات الذي أضحي عديم الجدوى، مقارنة بما تقدمه تلك الأجهزة من خدمات، خاصةً وأنها توفر ضماناً إضافياً للمتهم وتعد تأكيداً على صحة أقواله، حيث إنها تنقل الصورة حية عما حدث في الاستجواب وبدقة متناهية وبأمانة خالصة، ومن ثم فمن غير الجائز حرمان العدالة القضائية من مواكبة التطور العلمي من أجل كشف الجرائم ومعرفة مرتكبيها.

12- ضمانة إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه والأدلة القائمة ضده ومصادرها، ما لم يكن في إحاطته بمصادرها إضرار بسير التحقيق، نري بأنها ضمانة مهمة للغاية، حيث إنها تمكن المتهم من تجهيز دفاعه لدفع الاتهام، كما أن الأمر لا يختلف بالنسبة للمحقق، إذ تتيح له فرصة وضع خطة سليمة للاستجواب .

غير أنه على الرغم من نص المشرعين على هذه الضمانة صراحة، إلا أنني أرى ضرورة توقيع المتهم في محضر التحقيق بما يفيد تمام الإحاطة بالتهمة، وفي حالة رفضه يحب إثبات ذلك في المحضر مع إيضاح أسباب الرفض.

13- اشترط المشرع الليبي في القيود الخاصة بضمان استعانة المتهم بمحام أن تكون الواقعة جنائية، ليتمكن محامي المتهم من حضور الاستجواب، وهذا الاشتراط يعد محل نقد من وجهة نظرنا، ذلك لوجود بعض الجنح لا تقل في الأهمية من حيث ظروفها وجزائرها عن الجنايات، ولاشك أن حضور المحامي الاستجواب في تلك الجرائم، أمر لا مناص منه لتحقيق دفاع مشروع عن المتهم .

لذا فإننا نناشد المشرع الليبي بأن يحذو حذو المشرع المصري السبّاق دوماً على توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات للمتهم، وذلك من خلال النص صراحة على السماح لمحامي المتهم بحضور الاستجواب في الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً، لما تمثله من ضمان يكفل صون حقوق وحرّيات المتهمين .

14- استثنى المشرعان من دعوة محامي المتهم للحضور أثناء الاستجواب، حالة الاستعجال التي يخشى معها ضياع الأدلة، م (124) إجراءات جنائية مصري، م (106) إجراءات جنائية ليبي، وفي ذلك فتح الباب على مصراعيه أمام المحقق، الذي هو الخصم والحكم في تقدير الظروف التي تقتضي السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، إذ في الغالب ما يكون ذلك على حساب المتهم، ولو أدى ذلك للتضحية بضمان حقه في الدفاع أثناء الاستجواب .

15- منع المشرع الليبي محامي المتهم من الكلام إلا إذا إذن له القاضي، وذلك في الفقرة الثالثة من المادة (106) إجراءات جنائية ليبي .

ومن وجهة نظر الباحث يعد هذا المسلك محل نقد، إذ يجعل من تواجد المحامي تواجداً مادياً، لا سيما أن المشرع قد أسقط حق المتهم في التمسك بسبطلان الإجراءات غير الجوهرية إذا حصل هذا الإجراء في حضور محاميه، ولم يتمسك هذا الأخير به، وهذا السقوط لم يقتصره المشرع على حالة حضور المحامي عند استجواب المتهم في جنائية، بل شمل الجنح والجنايات على السواء في المادة (306) إجراءات ليبي.

لذا كان يجب في المقابل أن تتاح فرصة الدفاع لمحامي المتهم عند حضوره معه حيثما يشاء، حتى يكون لحضوره فاعلية، ولا يكفي في رأينا كون المشرع قد أوجب على المحقق إذا لم يأذن للمحامي بالكلام أن يثبت ذلك

في المحضر، لأن المحامي قد يتحاشى الكلام خشية عدم استجابة المحقق له، خاصة وأن المشرع لم يرتب أي أثر على عدم التزام المحقق بهذا الإجراء .

لذلك نناشد المشرع الليبي بتعديل المادة المشار إليها أعلاه بحيث يضمن المتهم حضور محام معه عند استجوابه، حضوراً فعالاً دون أي قيد أو شرط في الجنايات والجرح على السواء، مع ترتيب بطلان الاستجواب وما يلحق به من إجراءات عند عدم مراعاة المحقق لهذه الضمانة، ما لم يتنازل المتهم عن هذا الحق صراحة، وأن يراعي استبدال كلمة المحقق بدلاً من كلمة القاضي في النص المشار إليه .

16- نري وجوب قيام المحقق بتبئية المتهم عند استجوابه بحقه في الاستعانة بمحام يتولى مهمة الدفاع عنه، ذلك لأن المرء قد يعجز في الدفاع عن نفسه، لأن للاتهام رهبة تشتت الأفكار وترهق القدرات، مما يجعل المتهم عاجزاً عن تقديم دفاعه على الوجه المطلوب، لذا كان من الضروري تبئيه إلى حقه في الاستعانة بمحام يدافع عنه، ينير له السبيل ويخفف عليه من أعباء الاتهام، ويهدي من روعه ومن ثورته ويحسن التعامل مع إجراءات التحقيق.

ونناشد المشرع المصري والليبي بالنص صراحة على هذا الحق في الجرح والجنايات على السواء، مع مراعاة تبئيه المتهم بذلك خاصة عند مثوله لأول مرة، وانتداب محام له إن كان عاجزاً عن ذلك مادياً، مع عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، وتقرير البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الإجراءات الجوهرية، كما نرى ضرورة مراعاة النص الصريح على السماح للمتهم بالاستعانة في استصحاب محاميه في مرحلة التحقيق الأولى والتي ولا شك لها أهميتها في حسن سير الدعوى الجنائية على نحو يكفل توفير أكبر قدر من الضمانات، خاصة وأن

هذه المرحلة تمثل بداية صعبة قد تكون سبباً في إرهاب المتهم نتيجة جهله بأحكام القانون .

17- ترك المشرعان مسألة تحديد الوقت الخاص بانتظار محامي المتهم لحضور الاستجواب للسلطة التقديرية للمحقق، فإذا لم يحضر المحامي خلال المدة التي يحددها المحقق كان له أن يبدأ الاستجواب.

وفي هذا الجانب فإننا نناشد المشرعين بتحديد مدة زمنية تكون كافية لتمكين المحامي من الحضور، وعدم ترك العنان للمحقق في تقدير ذلك الوقت، لأن ذلك في الغالب يأتي على حساب المتهم، ومن ثم يستوجب الأمر تحديد الوقت بنصوص صريحة، وعدم ترك الباب مفتوحاً على مصرعيه للأهواء كي تتحكم في هذه الضمانات.

18- لم يوجب المشرعان إجراء الاستجواب بمقر عمل المحقق، حيث تركا للأخير مسألة تحديد المكان الذي يراه مناسباً، ونحن نرى أن يوضع لمكان إجراء الاستجواب إطار محدد لا يجوز تجاوزه، فيمنع مباشرته في أماكن توقيف المتهمين بمراكز الشرطة والأجهزة الأمنية، لما يمثله من إكراه للمتهم، وأفضل نقلهم تحت حراسة ملائمة إلى مقر سلطة التحقيق، حتى يكون المتهم أكثر حرية في الإدلاء بأقواله، وبمناى من أي تأثير قد يعيب إرادته أو يعدمها.

19- يوصي الباحث المشرع الليبي بأن يحذو حذو المشرع المصري في النص صراحة على السماح للمتهم ومحاميه بالاطلاع على ملف التحقيق قبل الاستجواب، حتى لا يفاجئ بأمور تحول المفاجأة دون الرد عليها، ذلك لكون الاطلاع يساعد على الإلمام بمجريات التحقيق، ويسهم في تصحيح أي إجراءات قد تقع باطلا لما أقره القانون، وفي ذلك ضمان هامة للمتهم تساعد على دحض الاتهامات القائمة ضده .

ولا يكفي حسب وجهة نظر الباحث، اعتبار هذه الضمانة مترتبة على الضمانة السابقة المتضمنة دعوة المحامي للحضور، بل يجب السماح للمحامي بالاطلاع في أي وقت على ملف الدعوى دون تحديد لمدة معينة، حتى يواكب المحامي سير التحقيق بدءاً من أول إجراء تبأشره سلطة التحقيق لحين سير الدعوى للقضاء للحكم فيها.

20- من الملاحظ أن المشرع المصري والليبي اكتفيا بإخضاع بطلان الاستجواب للأحكام العامة لنظرية البطلان بقانوني الإجراءات الجنائية، معتبرين بطلان الاستجواب لمخالفة ضماناته يخضع لها، ومن الأوفق أن يضع المشرعان أحكاماً خاصة لبطلان الاستجواب، حيث إنه يلزم إعادة تنظيم نظرية البطلان تنظيمياً واضحاً مفصلاً لتدارك كل نقص يعتريها.

وفي الختام فإنني لا أدعي الكمال فالكمال لله وحده، ولا يمكنني الإقرار بالمامي بكافة جوانب الموضوع، أو أنني أصبت الحقيقة في كل رأي أو توصية عرضتها، ولكنها تظل مجرد خطوة على طريق طويل من البحث العلمي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وألتمس العذر في ذلك؛ فكل فكر يقبل الجدل والنقاش مهما كانت منطقيته، وليس هناك أفضل من أن أختتم بقوله عز وجل:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

قائمة المراجع

1- المراجع العربية :

أولاً: المصادر العامة والخاصة :

– القرآن الكريم

- 1- أ. أحمد أمين: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجزء الأول، 1949م.
- 2- عقيد. أحمد بسيوني أبو الرؤوس: مشكلة المخدرات والإيمان، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
- 3- عقيد. _____: المتهم، المكتب الجامعي الحديث، غير موضح سنة النشر.
- 4- د. أحمد رفعت خفاجي: السلطة القضائية، مكتبة غريب، غير موضح سنة النشر.
- 5- د. أحمد شوقي أبو خطوة: قانون الإجراءات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مطابع البيان التجارية دبي، الطبعة الثانية، 1993م.
- 6- د. أحمد عوض بلال: الإجراءات الجنائية المقارنة والنظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1990م.
- 7- د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، الطبعة الثانية، دار الشروق، 2000م.
- 8- د. _____: الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، سنة النشر 1980م.
- 9- د. أسامة عبد الله فايد: حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2005م.
- 10- د. _____: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م .

- 11- د. أشرف رفعت: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2005م.
- 12- د. أكرم نشأت إبراهيم: علم النفس الجنائي، مكتبة دار الثقافة، عمان الأردن، 1998م.
- 13- د. أمال عبد الرحيم عثمان: شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، طبعة 1991م.
- 14- د. _____: الإشراف على التحقيق، الآفاق الحديثة لتنظيم العدالة الجنائية، مشروع معرفة الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية، 1970م.
- 15- مستشار . أنور عاشور: التحقيق الجنائي، غير موضح تاريخ وجهة النشر .
- 16- د. إبراهيم حامد موسى طنطاوي: الحبس الاحتياطي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م.
- 17- د. _____: الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2005م .
- 18- د. إدوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1980م.
- 19- د. _____: الإجراءات الجنائية، مكتبة غريب، 1990م.
- 20- د. _____: جرائم الموظفين في التشريع الليبي والمقارن، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، بدون ذكر سنة النشر.
- 21- د. الكونسي على اعبودة: قانون علم القضاء، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية طرابلس، 2005م.
- 22- د. بهاء الدين حسني: المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز الحضارة العربية للنشر، 1993م.
- 23- د. توفيق الشاوي: فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي مصر، 1954م.

- 24- د. جلال ثروت: أصول المحاكمات الجزائية، بيروت، الدار الجامعية، 1988م.
- 25- د. _____: نظم الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997م.
- 26- د. جندي عبد المالك: الموسوعة الجنائية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الجزء الأول والثاني، طبعة 1976م.
- 27- د. جودة حسين جهاد: الوجيز في شرح الإجراءات الجنائية لدولة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 1994م، بدون ذكر دار النشر.
- 28- د. حاتم بكار: حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، منشأة المعارف الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر.
- 29- د. حامد راشد: أحكام تفتيش المسكن في التشريعات الجزائية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م.
- 30- د. حسام الدين محمد أحمد: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1996م.
- 31- د. _____: حق المتهم في الصمت، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2003م.
- 32- د. حسن الجوخدار: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة الثقافة للتوزيع والنشر، عمان الأردن، 1977م.
- 33- د. حسن بشيت خوين: ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، الجزء الأول، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع والإعلان، عمان الأردن، الطبعة الأخيرة، 1981م.
- 34- د. حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1996م.
- 35- د. _____: المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1984م.

- 36- د. _____: المرصفاوي في المحقق الجنائي، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1990م.
- 37- د. حسني الجندي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، بدون ذكر دار نشر، 1999 / 2000م .
- 38- د. حسن علي حسن السمني: الأدلة المستمدة من الوسائل العلمية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983م.
- 39- د. حسن علام: قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، 1982م.
- 40- لواء د. حسين محمود إبراهيم: أصول التحقيق الجنائي، غير موضح جهة النشر، الطبعة الأولى، 1993/92م.
- 41- لواء د. حسنين المحمدي بوادي: الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي، كلية الشرطة، منشأة المعارف الإسكندرية، مطبعة جلال حزمي وشركائه، 2005م.
- 42- د. خليفة كلندر عبد الله حسن: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م.
- 43- د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1972 م .
- 44- د. _____: مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الجبل للطباعة، 1989م.
- 45- د. _____: المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، بدون ذكر سنة النشر.
- 46- د. رفاعي سيد سعيد: ضمانات المشتكي عليه في التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة، منشورات جامعة آل البيت الأردن، الطبعة الأولى، بدون ذكر سنة النشر.

- 47- د. رمسيس بهنام: الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، منشأة المعارف الإسكندرية، طبعة 1989م .
- 48- د. رياض نويدار، عبد الحميد نويدار: التحقيق الجنائي، مطبعة نصر، القاهرة، 1940م.
- 49- د. سعد حماد صالح القبائلي: حق المتهم في الاستعانة بمحام، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2005م .
- 50- د. سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرامي، دار الإرشاد، بغداد، 1975م .
- 51- أ. سليم الزعنون: التحقيق الجنائي أصوله وتطبيقاته، الطبعة الرابعة، 2001م.
- 52- د. سليمان عبد المنعم: أصول الإجراءات الجنائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997م.
- 53- د. شريف سيد كمال: سرية التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.
- 54- أ. شعبان أبو عجيلة عسارة: القضاء الجنائي بين التخصيص والشعبية، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي ليبيا، 1991م، طبعة منقحة 2005م .
- 55- أ. طارق عزت رخان: تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشرعية الإسلامية، دار النهضة العربية، 1999م.
- 56- د. عبد الحكيم فودة: البطلان الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الإسكندرية، 1996م.
- 57- د. عبد الحميد الشواربي: البطلان الجنائي، منشأة المعارف الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 58- د. _____: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1993م.

- 59- د. _____: الإخلال بحق الدفاع في الفقه والقضاء، منشأة المعارف، مطبعة جلال حزمي وشركائه، 1997م.
- 60- أ. عبد الجليل محمد علي: مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والأنظمة القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، دراسة مقارنة، عالم الكتاب، القاهرة، 1984م.
- 61- د. عبد الرحمن محمد العيسوي: المحاماة مهناً ونفسياً، منشأة المعارف الإسكندرية، مطبعة جلال حزمي وشركائه، بدون ذكر سنة النشر.
- 62- د. عبد الرؤوف مهدي عبيد: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة نادي القضاة، 2003م.
- 63- د. عبد العزيز حمدي: البحث الفني في مجال الجريمة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1973م.
- 64- د. عبد الفتاح الصيفي: تأصيل الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، طبعة 2002م.
- 65- أ. عبد الفتاح مراد: التحقيق الجنائي العملي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، 1989م.
- 66- د. عبد المنعم محمد بدر: مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1987م.
- 67- عقيد. عبد الواحد إمام مرسى: التحقيق الجنائي علم وفن بين النظرية والتطبيق، غير موضح سنة النشر.
- 68- د. عبد الأمير العكيلي: أصول المحاكمات الجزائية العراقي، الجزء الأول، دار المعارف بغداد، 1967م.
- 69- مستشار. عدلي خليل: استجواب المتهم فقهاً وقضاً، دار الكتب القانونية، طبعة 1996م.
- 70- مستشار. _____: الدفوع الجوهرية في المواد الجنائية، دار الكتب القانونية، طبعة 1997م.

- 71- د. عدلي عبد الباقي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، المطبعة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1951 م.
- 72- د. على عبد القادر القهوجي، فتوح الشاذلي: مبادئ قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، الدار الجامعة، بيروت، 1990 م.
- 73- د. عمر السعيد رمضان: مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988 م.
- 74- د. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، الجريمة المستمرة، دراسة تحليلية في ضوء أحكام القانون المصري والفرنسي وآراء الفقه وأحكام القضاء، الطبعة الثانية، 1986 م.
- 75- د. عمر سالم: نحو تيسر الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1977 م.
- 76- د. عوض محمد عوض: قانون الإجراءات الجنائية الليبي، الجزء الأول، دار المطبوعات، الإسكندرية، 1990 م.
- 77- د. _____: المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 م.
- 78- د. عويس دياب: الحماية الجنائية لسرية التحقيق وحقوق الدفع أمام سلطة التحقيق، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1990 م.
- 79- د. فاروق الكيلاني: استقلال القضاء، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1977 م.
- 80- د. _____: محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، دار المروج، بيروت، الطبعة الثالثة، 1990 م.
- 81- د. فائزة يونس الباشا: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2003/ 2004 م.
- 82- د. فوزية عبد الستار: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986 م.

- 83- د. قدرى الشهاوي: مناط التحريات والاستدلال والاستخبارات، الإسكندرية، منشأة المعارف 1998م.
- 84- أ. كمال موسى المتينى: الحبس الاحتياطي، مطبعة الجبلوي، القاهرة، 1972م.
- 85- أ. د مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات جامعة قاريونس ليبيا، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1971م.
- 86- أ. د. _____: قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م.
- 87- أ. د. _____: قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بدون ذكر اسم الناشر، 2005 م.
- 88- د. محمد الطاهر محمد عبد العزيز: ضوابط الإثبات الجنائي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، 1993 م.
- 89- د. محمد الفاضل: الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبوعات جامعة دمشق، بدون ذكر سنة النشر.
- 90- أ. محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، بدون ذكر سنة النشر.
- 91- د. محمد حسن الجازوي: دراسات في العلوم الجنائية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، الطبعة الثالثة، 2004م.
- 92- د. محمد رمضان بارة: أحكام تعاطي المخدرات في التشريع الليبي، دراسة مقارنة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 2006م.
- 93- د. محمد زكي أبو عامر: قانون العقوبات، القسم الخاص، مكتبة الصحافة، 1989م.
- 94- د. _____: الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الإسكندرية، 1994م.

- 95- د. محمد علي جعفر: مبادئ المحاكمات الجزائية، المؤسسة الجامعية للدراسات، دار النشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
- 96- د. محمد علي سالم عياد الحلبي: الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1996 م.
- 97- د. محمد عبد القادر العبودي: ندب مأموري الضبط القضائي لأعمال التحقيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006 م .
- 98- د. محمد عيد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، سنة 1996/1997م.
- 99- د. _____: المركز القانوني للنيابة العامة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001م.
- 100- لواء. محمد ماجد ياقوت: التحقيق في المخالفات التأديبية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002م.
- 101- د. محمد محي الدين عوض: الإثبات بين الأزواج والوحدة في الجنائي والمدني، مطبوعات، جامعة القاهرة، 1974م.
- 102- د. محمد مصطفى القللي: أصول قانون تحقيق الجنايات، الطبعة الثالثة، مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، 1945م.
- 103- د. محمد نيازي حتاتة: شرح قانون الإجراءات الجنائية الليبي، دار بنغازي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980م.
- 104- د. محمود أحمد طه: حق الاستعانة بمحام أثناء تحقيقات الشرطة القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.
- 105- د. محمود سمير عبد الفتاح: النيابة العامة وسلطاتها في إنهاء الدعوى الجنائية، بدون محاكمة، الدار الجامعية، بيروت، 1991م.
- 106- د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية النظرية العامة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1977م.

- 107- د. _____: تطور قانون الإجراءات الجنائية في مصر وغيرها من الدول العربية، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة القاهرة، 1985م.
- 108- د. _____: شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1988م.
- 109- د. _____: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار نشر الثقافة، 1996م.
- 110- د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1998م.
- 111- د. مدحت عبد الحليم رمضان: تدعيم قرينة البراءة في مرحلة جمع الاستدلال في قوة تعديلات قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.
- 112- د. _____: الوجيز في شرح قانون الإجراءات الاتحادي لدول الإمارات العربية المتحدة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م.
- 113- د. ممدوح إبراهيم السبكي: حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م.
- 114- د. مصطفى محمد الدعيدي: التحريات والإثبات الجنائي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2004م.
- 115- د. مصطفى مجدي هرجة: أحكام الدفع في الاستجواب والاعتراف، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1999م.
- 116- د. مرسيل لوكلير: الوجيز في الشرطة التقنية، الدار العربية للمؤسسات بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.
- 117- د. موسى مسعود أرحومة عبد الله: حرية القاضي في تكوين عقيدته، دراسة مقارنة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بدون ذكر سنة النشر.

- 118- د. نانيتي ناين أحمد الدسوقي: تكليف مأمور ضبط قضائي لمباشرة إجراء تحقيق في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م .
- 119- عميد. د. نبيل عبد المنعم جاد: أسس التحقيق والبحث الجنائي العلمي، غير موضح جهة النشر، 1995/94م.
- 120- د. نبيل مدحت سالم: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، 1993/92م، بدون ذكر اسم الناشر.
- 121- د. هالي عبد الإله أحمد: المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1989م.
- 122- د. _____: ضمانات المتهم في مواجهة القبض بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.
- 123- د. _____: حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحكمة بين النمط المثالي والنمط الواقعي في فرنسا ومصر والمملكة السعودية، دار النهضة العربية، طبعة، 2000م.
- 124- د. وحيد محمود إبراهيم: حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية، مكتبة نادي القضاء، القاهرة، غير موضح سنة النشر.

ثانياً: الرسائل العلمية :

- 1- د. أحمد إدريس أحمد: افتراض براءة المتهم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، 1984م.
- 2- د. إبراهيم حامد موسى طنطاوي: سلطات مأمور الضبط القضائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، غير منشورة، 1992م.
- 3- د. جمال الدين العطيفي: الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1964م.
- 4- د. حسن صادق المرصفاوي: الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة 1954م.
- 5- د. حسن على السمني: شرعية الأدلة المستمدة من الوسائل العلمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1983م .
- 6- د. حسن محمد علوب: استعانة المتهم بمحام في القانون المقارن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1983م.
- 7- د. نون أحمد الرجبو: النظرية العامة للإكراه والضرورة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1978م .
- 8- د. رياض شمس: الحرية الشخصية للمتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1934م.
- 9- د. سيد حسن عبد الخالق: النظرية العامة لجريمة إفشاء الأسرار في التشريع الجنائي المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 86 / 1987م .
- 10- د. سامي صادق الملا: اعتراف المتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1969م .
- 11- د. سدران محمد خلف: سلطة التحقيق الابتدائي في التشريع الجنائي الكويتي

- والمقارن، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العربية، القاهرة، 1985م.
- 12- أ. طارق أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ، 1991م.
- 13- أ. على محمد شقوف: حقوق الدفاع في مرحلتي جمع الاستدلال والتحقيق الابتدائي في التشريعين الأردني والليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، 1996م .
- 14- د. عبد الجواد عبد الغفار محمد أبوشيمة: ضمانات الحرية الشخصية للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري مقارناً بالشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1995م.
- 15- د. عبد الستار سالم الكبيسي: ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1981م .
- 16- د. على حسن كاداري: البطلان في الإجراءات الجنائية في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات الجنائية المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، غير منشورة، 1959م .
- 17- د. عبد المنعم الشرقاوي: نظرية المصلحة في الدعوى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1947م .
- 18- أ. عبد القادر صابر على جرادة: أصول الاستجواب بمعرفة سلطة التحقيق في التشريعين الفلسطيني والمصري، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000م.

- 19- د. عادل حامد بشير محمد: ضمانات الاستجواب، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1984م .
- 20- د. عدنان عبد الحميد زيدان: ضمانات المتهم والأساليب الحديثة للكشف عن الجريمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق 1983م.
- 21- د. علاء محمد الصاوي: حق المتهم في محاكمة عادلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1983م .
- 22- د. عبد الإله النوايسه: ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق ، 2000 م .
- 23- أ. فهد إبراهيم السبهران: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، 1990م .
- 24- د . فتحي والي: نظرية البطلان في قانون المرافعات، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1959م .
- 25- د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1968م
- 26- د. محمد محمد شجاع: الحماية الجنائية لحقوق المتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1990م .
- 27- أ. ماجد صبحي حسن حلس: الاستجواب و ضمانات المتهم، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسة مقارنة بين التشريعين الفلسطيني والمصري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م .

ثالثاً: البحوث والمقالات :

1. د. أحمد رفعت خفاجي: خصائص المحقق الجنائي وعلاقته بغيره، مجلة المحاماة، العدد الرابع والستون، مارس - إبريل، 1984م.
2. أحمد صالح عثمان: عقاير الحقيقة، مجلة الأمن العام، س"10" العدد"9"، أكتوبر، 1976م.
3. أحمد محمد خليفة: مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب، مجلة العلوم الجنائية القومية، العدد الأول، مارس، 1958م.
4. د. توفيق الشاوي: بطلان التحقيق الابتدائي بسبب التعذيب والإكراه الواقع على المتهم، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، س 61، مارس، 1951م.
5. د. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي، المجلة الجنائية القومية، يوليو، 1960م.
6. د. _____: الاتجاهات المستحدثة لضمانات الحرية الفردية في التحقيق الابتدائي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 313 يوليو، 1963م.
7. د. _____: الجوانب العملية في التحقيق الجنائي، المجلة القومية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، نوفمبر، 1970م.
8. د. _____: د. محمد إبراهيم زيد، الإشراف القضائي " دراسة ميدانية " المجلة الجنائية القومية، العددان الثاني والثالث، يوليو - نوفمبر، 1977م.
9. د. حسن محمد ربيع: الكذب وحق المتهم في الدفاع عن نفسه في الدعوى الجنائية، مجلة الأمن العام، العدد 113، س 29، 1986م.

10. د. رابع إبراهيم لطفي جمعة: استعراض الكلب البوليسي وحجته في الإثبات في المواد الجنائية، مجلة الأمن العام، العدد الخامس، إبريل، 1959م.
11. د. _____: مشروعية الدليل الذي تحصل عليه الشرطة، مجلة الأمن العام المصرية، س 4، عدد 113، إبريل، 1961م.
12. د. _____: إكراه المتهم لحمله على الاعتراف، مجلة الأمن العام، عدد "21"، 1963م.
13. د. رؤوف عبّيد: دور المحامي في التحقيق والمحاكمة، مجلة مصر المعاصرة، س 15، العدد الأول، 3 يوليو، 1960م.
14. د. سامي صادق الملا: الاعتراف الإرادي، مجلة الأمن العام، عدد "52"، 1971م.
15. د. _____: حق المتهم في الصمت، مجلة الأمن العام، عدد "53"، إبريل، 1971م.
16. د. _____: حجية استعراض الكلاب الشرطية أمام القضاء، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، مارس، المجلد السابع عشر، 1974م.
17. د. عادل غانم: الوسائل العلمية لكشف الجريمة وحجيتها أمام القضاء، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الأول، 1979م.
18. عاطف برسوم: مشروعية استخدام العقاقير في الاستجواب، مجلة المحاماة، العددان السابع والثامن، سبتمبر/ أكتوبر، السنة التاسعة والستون، 1989م.
19. عبود السراج: ضمانات الدفاع في مرحلة التحقيق الابتدائي، بحث مقدم إلى الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، المنعقد في دمشق (2-7) تشرين الأول، أكتوبر 1972م، منشورات مجلة القانون، العدد الأول، 1974م.

20. د. عوض محمد عوض: حقوق المشتبه فيه " المتهم " في مرحلة التحقيق في الفقه الشرعي، المجلة العربية للدفاع الاجتماع، العدد العاشر، أكتوبر، 1979م.
21. د. فاضل نصر الله عوض: ضمانات المتهم أمام سلطة الاستدلال أثناء مباشرتها إجراءات التحقيق، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 1988م.
22. مقدم. د. فريد القاضي: الاستجواب اللاشعوري، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الثالثة المنعقد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية في الفترة (3-7) إبريل، سنة 1965م، مجلة الأمن العام، العدد الثلاثون، سنة 5.
23. د. فدي الشهاوي: صلاحيات الشرطة إزاء استخدام الوسائل العلمية الحديثة في كشف الحقيقة، مجلة الأمن العام، عدد "75"، إبريل، 1974م.
24. د. مأمون محمد سلامة: ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، 1973م.
25. د. _____: ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي في النظام الإجرائي الليبي، بحث مقدم إلى الحلقة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، دمشق (2-7) أكتوبر، 1973م.
26. د. _____: ماذا تعرف عن غرفة المشورة؟، مجلة العدالة، العدد الثامن، يناير، 2000م.
27. د. محمد إبراهيم زيد: مشروعية استخدام الأساليب الفنية الحديثة، مجلة الأمن العام، س 14، العدد 54، يوليو، 1971م.
28. محمد عبد السلام: ضمانات التحقيق الابتدائي، مجلة كلية الشرطة المصرية، العدد العاشر، يوليو، 1963م.

29. د. محمد سالم عياد الحلبي: الاستجواب، مجلة نقابة المحامين الأردنية، العدد الثاني، 1996م.
30. محمد غسان الصابوني: فن الاستجواب، مجلة الأمن والحياة، العدد "51"، السنة الخامسة، أكتوبر ونوفمبر، سنة 1986م.
31. د. محمود عطيفه: محاضرات في الإجراءات الجنائية، المركز القومي للدراسات القضائية، القاهرة، 1989م.
32. د. محمود محمود مصطفى: اعتراف المتهم، مجلة الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الرابع، السنة الثالثة.
33. د. _____: سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع، مجلة القانون والاقتصاد، مارس، العدد الأول، 1947م.
34. د. محمود نجيب حسني: حق الدفاع، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأربعين، العدد الأول، 26 مارس يولييه، يونيو، 1997م.
35. د. _____: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، 1988م.
36. د. منير محمد عبد الفهيم: ضمانات استجواب المتهم، مجلة الأمن العام، العدد "88"، السنة "22" يناير 1980م.
37. د. _____: حق الدفاع في القانون والقضاء المصري، مجلة المحاماة، العددان الثالث والرابع، السنة الستون، مارس إبريل، 1980م.
38. د. نعيم عطيه: ضمانات المتهم في التحقيق، مجلة الأمن العام، العدد "94" يولييه، 1981م.
39. د. وحيد الدين سوار: حقوق الإنسان في تراثنا مجلة المحامون، الإعداد "11"، 10، 9 " السنة الثالثة والأربعون، 1978م.

رابعاً : الوثائق :

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948 م.
2. الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 م.
3. توصيات المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي، حماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، المعهد الدولي للعلوم الجنائية، الإسكندرية، " 9-12 " إبريل 1988 م .
4. توصيات مؤتمر حماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي المنعقد بالقاهرة، 1986 م.
5. توصيات مؤتمر العدالة العربية الأول المنعقد في بيروت من " 14 - 16 " يونيو.

خامساً: المجموعات التشريعية :

- 1- التعليمات العامة للنيابات المصرية، الكتاب الأول، التعليمات القضائية، القسم الأول في المسائل الجنائية، الطبعة الثالثة، 1999م.
- 2- موسوعة التشريعات الجنائية الليبية، الجزء الثاني، 1988م.
- 3- قانون الإجراءات الجنائية المصري، إعداد المحامي: أسامة أحمد شحات، دار الكتب القانونية، المحطة الكبرى، 2000م.

سادساً: المجموعة القضائية :

- 1- مجموعة أحكام النقض الصادرة عن المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية، الدائرة الجنائية (أحكام النقض).
- 2- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية لمحمود عمر، مجموعة القواعد القانونية.
- 3- مجموعة أحكام قضائية صادرة عن المحكمة العليا الليبية، مجلة المحكمة العليا
- 4- مجموعة أحكام ومبادئ النقض في مائة عام في قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، إعداد مركز الأبحاث والدراسات القانونية مصر، 1998 م.

2- المراجع الأجنبية :

أ - الفرنسية :

- 1- Mimin (Pierre): L'interrogatoire parle Juga " D'instruction " Recueil sirey, Paris, 1920.
- 2- Merle (R) ET Vitu (A): Traite de droit Criminel, Gujas, Paris, 1967.
- 3- Stefani (Gaston) et Lavasseur " Georges " et Bouloc procendure pénale Dallez, Paris, 1987.
- 4- Bosly (H.D), Elements de droit de la procedure pénale " Academia – Bruylant maison du droit de Lauvain, 1994.
- 5- Pradel (Jean): L'instruction Préparatoire, Gujas, Paris, 1990.
- 6- Bouloc, L'act d'instruction Thèse, Paris, 1965.
- 7- Merle et Vitu, traite droit proced ure penale pénale, 1979.
- 8- Velu. M.J. La convention europeenne de droits de l'homme respect de lavie privee du domicile et communication, Bruxelles, 1990.
- 9- Garraud. E. R, Traite théorique et pratique du droit pén francias, T.4, 1922.
- 10- Charles R., Le droit au silence de lincupe, Revint, dr. Pén, 1953.
- 11- Larguier (Jean et Anne Marie): Le protection des droits de l'homme dans le proces penal: Rev. int, Dt., Pen, 1966.
- 12- Mellor. (A), La torture son histoire, son abolition, sa reapportion aux xxe siècle, Maison mame, Paris, 1961.
- 13- Rivero (J), Les libertes publiques T.I, Droits de l'homme. P.U.F., Paris, 1973.
- 14- Vedel Droit Administratif, Paris, 1973.
- 15- Delay (J), La marco analyse, Revue de Paris, 1949.
- 16- Nicol poulos P., La procedure devant Les juriductions repressives et le principe du contradictoire, R.S.C., 1989.
- 17- DadieL (J), Le role de Lavocat dans Le proces penaLe G . p 1973, doct, p452
- 18- Graven: Les probLemes des nouveLLeS techniques din vestigation au penaLe R.S.C 1950, p313.
- 19- Robert (jean) procedure penaLe R.S.C.1974.

ب – الإنجليزية :

- 1- Col. Maurice J. Fitzgerald " Criminal Investigation Investigation " Arcopublishing Company, Inc. New York.
- 2- Inbau (Fred), Reid (John): Criminal Interrogation and confessions, The Williams & Wilkins Company, Baltimore, Second Edition.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
** الإهداء	5
** شكر وتقدير	7
** المقدمة	9
** الباب الأول : الأحكام العامة للاستجواب	15
* الفصل الأول : مدلول الاستجواب	19
المبحث الأول : ماهية الاستجواب وطبيعته القانونية	20
المطلب الأول : ماهية الاستجواب وتمييزه عن غيره	21
أولاً : سؤال المتهم	25
ثانياً : الاستيضاح	28
ثالثاً : المواجهة	30
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للاستجواب	34
- الاستجواب إجراء يستهدف جمع الأدلة	34
- الاستجواب إجراء دفاع	35
- النتائج المترتبة على طبيعة الاستجواب	36
المبحث الثاني : خصائص ومميزات الاستجواب	38
المطلب الأول : الاستجواب إجراء تحقيقي	39
المطلب الثاني : الاستجواب إجراء يخص المتهم دون سواه	43
أولاً : تعريف المنهم	43
ثانياً : شروط اكتساب الشخص صفة المتهم	47

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً : حقوق المتهم وواجباته	50
رابعاً : زوال صفة المتهم	53
المبحث الثالث : قواعد وأصول الاستجواب	55
المطلب الأول : قواعد الاستجواب	56
أولاً : الاستجواب الشفوي	56
ثانياً : الاستجواب المكتوب (التدوين)	59
ثالثاً : ميعاد ومكان الاستجواب	66
المطلب الثاني : أصول الاستجواب	74
الفرع الأول : حدود سلطة التحقيق في الاستجواب	75
الفرع الثاني : طريقة الاستجواب	78
أولاً : القواعد الملزمة للمحقق قبل الاستجواب	79
ثانياً : القواعد المستوجب مراعاتها عند الاستجواب	81
* الفصل الثاني : السلطة المختصة بالاستجواب	85
المبحث الأول : الاختصاص بالتحقيق الابتدائي	86
المطلب الأول : مفهوم وأهمية التحقيق الابتدائي	87
مفهوم التحقيق الابتدائي	87
أهمية التحقيق الابتدائي	90
أولاً : المقصود بالمحقق الجنائي	93
ثانياً : الصفات الواجب توافرها في المحقق الجنائي	93

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني : السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي	104
موقف الفقه من السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي	105
موقف التشريعات من السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي	111
أولاً : موقف المشرع المصري	112
ثانياً : موقف المشرع الليبي	121
المبحث الثاني : الاختصاص بالاستجواب	128
المطلب الأول : اختصاصات مأموري الضبط القضائي	129
المطلب الثاني : الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب	132
المطلب الثالث : موقف المشرع المصري والليبي من الاختصاص الاستثنائي بالاستجواب	134
أولاً : موقف المشرع المصري	134
ثانياً : موقف المشرع الليبي	139
** الباب الثاني : ضمانات الاستجواب	141
* الفصل الأول : ضمانات حرية المتهم أثناء الاستجواب	145
المبحث الأول : ضمانات حرية المتهم في إبداء أقواله	148
المطلب الأول : حق المتهم في الصمت واللجوء إلى الكذب	149
أولاً : حق المتهم في الصمت	149
1- الأساس الذي يقوم عليه حق المتهم في الصمت	151
2- موقف التشريعات من حق المتهم في الصمت	152

الموضوع	رقم الصفحة
أ- موقف المشرع المصري	152
ب- موقف المشرع الليبي	154
ثانياً : حق المتهم في اللجوء للكذب	155
1- موقف التشريعات من حق المتهم في الكذب	156
2- موقف الفقه من حق المتهم في اللجوء إلى الكذب	157
المطلب الثاني : المؤثرات المادية على الاستجواب (الإكراه المادي) -	160
ماهية المؤثرات المادية	160
صور المؤثرات المادية	161
أولاً : التعذيب	162
ثانياً : إطالة الاستجواب	169
ثالثاً : استخدام الكلاب البوليسية	172
رابعاً : استعمال الوسائل العلمية الحديثة في الاستجواب	177
1 - التتويم المغناطيسي	177
أ - مدى مشروعية الاستجواب تحت تأثير التتويم المغناطيسي	178
ب - موقف المواثيق الدولية والتشريعات من استخدام	
التتويم المغناطيسي	180
2 - العقاقير المخدرة (مصل الحقيقة)	181
أ - موقف المؤتمرات الدولية من مشروعية استخدام	
العقاقير المخدرة	182

	ب - موقف الفقه حول مدى مشروعية استخدام العقاقير
183	المخدرة
186	ج - موقف المشرع المصري والليبي
188	المطلب الثالث : المؤثرات الأدبية على الاستجواب (الإكراه المعنوي)
188	أولاً : الوعد والإغراء
191	ثانياً : التهديد
194	ثالثاً : تحليف المتهم اليمين
196	رابعاً : استخدام وسائل الحيلة والخداع بحق المتهم عند استجوابه
199	خامساً : جهاز كشف الكذب
206	المبحث الثاني : ضمانات الاستجواب كوسيلة دفاع
207	المطلب الأول : ضمان إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه
208	أولاً : موقف الاتفاقيات الدولية من ضمان إحاطة المتهم بالتهمة
209	ثانياً : موقف المشرع المصري والليبي من ضمان الإحاطة بالتهمة
211	ثالثاً : نطاق الإحاطة بالتهمة
216	المطلب الثاني : ضمان استعانة المتهم بمحام ودعوته لحضور الاستجواب
221	أولاً : موقف الاتفاقيات الدولية والعربية
224	ثانياً : موقف التشريعات في مصر وليبيا
227	ثالثاً : القيود الخاصة بضمان استعانة المتهم بمحام أثناء استجوابه

	المطلب الثالث : حق المتهم ومحاميه في الاطلاع على ملف التحقيق
238	قبل الاستجواب
238	أولاً : موقف المشرع المصري
242	ثانياً : موقف المشرع الليبي
244	ثالثاً : الميعاد المحدد للاطلاع
244	أ - موقف المشرع المصري
247	ب - موقف المشرع الليبي
248	ج - موقف القضاء من إغفال حق الاطلاع
251	* الفصل الثاني : جزاء الإخلال بضمانات الاستجواب
252	المبحث الأول : الأحكام العامة للبطلان
253	المطلب الأول : تعريف البطلان وتمييزه عن غيره من الجزاءات -
253	أولاً : تعريف البطلان
254	ثانياً : تمييز البطلان عن غيره من الجزاءات الإجرائية
259	المطلب الثاني : المذاهب الفقهية في البطلان
259	أولاً : مذهب البطلان القانوني
261	ثانياً : مذهب البطلان الذاتي
265	المطلب الثالث : أنواع البطلان وآثاره
266	أ - أنواع البطلان
266	أولاً : البطلان المطلق

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : البطلان النسبي	270
ب - آثار البطلان	272
1- أثر البطلان على الإجراء المعيب ذاته	274
2- أثر البطلان على الإجراءات السابقة	275
3- أثر البطلان على الإجراءات اللاحقة	276
المبحث الثاني : الأحكام المتعلقة ببطلان الاستجواب	281
المطلب الأول : شروط الدفع للتمسك ببطلان الاستجواب	282
1- المصلحة	283
2- ألا يكون المتمسك بالبطلان سبباً في حصوله	287
المطلب الثاني : صاحب الحق في التمسك ببطلان الاستجواب	288
1- الدفع بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم	288
2- الدفع بالبطلان المتعلق بالنظام العام	290
المطلب الثالث : آثار بطلان الاستجواب	292
1- أثر البطلان على الاستجواب ذاته	292
2- أثر بطلان الاستجواب على الإجراءات السابقة	296
3- أثر بطلان الاستجواب على الإجراءات اللاحقة	297
** الخاتمة والتوصيات	301
** قائمة المراجع	313

تنفيذ الطباعة والتجهيزات الطباعة

دار قباء الحديثة

للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

جمهورية مصر العربية

16 عمارات العبور - شارع صلاح سالم - مدينة نصر

تليفاكس 02,22621365 - محمول 0123140315

E-mail: modern_qubaa@hotmail.com



■ يقدم مجلس الثقافة العام للقارئ الكريم مجموعة من إصداراته الجديدة المتنوعة ، التي تتضمن أجناساً أدبية وفنية ، تهدف إلى دعم الكتاب ونشر المعرفة وتنمية الذائقة الجمالية وإثراء الحركة الثقافية .. آملاً إسهاماً جاداً يضيف إلى الحراك الثقافي رصيذاً مميزاً وفضاءً جديداً للمعرفة وللحياة.

Bibliotheca Alexandrina



0708868